



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

جامعة آل البيت
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان
منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

**Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings
and its criticism**

إعداد الطالب
عبد العزيز عايش العنزي

إشراف الأستاذ الدكتور
زيد القرالة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

الفصل الدراسي الصيفي

2017م

التفويض

أنا الطالب: عبد العزيز عايش نزال العنزي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عبد العزيز عايش نزال العنزي

التوقيع: 

التاريخ: 2017/8/10م

ب

ب

إقرار والتزام

أنا الطالب: عبد العزيز عايش العنزي الرقم الجامعي: 1320301039

التخصص: اللغة العربية كلية: الآداب

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ أن قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings
and its criticism

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:  عبد العزيز

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها

**Ibnmujahed methodology for guidance quraan readings and
its criticism**

وأجيزت بتاريخ: 10/ 8/ 2017م

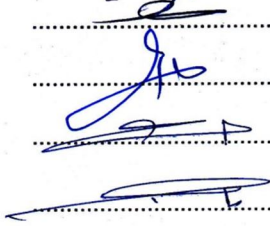
إعداد

عبد العزيز عايش العززي

إشراف

الأستاذ الدكتور: زيد القرالة

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

- أ . د زيد خليل القرالة (مشرفاً ورئيساً)
أ . د حسن الملح (عضواً)
د . حسين كنانة (عضواً)
أ . د . ناصر النعيمي (عضواً خارجياً)

الإهداء

إلى كل أصدقائي وأقربائي

الباحث

الشكر والتقدير

قال تعالى:

(قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ {15}). (الاحقاف: 15).

فإني أشكر الله -عزّ وجلّ- الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، وسخر لي السبل

لتجاوز كل الصعوبات التي واجهتني، فله الحمد حمدًا كثيرًا .

وانطلاقًا من قوله -ﷺ-: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بالشكر الجزيل إلى

شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة، الذي شرفني بقبوله الإشراف على

رسالتي، والذي لم يوفر أدنى جهد في إسداء التوجيهات والملاحظات والتعديلات التي أفدت منها

كثيرًا حتى خرجت الرسالة على هذه الصورة. فادعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا

والآخرة.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفضلاء في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت الذين

تشرفت بالدراسة على أيديهم، والأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة، فجزاهم الله عنا خير

الجزاء. وأتقدم بالشكر -أيضًا- لجامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لإتمام دراستي العليا

فيها، وأدعو الله أن يرفع قدرها عاليًا وكل القائمين عليها.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
الملخص باللغة العربية	ح
التمهيد	1
المبحث الأول: صفاته وأخلاقه	2
المبحث الثاني:نبذة عن القراء السبعة	32
المبحث الثالث: أهم ردود العلماء على كتاب السبعة	44
الفصل الأول:ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية وموقف ابن مجاهد منها	55
المبحث الأول: النقد في اللغة	56
المبحث الثاني: نشأة الظاهرة	63
المبحث الثالث: تأثر ابن مجاهد بغيره من النقاد	81
الفصل الثاني: توجيه القراءات عند ابن مجاهد	110
المبحث الأول: النشأة والتصنيف	111
المبحث الثاني: توجيه القراءات عند ابن مجاهد	126
المطلب الأول: التوجيه النحوي	127
المطلب الثاني: توجيه القراءات صوتياً وصرقياً	144
الفصل الثالث: انتقاد القراءات القرآنية عند ابن مجاهد	151
مدخل	152
المبحث الأول:الانتقاد النحوي للقراءات	157
المبحث الثاني: انتقاد القراءات صوتاً وصرقاً	177
الخاتمة	201
الملخص باللغة الانجليزية	220

المخلص

تتبنى هذه الدراسة الحديث عن منهجية ابن مجاهد في توجيه القراءات القرآنية وانتقادها، في كتابه السبعة مدعمة بكتب النحو والقراءات والسير وبعض الدواوين الشعرية، من أهمها: كتاب سيبويه (ت: 180 هـ) ، ومعاني القرآن للفراء (ت: 207 هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت: 215 هـ) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت: 311 هـ) ، والبيان في غريب إعراب القرآن، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الانباري (ت: 557 هـ).

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما الفصل الأول ففيه ثلاثة مباحث تحدّث الأول منها عن معنى الانتقاد لغة واصطلاحاً، والمبحث الثاني تتبع ظاهرة انتقاد القراءات منذ عهد النبي -ﷺ- الى عهد ابن مجاهد، وأفرد المبحث الثالث لتناول مدى تأثير ابن مجاهد بغيره من النقاد. وجاء الفصل الثاني في مبحثين، الأول منهما عن نشأة ظاهرة توجيه القراءات القرآنية. والمبحث الثاني تحدث عن توجيه القراءات القرآنية عند ابن مجاهد تحت مطلبين: هما التوجيه النحوي، والتوجيه الصوتي والصرفي.

وتحدّث الفصل الثالث عن ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية عند ابن مجاهد تحت مبحثين، الأول منهما انتقاد القراءات القرآنية نحويًا والثاني انتقاد القراءات القرآنية صوتيًا وصرفيًا. وتضمنت الخاتمة أهم النتائج ومدى تأثير ابن مجاهد بالمدارس والأعلام. مبينة ميله الى المدرسة الكوفية في توجيهاته وانتقاداته.

التمهيد:

ابن مجاهد: هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي¹، ولد في ربيع الآخر عام خمسة وأربعين ومئتين² في سوق العَطَش، بمدينة بغداد. وقد اتفقت المصادرُ على تاريخ ولادته، إلا ما ورد في بعضها -مثل تاريخ بغداد للخطيب-، من أنه توفي عام أربعة وعشرين وثلاثمئة، وله ثمانون عامًا، فإذا رجح هذا الرأي، فإن ميلاده يكون في عام أربعة وأربعين ومئتين³.

وعلى الرغم من إجماع تلك المصادر --أيضاً-- على كنيته واسمه ونسبه كما أسلفنا، إلا أننا نقف على ما ذكره ابن الباذش -منفردًا- في كتابه (الإقناع في القراءات السبع)، أن جد أبيه هو إسماعيل، حيث كتب: ((علي أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن اسماعيل بن مجاهد....))⁴. وقد نسبته بعض المصادر (العَطْشي) نسبةً إلى سوق العَطَش الذي ولد فيه⁵.

¹ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2006م، ج11، ص488.

² معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص153.

³ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الغروب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، ج6، ص353.

⁴ الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الباذش، تحقيق د عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط1، ت 1992م، ج1، ص84، 83.

⁵ معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين الذهبي، ص153.

المبحث الأول

صفاته وأخلاقه

تصّف بصفات كريمة نبيلة، وتحلّى بمكارم الأخلاق والأدب، وصفات أهل الصلاح والفلاح. ومن صفاته -أيضاً- التواضع، والحلم، وحسن الأدب، والسعي في قضاء حوائج المحتاجين، والعفة، والأمانة. فقد ذكر عن النديم: ((وكان - مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن -حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة، جواداً))¹.

وتؤكد الأخبار عن ابن مجاهد تحليه بتلك الصفات النبي -ﷺ- لة والقيم الجليلة، وما تصّف به -أيضاً- من أمانة علمية ودقة بالنقل. وذكر ابن الجوزي² قال: نفذت إلى ابن مجاهد لأقرأ عليه فتقدم رجل وافر اللحية كبير الهامة وابتدأ ليقرأ، فقال: ((ترفق يا خليلي، سمعت محمد بن الجهم³ يقول: سمعت عن الفراء يقول: أدب النفس ثم أدب الدرس))⁴.

ويتبين من مثل هذه الأخبار العديد من السمات الشخصية التي يتميز بها ابن مجاهد كالحلم، والصبر، واهتمامه بالطابع التنظيمي عند طلابه، والأمانة العلمية في النقل والتحري؛ فالفراء توفي في مطلع القرن الذي ولد به ابن مجاهد، وبينهما عهدٌ من الزمن، وهذا يحسب لابن مجاهد فقد نسب القول لصاحبه الفراء (أدب النفس ثم أدب الدرس) بتسلسل براويه ابن الجهم.

¹ الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م، ص50.

² ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج16، ص256.

³ ينظر: المصدر السابق، ج13، ص164.

⁴ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ج13، ص358.

إضافة إلى ذلك، كان ابن مجاهد صاحب جاهٍ وعزّة نفس، حريصاً في سعيه لقضاء حوائج الناس، ويتضح ذلك فيما ذكره ياقوت عنه-عندما سأله بعض أصحابه كتاباً لهلال بن بدر، فكتب إليه كتاباً يدعوه إلى قضاء حوائج الناس؛ ففعل هلال وبلغ له فوق ما أراد¹.

ولم تقتصر شخصية ابن مجاهد على تلك الصفات حسب؛ فتمثّل صفات خُلقيّة، منها: المداعبة والظرافة، والتواضع، والبذل والسخاء. ولعل ذلك يظهر جلياً فيما نُقل عنه، عندما حضر وجماعة من أهل العلم درساً في بستان؛ فقال: ((...التعاقل في البستان كالتخالع في المسجد))². ويُستدلُّ ممّا نُقل عن الحموي على بعض صفات ابن مجاهد التي تحلّى بها كالتواضع والحلم وحُسن المعشر، وقربه من تلاميذه.

مكانته العلمية:

يستطيع الناظرُ في المصادر، والباحث بالتراجم أن يدرك تلك المكانة العلمية العالية التي تبوأها ابن مجاهد بين علماء عصره، إضافة إلى أدبه الجمّ، وخلقه الرفيع. فقد وُصفَ بالإمامة، والأستاذية، وغيرها من الصفات التي تؤكد تفوقه على العديد من أبناء عصره أو من السابقين له. ولم يُعرف أحد في عصره أعلم منه بالقرآن الكريم. ويذكرُ الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات عن رؤيا أبي الفضل الزُّهري وفاة ابن مجاهد؛ فقال: ((...وحدّث الحسين بن محمد بن خلف المقرئ قال: سمعتُ أبا الفضل الزُّهري يقول: انتبه أبي في الليلة التي مات فيها أبو بكر

¹ معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق د إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ج 2، ص523.

² المرجع السابق، ج2، ص523.

ابن مجاهد، فقال: يا بني، ترى من مات الليلة؟ فأني رأيتُ في منامي كأن قائلًا يقول: قد مات الليلة مقومٌ وحي الله مُنذُ خمسين سنة. فلما أصبحنا إذا ابن مجاهد قد مات...))¹.

ويتضحُ هذا جلياً؛ عند حديثنا عن أبرز ما تفوق فيه ابن مجاهد على كثير من علماء

عصره، ومن سبقوه:

1- أهمية مؤلفاته واختياراته:

تباينتُ كتب القراءات كثرةً وقلةً في الاستشهاد بأرائه واختياراته، إلا أنه لا يكاد كتاب يخلو -من كتب القراءات- من جهود ابن مجاهد. وينبغي تأكيد أن هذه الاختيارات تشكل مادة علمية ضخمة جدية بالدراسة. وكانت منطلقاً للعديد من الدراسات في مجال القراءات بعد ذلك². فعلى سبيل المثال، جاء كتاب الحجة لأبي على الفارسي؛ ليكون شاهداً للقراء السبعة، ومدعماً لاختيارات ابن مجاهد. فقد وازن الفارسي بين أقوال ابن مجاهد توجيهاً وانتقاداً، واتفق معه ببعض العلل التي ساقها للقراء، واختلف عنه في غيرها، قال الفارسي رداً على ابن مجاهد في توجيه قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} (الفاحة:7)، قال: ((قال أبو بكر: والذي عندي أن (غَيْرِ) في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس))³. فقد ناقش الفارسي قول ابن مجاهد، وبين متي يمكن اعتبار غير، ومثل معرفتين ومتى يجب القول إنهما

¹ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م، ج8، ص130.

² ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص(279،282،295،304،317،318،333،335).

-التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1996م، ص(26،29،31،39،49).

-الإقناع، لابن البادش، ج1، ص(161،183،202،219،220،224،33،297).

³ الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م، ج1، ص143.

نكرتان. ولم يقتصر الفارسيّ على هذا الموضوع؛ فقد احتوى كتابه كثيرًا من أحكام ابن مجاهد في التوجيه والانتقاد. وهذا يدل على الأهمية التي حظيت بها كتب أبي بكر، ودورها في إثراء الدراسات اللغوية.

كذلك كان الأمر عند ابن جني الذي اعتمد في تصنيف كتابه (المحتسب) على كتاب الشواذ لابن مجاهد، وهذا ما ذكره ابن جني صراحةً ارتبطني مقدمة كتابه حيث كتب: ((ألف ابن مجاهد على رأس المئة الثالثة من الهجرة كتاب القراءات السبعة؛ فانقسمت القراءات إلى شاذة وغير شاذة، وغلب وصف الشاذ على ما عدا القراءات السبع...))¹. ثم أكمل: ((وبدا لأبي علي الفارسيّ أن يحتج للقراءات السبع، فألف كتابه الحجة))².

تدل هذه النصوص دلالة واضحة على حجم التغير الذي حدث بعد كتاب القراءات السبعة. ويظهر ذلك جليًا في حركة التأليف عند العلماء المعاصرين-ومنها كتاب المحتسب الذي أورد العديد من أقوال ابن مجاهد وآرائه³. -ولا عجب في ذلك-؛ لأن ابن مجاهد أول من سبّع السبعة، وله العديد من المؤلفات التي خطتها يداه.

2- نبوغه بالعديد من العلوم:

كان ابن مجاهد عالمًا في العديد من العلوم، ولم يقتصر مجال بحثه وعلمه في القراءات وحسب، بل تعداها إلى العديد من العلوم. وأهمها:

¹ المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات وال-أيضًا- ح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م، ج1، ص11.

² المصدر السابق، ج1، ص11.

³ أورد ابن جني العديد من أقوال ابن مجاهد، على سبيل المثال، ينظر: المحتسب، ابن جني، ج1، ص(44-51). (163-51).

أ- علم التجويد: يُصنّف ابن مجاهد من علماء التجويد البارزين، فقد جاء ذكره عند الدّاني في منظومته (الأرجوزة المنبّهة)¹. ويعدّ من المشهورين بالفهم، والمتصفح لكتب القراءات لا يجد صعوبة في إدراك نبوغ ابن مجاهد في التجويد، لما أورد العديد من المفاهيم الخاصة بهذا العلم.

ب- علم الوقف: أفردت العديد من كتب الوقف أقوالاً لابن مجاهد، ومنها: كتاب الهادي للهمداني². ولا يقف الأمر عند ذلك حسب، بل إن ما نقل عنه يعدّ مصدرًا من مصادر الوقف. والرأي الغالب أن المصادر لم تتقلّ كل آراء ابن مجاهد بالوقف، والابتداء، لا سيما إذا علمنا عدم توفر كتاب له في ذلك العلم.

ج- علم اللغة: امتاز ابن مجاهد فوق ذلك في معرفته وإتقانه لعلم اللغة. ولعلّ الناظر في كتابة - السبعة- يدرك ذلك تمام الإدراك؛ فقد علّل للقراءات بعلم لغوية، ونحوية، يعلّل بها النحاة واللغويون³، وانتقاد بعض القراءات والروايات لأنها لا توافق العربية في نظره⁴. وفي مقدمة كتابه المذكور بين أهمية النحو واللغة عندما قسمّ القراء، وفصلّ فيهم، فقال: ((.... ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرب الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فضيع الإعراب لشده تشابهه وكثرة فتحه وضمة وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية))⁵.

¹ ينظر: الأرجوزة المنبّهة على أسماء القُراء والرُواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، تحقيق الجزائري، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م، ص143.

² ينظر: كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادي: لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار، تحقيق سليمان بن حمد الصقري، جامعة الإمام محمد بن سعود، ص(54،64،67).

³ ينظر: السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط4، ص107.

⁴ المصدر السابق، ص(196،206،409).

⁵ المصدر السابق، ص45.

ويحدد لنا ابن مجاهد معياراً مهماً لقبول القراء والقراءات الواردة عنهم، واللغة هي عماد ذلك المعيار، فصحة مطابقة العربية ولو بحرف من شروط قبول القراءة عنده. وما ذكره ابن جني عنه في المحتسب¹ يدل على معرفته واهتمامه بعلم النحو.

د- علم الرسم والضبط: يحمل كتاب المقنع للداني بين ثناياه نصوصاً عن ابن مجاهد في رسم بعض الكلمات القرآنية المختلف فيها بين مصاحف الأمصار، ونصوصاً له بكتاب النقط، وهذا في مجمله يدل دلالة واضحة على عنايته الفائقة بذلك العلم².

3- تلاميذه:

قال الإمام ابن الجزري: (ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذاً منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه)³. إن لكثرة عدد تلاميذه دلالة مهمة على مكانته العلمية، ومرتبته العالية. ولا شك أنها تتعكس -- أيضاً -- على ثقة الناس به، وعطفاً على ما ذكره ابن الجزري عن كثرة عدد متعلميه، وبعضهم من العلماء البارزين في علوم مختلفة.

4- أقوال العلماء بابن مجاهد:

قال أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب: ((ما بقي في عصرنا هذا أحد أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد))⁴. وقال صاحب الفهرست: ((آخر ما انتهت إليه الرياسة بمدينة السلام..... وكان واحد عصره غير مدافع))⁵ وقال الخطيب البغدادي: ((كان شيخ القراء في

¹ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال- أيضاً -ح عنها، ابن جني، ج1، ص(66،91،95).

² ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، لأبي عمرو بن سعيد الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق، ص107.

³ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية ج1، ص142.

⁴ تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي ج5، ص353.

⁵ الفهرست، النديم، ص50.

وقته، والمقدم منهم على أهل عصره¹. وقال أبوصلاح²: ((إمام القراء في وقته وبعده، والمقدم في علم القرآن ومعارفه))³. وقال الإمام الذهبي: ((الإمام المقرئ، المحدث، النحوي، شيخ المقرئين))⁴. وذكر عنه --أيضاً--: ((وانتهى إليه علم هذا الشأن وتصدر مده))⁵. وكتب الحافظ ابن الجزري: ((الحافظ، الأستاذ، أبو بكر ابن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبَّع السبعة))⁶، وأضاف: ((وبعدَ صيته واشتهر أمره وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير))⁷.

وبالإضافة إلي جميع هذه الأقوال الصريحة التي اتَّسمت بالثناء والمديح لابن مجاهد يمكننا استنباط رأي ضمني يثني على ابن مجاهد، وقوامه موقف العلماء من اختياره، فلم يتعرض للانتقاد، أو عدم القبول. بل على العكس، فقد ارتضت الأمة من ابن مجاهد هذا العمل. ولا نكاد نقف على قول يُعيب على ابن مجاهد ما صنعه -إلا بما عرف بالشبهة- فهو أول من سبَّع القراءات، فكانت قبل ذلك عند أبي عبيد القاسم بن سلام نحو ثلاثين قراءة، وتوسع بعض القراء حتى وصل بها إلى نحو خمسين قراءة.

¹ تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج 5 ص 352.

² ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 16، ص 360.

³ طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص 408 .

⁴ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج 15، ص 272.

⁵ المصدر السابق ج 15، ص 272.

⁶ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج 1، ص 139.

⁷ المرجع السابق ج 1، ص 142.

إنّ القول الدارج أن ابن مجاهد أراد بهذا العلم تطبيق حديث النبي ﷺ:-
 ((أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه))¹ قوامه الظنون؛ فليس بين أيدينا ما
 يثبت ذلك، فصحة السند، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية هي شروط قبول القراءة
 من عدمها. وهذا ما تمسك به ابن مجاهد في اختياره للقراءات. أما من أشكل عليه الأمر، وفهم
 من هذا الاختيار، أن المختارين بالكتاب هم المقصودون بالحديث النبوي الشريف، فهذا شأنه أو
 قصور في فهمه. -وسنناقش هذه المسألة في المبحث المخصص عن كتاب السبعة إن شاء الله-.

مؤلفاته:

1- كتاب الجامع الكبير: يطلق بعضهم عليه (القراءات الكبير) تمييزاً له عن كتاب (السبعة)
 الملقب بـ(القراءات الصغير). ويتضح من وصف الكتاب بالكبير بأنه يحوي مادة علمية
 ضخمة. وقد ذكر الكتاب بالعديد من المصادر، منها: الإرشاد لأبي الطيب غلبون²، وجامع البيان
 للداني³، وذكره الخطيب في الموضح⁴، وابن الباذش في الإقناع⁵.

وقد جاء في شرح الدرر عن أبي بكر بن أشته؛ أنه قال: ((إن شيخه الإمام أبا بكر بن
 مجاهد صنف بعد كتابه السبعة الكتاب الكبير، الذي ذكر فيه أكثر من سبعة وسبعين، بين
 صحابي وتابعي، وإمام متقدم ومتأخر، وبين منازلهم من علم القرآن، وذكر مذاهبهم في

¹ الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير
 الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج6، ص184.

² ينظر: الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة: لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، تحقيق باسم السيد، جائزة
 الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين، ط1، 1432هـ، ج1، ص192، 210.

³ ينظر: جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، نسخة محفوظة في الجامعة
 الإسلامية، رقم الحفظ(7266)، ص455.

⁴ ينظر: الموضح لأوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن ثابت البغدادي، تصحيح ومراجعة عبد الرحمن
 المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط2، 1985م، ج2، ص214.

⁵ ينظر: الإقناع، لابن الباذش، ص363.

القراءات، وائتمام الناس بهم في الأيام القديمة، والرواية عنهم))¹. ولعله يعدّ الأضخم بين كتبه؛ بالنظر إلى ما تناوله من أخبار القراء والمقرئين، ولم أقف عليه أو على غيره من كتب ابن مجاهد أثناء بحثي؛ مما يؤكد ما ذهب إليه المحققون والباحثون؛ أن الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا هو السبعة².

2- **كتاب الشواذ:** اعتمد ابن جني هذا الكتاب في تصنيفه لكتابه (المحتسب)، الذي ذكر في مقدمته: ((وعلى أننا ننحى فيه كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد -رحمه الله- الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة))³. ولم ينفرد ابن جني في ذكره، فقد ذكره صاحب الفهرست كجزءٍ من القراءات الشاذة الواردة في السبعة، ومن المعلوم، أن ما قام به ابن مجاهد في كتابه السبعة، قد قسم القراءات إلى شاذ ومتواتر؛ وهذا ما سنأتي على ذكره، أما عن ذكر كتاب الشواذ، قال صاحب الفهرست: ((كتاب شواذ السبعة، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة الأعمش....))⁴، ولم تر النور -أيضاً-.

3- **كتاب قراءة ابن عامر:** ذكره النديم، ومن المعلوم أن ابن مجاهد أفرد للقراء السبعة كتباً، تناول فيها قراءة كل قارئ، ويبدو من عنوانه أنه ناقش قراءة ابن عامر⁵.

4- **كتاب قراءة ابن كثير:** ويتضح من عنوانه أنه تناول فيه قراءة ابن كثير⁶، وسيمر بنا كتاب قراءة المكيبين، يناقش قراء مكة، وابن كثير أحدهم.

¹ شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، تحقيق الصديقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، 2001م ج2، ص865.

² ينظر: مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة بين الرواية وقياس العربية، د محمد بن إبراهيم السيف، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد2، رجب1430هـ، مجلد 2، ص198.

³ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال -أيضاً- ح عنها، ابن جني، ص35.

⁴ الفهرست، النديم، ص51.

⁵ المصدر السابق، ص51.

⁶ المصدر السابق، ص50.

5- كتاب قراءة أبي عمرو: يتحدث عن قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري، وجاء ذكره عند ابن الجزري في النشر¹، والدّاني في جامع البيان².

6- كتاب قراءة حمزة³: يتحدث فيه عن قراءة حمزة الزيات، وقد اختاره ابن مجاهد من السبعة في كتابه، وهو من قرّاء الكوفة.

7- كتاب قراءة عاصم: ذكره الدّاني في جامع البيان⁴. وذكره الصفدي في الوافي بالوفيات⁵.

8- كتاب قراءة علي بن أبي طالب⁶: انفرد بذكره صاحب الوافي بالوفيات، ولعله من أقدم كتب ابن مجاهد التي خطها، ولم تصل إلينا. ويتضح من اسمه، اقتصاره على قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-كرمّ الله وجهه-.

9- كتاب قراءة الكسائي⁷: ذكره صاحب الفهرست، والوافي بالوفيات. والكسائي من قرّاء الكوفة بالإضافة إلى عاصم، وحمزة.

10- كتاب قراءة نافع: ذكره ابن الجزري في النشر في حديثه عن سورة الأنبياء ويتضح أنه اطلع عليه؛ فقال: ((وقد وهم ابنُ مجاهد في كتابه قراءة نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون.....))⁸.

وينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن أبيك الصفدي، ج8، ص130.

¹ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص193.

² جامع البيان في القراءات السبع، الدّاني، ص508.

³ الفهرست، النديم، ص50، والوافي بالوفيات، الصفدي، ج8، ص130.

⁴ جامع البيان في القراءات السبع، الدّاني، ج2، ص452.

⁵ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.

⁶ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.

⁷ المصدر السابق ج8، ص130، الفهرست، ابن النديم، ص50.

⁸ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص323.

11- كتاب قراءة النبي -ﷺ-¹: تحدث عنه ابن خبير في فهرسه منقولاً عن شيوخه، ونسبه إلى ابن مجاهد، وسماه: ((كتاب قراءة النبي -ﷺ-، وما حفظ من ألفاظه واستعاذته وافتتاحه)). كما ذكر ابن الجزري أنه سمع عنه²؛ ولعله بذلك يؤكد أن ابن مجاهد أفرد كتاباً عن قراءة النبي -ﷺ- ولم يطلع عليه.

12- كتاب المدنيين: انفرد في ذكره الداني في صفحات كتابه جامع البيان³. ويبدو من عنوانه أنه تناول فيه قراءة أهل المدينة، لا سيما أنه ذكر قراءة أبي جعفر، وقراءة شيبه بن نصاح في كتابه السبعة، وهم من قرّاء المدينة.

13- كتاب المكيين: ذكره ابن الباذش في الإقناع، وهو على غرار كتاب المدنيين فيما يبدو، فقد تناول فيه قراءة أهل مكة، وأهم أخبار القرّاء المكيين، وقد ذكر بعضهم في السبعة كابن مَحِيصن ومجاهد، كما تناول من قاموا بالقراءة من مكة عند حديثه عن ابن كثير⁴.

14- كتاب الهاءات: جاء ذكره في الفهرست للنديم، والوافي بالوفيات⁵، ولم أجدّه عند غيرهما؛ وهو كسائر كتبه مفقود. ولعله تناول هاءات القرآن الكريم كما يتضح من عنوانه.

15- كتاب الياءات: ذكره ابن الجزري في موضعين من كتابه النشر⁶، وأبو شامة في إبراز المعاني⁷. وعلى الرغم من إجماع أغلب كتب التراجم والمصادر على هذه الكتب، إلا أنها لم تصل إلينا، وما عرفنا من كتب ابن مجاهد إلا كتاباً واحداً هو كتاب السبعة.

¹ المصدر السابق، ج8، ص130، والفهرست، النديم، ص50.

² غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص157.

³ جامع البيان في القراءات السبع، الداني، ص696.

⁴ الإقناع، ابن الباذش، ج1، ص363.

⁵ الفهرست ابن النديم، ص50، الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج8، ص130.

⁶ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ج2، ص177، 192.

⁷ إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، تحقيق محمود بن عبد الخالق جادو، مطابع الجامعة الإسلامية، ج2، ص224، 261.

16- كتاب السبعة: رأينا في عرضنا لمؤلفات ابن مجاهد تأخير ذكر كتاب السبعة حتى آخر العرض، وذلك لسببين: أنه من أهم الكتب في مجال القراءة. وهذا ينسحب بالضرورة على كتب المؤلف. فقد كان أكثرها ذيوغاً وانتشاراً؛ مما يُوجب تناوله بشيء من التفصيل، والتدقيق، والبحث؛ ولأنه عماد البحث. ففيه نبحت في آراء ابن مجاهد في قراءات القرّاء الذين ذكرهم، وتوجيهه للقراءات، وانتقادها، ونكشف عن منهجية ابن مجاهد في ذلك.

وينبغي تأكيد أمر مهم قبل البدء في سبر أغوار هذا الكتاب النفيس، فمع اتفاق العلماء على أهمية الكتاب ومكانته العلمية العالية، إلا أنهم اختلفوا في تسميته اختلافاً كبيراً، وهذا ما وجدناه في التراجم، ومن هذه التسميات المختلف فيها:

أ- **كتاب السبعة:** وهو أكثر الأسماء انتشاراً عند المحققين والمصنفين. ومنهم: الذّاني في (جامع البيان)، وابن البادش في (الإقناع)، وأبو شامة في (المرشد)، والذهبي في سيره، وابن الجزري.¹

ب- **مسميات كتاب السبعة وتعدد عناوينه:**

1- معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام:

وهذا ما ذكره أبو علي الفارسيّ -وهو من تلاميذ ابن مجاهد- في كتابه الحجة للقراء السبعة. فذكر في مقدمته: ((فإن هذا كتاب نذكر فيه قراءات القرّاء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب

¹ ينظر: جامع البيان، الذّاني، ج2، ص717،732.

-الإقناع في القراءات السبع، ابن البادش، ج1، ص356،547.

-المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين أبي شامة، تحقيق طيار قولاج، دار صادر بيروت، 1975، ص154.

-سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج15، ص272.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص (103،127،137،169).

أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام))¹.

ولهذا العنوان أهمية؛ لأنه منقول عن تلميذ ابن مجاهد، غير أننا في المقابل لم نجد من ذكر هذا العنوان غيره. ولا يغيب عنا أن كتاب الحجة جاء نصرةً للقراء السبع الذين اصطفاهم ابن مجاهد؛ ويعد من أوائل الكتب التي جاءت على هذا المنوال؛ فأبو علي الفارسيّ توفي بعد ابن مجاهد بعهد قريب؛ إذ توفي أبو علي الفارسيّ عام (377) هـ.

2- قراءات السبعة:

ذكره ابن جني في المحتسب: ((...ضرباً اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد -رحمه الله- كتابه الموسوم بقراءات السبعة.))² وينبغي تأكيد أن ابن جني تلميذ لأبي علي الفارسيّ إلا أنهما اختلفا في تسمية الكتاب، وتعدّ التسمية التي ذكرها ابن جني هي الأقرب لتلك التسمية عند العلماء.

3- كتاب اختلاف القراءات وتصريف وجوهها:

ذكره ابن خبير (575هـ) في فهرسه³. وقد يكون عنواناً آخر لكتاب السبعة. مما تقدم نلاحظ اختلافاً بين العناوين، ولكننا نرجح العنوان السائد عند أكثر أهل العلم. ولاسيما المحققين منهم، فقد أجمعوا على اسم (كتاب السبعة). وهذا ما أورده أبو عبد الله الحسين بن خالويه -وهو أحد تلاميذ ابن مجاهد- في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها: ((وقرأت

¹ الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، ج1، ص6.

² المحتسب، ابن جني، ج1، ص32.

³ فهرسه ما رواه ابن خبير عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر محمد بن خبير بن عمر الإشبيلي، مطبعة قوش، سرقسطة، الطبعة الثانية، 1997م، ص23.

حروف السبعة واختلافهم حرفاً حرفاً من كتاب السبعة على ابن مجاهد أربع مرات))¹. كذلك جاء صراحة في الورقة الأولى من النسخة التركية ما نصه: هذا كتاب السبعة لابن مجاهد، وهذا ما ذكره المحقق رحمة الله في مقدمته.

كذلك نستخلص دليلاً مهماً حول العنوان؛ فقد كانت تسمية الكتاب بعدد القراء المذكورين فيه؛ ولعل تلك التسمية تعدّ دليلاً مهماً على عنوان الكتاب الذي ارتبط بالمضمون. وفي ذلك يقول مكي في الإبانة: ((وقد ألف ابن جبير المقرئ وكان قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات وسماه كتاب الخمسة وذكر فيه خمسة من القراء، وألف غيره كتاباً وسماه كتاب الثمانية وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي))².

مما تقدم أجد أن (السبعة) هو الاسم الصحيح لكتاب ابن مجاهد، والظاهر لنا أنه حاز على هذا الاسم مع تقادم الزمن، وهذا يعلل ما قاله أبو علي الفارسي (معرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام). فلو كان اسم الكتاب صريحاً، لذكره الفارسي كما ورد، لكنه تناول محتواه على الأغلب. ولا نعلم إذا كان الفارسي نقل عنوان الكتاب من مؤلفه حرفياً، أم أنه عرف الكتاب من خلال المضمون. ويرجح أنه فسّر المضمون للدلالة على الكتاب؛ كما أسماه البعض: (القراءات الصغير) تمييزاً له من كتاب (القراءات الكبير)، وأن كتاب السبعة حصل على اسمه عبر التقادم.

ولا يغفل أحد عن أهمية مثل هذا الكتاب. فابن مجاهد هو أول من سبّغ السبعة، وأرسي القواعد الأساسية للقراءات. فهذا الكتاب قد انعرج بعلم القراءات انعراجاً محموداً، ساهم في

¹ إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص 15.

² الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1979م، ص 66.

العناية بكتاب الله - سبحانه وتعالى - بعد ما وصل بها أبو عبيد بن القاسم إلى ثلاثين قراءة، أو إلى خمسين قراءة. فكان لا بد من عمل يساهم في العناية بكتاب الله خوفاً من اختلاف الناس في قراءته وتلاوته؛ فقدم ابن مجاهد هذا العمل الذي ارتضته منه الأمة، وقبلت به وباختياره¹. ولا نكاد نجد من يوجّه سهام النقد لعمله النابع من علمه، وفند في العديد من الروايات والقراءات، وضّعف بعضها، وخطأ غيرها. وقد انطلق ابن مجاهد في اختياره لهذه التلة من القراء وقبول قراءاتهم من عدة أمور، وهي الأمور الواجب توافرها في قبول القراءة الصحيحة؛ من مطابقة خط المصحف العثماني، وموافقة العربية ولو بوجهه، وصحة السند.

وبذلك نشير إلى أهمية مثل هذا الكتاب النفيس، الذي يعدّ - كما أسلفت الدراسة - بداية مهمة في علم القراءات، ومن أهم الكتب في هذا المجال. وهذا ما يجعلنا نؤكد ما ذكرناه عن اسم الكتاب وأهميته.

ولعل أصدق الدلائل على أهمية هذا الكتاب، وعلى صحة تسميته بكتاب (السبعة) هو كثرة المؤلفات التي جاءت بعده، وتحمل الاسم نفسه؛ فلولا انتشاره وأهميته وذيوع صيته بين الأصقاع لما نسبت كثيراً من الكتب نفسها إليه؛ وحملت الاسم نفسه، راغبةً هي الأخرى بالانتشار والذيع - مع عدم الانتقاص من حقها أو التقليل من شأنها - إلا أن كتاب ابن مجاهد يعدّ حقاً كتاباً فارقاً. ولعل من أهم الكتب التي حملت اسم (السبعة) وكانت بعلم القراءات هي: (كتاب السبعة) لأحمد بن يعقوب التائب (ت 340هـ)²، وكتاب السبعة لمحمد بن الحسن النقاش (ت 351هـ)³، وكتاب السبعة لمحمد بن الحسن بن مقسم العطار (ت 362هـ)⁴، وكتاب

¹ أبو بكر بن مجاهد ومكانته في الدراسات القرآنية واللغوية، (1400-1401هـ)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة: جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، تراجم رجال الدين، العدد 5، ص 63-92.

² جامع البيان، الذاني، ج 2، ص 454.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 15، ص 575.

⁴ الفهرست، النديم، ص 53.

السبعة للحسين بن أحمد بن خالويه (ت370) هـ¹. وكتاب السبعة لعلي بن عمر الحافظ الدارقطني (ت385) هـ²، وكتاب السبعة، ليوسف بن خليف الغساني الوراق (ت385) هـ³. ويلحظ ممّا سبق؛ إجماع المؤلفين على الرغم من اختلاف أمصارهم على هذه التسمية وتطابقها مع كتاب السبعة لابن مجاهد. ويكفي النظر في تواريخ وفيات مؤلفيها لمعرفة أن كتاب ابن مجاهد هو أقدمها.

- محتوى الكتاب:

بعد هذا العرض المستفيض في عنوان الكتاب وكل ما تعلق به، وجب علينا البدء في تناول محتوى كتاب السبعة لابن مجاهد، الطبعة الرابعة تحديداً، عن دار المعارف بتحقيق شوقي ضيف.

وبعد صفحات عديدة خطها المحقق، كتب فيها مقدماته في الطبعة الثانية، والثالثة، أورد سرداً تاريخياً مفصلاً عن بداية علم القراءات، وكيف بدأ؟ وما أهم الظروف التي صاحبت تلك النشأة؟ تحدث بعدها- عن الجهود المبذولة في جمع هذا الكتاب النفيس وتحقيقه وتوثيقه، والحقّ كلّ الحقّ أن المحقق ساهم بشكل كبير في إعادة ترتيب الكتاب وتسهيله على الباحثين من بعده⁴. وقد اشتمل الكتاب على عدة محاور شكلت جميعها مادته العلمية، ففي المقدمة تناول المؤلف حملة القرآن الكريم، وجعلهم على أربعة أصناف:

1- المُعربُ العالم بوجوه الإعراب، والقراءات، والعارف باللغات، ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للأثار.

¹ إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص279.

² جامع البيان، الذاني، ج4، ص294، النشر، ابن الجزري، ج2، ص391.

³ معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ج3، ص1209.

⁴ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص45،46.

2- من يُعرب ولا يُلحن ولا علم له بغير ذلك.

3- من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره.

4- من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار.

ولعل الأصناف التي كان عليها حملة القرآن الكريم، هي نفسها شروط قبول القراءة عند ابن مجاهد، فمطابقة العربية ولو بوجه من أهم شروط قبول القراءة، -بالإضافة للرسم العثماني، وصحة السند-؛ لذلك فصل في بعض القراء ممن لا يجيدون العربية، ومالهم منها إلا الحفظ، وكذلك ينسحب هذا الكلام على غيره من الشروط، مثل ضرورة الإلمام بعلم القراءات، وليست اللغة وحدها كفيلاً وكافية ما لم يصاحبها علم بالقراءات.

ثم توسع المؤلف بعد ذلك بكتابه فتناول جملة من القضايا المهمة، فأكد ضرورة وجود رواية، وآثار، وأحاديث واردة، لجواز صحة القراءة وبغيرها لا تكون صحيحة. كما قدّم عرضاً لأوجه القراءات واختلافها بين القراء، وقد قسمها من حيث الصحة والضعف عدة أقسام¹:

1- المُجمع عليه السائر المعروف.

2- المتروك المكروه عند الناس المعيب من أخذ به.

3- ما توهم فيه من رواه فضيع روايته ونسي سماعه لطول عهده.

كذلك عاد فقسم أوجه القراءات من حيث العربية عدة أقسام، فكانت عنده:

1- المُعرب السائر الواضح.

2- المُعرب الواضح غير السائر.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 48، 49.

3- اللغة الشاذة القليلة.

4- الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قُرئ به.

5- ما توهم فيه فغلط به فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير.

6- اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم المتقن.

7- القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

ولعلنا بعد النظر لهذه القضايا التي ذكرها المؤلف في مقدمة كتابه، ندرك تمام الإدراك السبب الباعث لتصنيفه هذا الكتاب. فالقضايا المطروحة فيه ترسم لنا الخطوط العريضة للمحتوى من ناحية، وتبين لنا أهم المعايير في قبول القراءات، وكل ما يتعلق بهذا الجانب من ناحية أخرى. فلو توقفنا عند ما ذكره عن أحوال القراء وهذه القراءة التحليلية عن أحوالهم؛ نستطيع القول -ولو بشكل ضمني- إنه وضع أسسًا يجب توافرها فيمن تُتقل عنهم القراءة، فليس العلم بالعربية وحده بكفيل ما لم يكن مقترنًا بمعرفة القراءات والآثار الواردة، وقد ذكر: ((...ومنهم من يُعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعًا))¹.

وعلى هذا كان موقف ابن مجاهد مع محمد بن الحسن العطار الذي كان يقرأ بحروف تخالف إجماع القراء والرواة، مستخرجًا لها وجوهًا في العربية. فأخذ ابن مجاهد على يده ورفع أمره للحكام حتى يردوه عن ضلاله؛ حتى أذعن بالتوبة. فالقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، وهذا ما يعدّ من أهم السمات التي يمتاز بها القراء.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص46.

أما فيما يتعلق بالقراءة نفسها، فقد اشترط قبولها كما وردت بها الرواية، والآثار، والأحاديث، وهذا تأصيل علمي لشروط القبول. وتناول في المحور الثالث من مقدمته أوجه القراءات واختلافها بين القراء. وقد قسمها قسمين: من حيث الصحة والضعف، ومن حيث العربية. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُّ على أنه يُبالغ في انتقاد القراءات والروايات في كتابه.

ج- مصادره:

مصادر المؤلف لها أهمية في دراسة أي كتاب، وهي بلا شك تعدّ من أهم المعايير الواجب اتباعها عند النظر والبحث والتمحيص في أي جهد. وتتجلى أهميتها عند الحديث عن قيمة الكتاب، وشخصية المؤلف، وأهمية التوثيق، وهي ثمرة دراسة المصادر بالضرورة- وبالحديث عن كتاب السبعة على وجه الخصوص يظهر لنا جلياً قدر من الصعوبة في تحديد بعض مصادره. -على خلاف بعضها الآخر فقد ذكرها المؤلف صراحةً - وهذه الصعوبة مردها إلى فقدان الكثير من الكتب التي تقدمت السبعة، وأخذ عنها ابن مجاهد، خاصةً تلك الكتب المتعلقة بالقراءات، إذ يعدّ كتاب السبعة أقدم كتب القراءات التي وصلت حتى الآن.

ولطبيعة علم القراءات في أنها سنةٌ يأخذها اللاحق عن السابق عن طريق القراءة

والمشاهدة والرواية، فهذا يدفعنا نحو تقسيم المصادر قسمين¹:

1- روايته عن شيوخه:

تعدّ الرواية عن الشيوخ من أهم مصادر القراءات؛ لأنّ التلقي، والمشاهدة، هما أساس العلم ومداره. وقد امتاز ابن مجاهد بكثرة الشيوخ، إذ يربو عددهم على الثمانين شيخاً بلغت مروياته عنهم ما يقرب (372) رواية. فقد عاش ابن مجاهد في عصر امتاز بكثرة العلماء في

¹ كتاب السبعة لابن مجاهد عرضاً ودراسة، د. أحمد بن سعد بن حسين المطيري، لكرسي القرآن، جامعة الملك سعود، ط1، 1436هـ، ص81.

شتي العلوم، وكانت بغداد منارةً للمعرفة، وقد هيا هذا له الالتحاق ببعض العلماء، والأخذ عنهم والقراءة عليهم.

وعند دراسة الشيوخ بشيء من التفصيل، يجب علينا الإشارة لما ذكره الذهبي في المعرفة، وابن الجزري في الغاية؛ لأنهما أكثر من دون عن شيوخ ابن مجاهد:

– بعض شيوخه الذين قرأ عليهم أو روى عنهم القراءة عرضاً:

1- أحمد بن سهل الشيخ أبو العباس الأشناني¹، أسند عنه قراءة عاصم من رواية حفص، توفي سنة(307)²هـ.

2- أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي، توفي سنة (303)³هـ.

3- عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي، قرأ ابن مجاهد عليه القرآن من أوله إلى آخره عشرين ختمة⁴، وأسند عنه العديد من القراءات، توفي سنة بضع وثمانين ومئتين.

4- عبد الله بن كثير أبو محمد المؤدب، وصفه بشيخ وصدوق وقال فيه: ((تعلمت من علمه القرآن))⁵، ذكره ابن الجزري في غايته⁶، ولم أقف على تاريخ وفاته.

5- محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي يعرف بالداجوني الكبير⁷، نص الذهبي على أن ابن مجاهد قرأ عليه، توفي سنة (324) هـ.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص544.

² غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص59.

³ المصدر السابق، ج1، ص95.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص88.

⁵ المصدر السابق، ص99.

⁶ غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص445.

⁷ السبعة، ابن مجاهد، ص215،268.

– بعض شيوخه الذين روى عنهم القراءة سماعاً، أو روى عنهم الحروف، أو روى عنهم القراءة إجازة:

1- إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حفص بن الجهم، روى عنهم أثراً في مقدمة كتابه، وأسند عنه قراءة عاصم من رواية أبي بكر، توفي سنة (289)هـ¹.

2- إبراهيم بن علي بن إبراهيم العمري أبو إسحاق، أسند عنه حرفاً واحداً في قراءة أبي عمرو من رواية عباس في سورة غافر² (توفي 136)هـ³.

3- أحمد بن الصقر بن ثوبان أبو سعيد الطرسوسي البغدادي، روى عنه أثرين في مقدمة السبعة⁴، توفي (301)هـ⁵.

4- أحمد بن علي بن الفضل أبو جعفر الخزاز البغدادي، أسند عنه قراءة عاصم من رواية حفص، كما أسند عنه بعض الحروف في عدد من السور⁶ توفي سنة (286)هـ.

5- عبيد الله بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك أبو القاسم اليزيدي العدوي، روى عنه أثرين في السبعة⁷.

6- الفضل بن مخلد بن عبد الله بن زريق أبو العباس البغدادي، يعرف بفضلان الدقاق الأعرج، روى عنه أثراً في مقدمة السبعة⁸ عن أبي عمرو، ذكره صاحب تاريخ بغداد، وطبقات القراء، ولم يذكروا تاريخ وفاته.

¹ المصدر السابق، ص 68،94،400.

² المصدر السابق، ص 566.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 14، ص 229.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص 51،52.

⁵ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 14، ص 173.

⁶ السبعة، ابن مجاهد، ص (95،96،292،299).

⁷ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص (82،83،99).

⁸ ينظر: المصدر السابق، ص 83.

بعض شيوخه الذين سمع منهم وحدث عنهم:

- 1- أحمد بن عبيد بن إدريس الضبي مولا هم البغدادي أبو بكر النرسي، روى عنه أثرًا بإسناده عن أبي بكر عن عاصم¹ توفي سنة (280)هـ.
- 2- أحمد بن منصور بن سيار بن معارك الرمادي البغدادي، روى عنه أثرًا في مقدمة كتابه السبعة² توفي سنة (265)هـ.
- 3- عباس بن محمد بن حاتم بن واقد أبو الفضل الدوري البغدادي، روى عنه بعض الآثار في كتابة³ (توفي 272)هـ.
- 4- عبد الله بن محمد بن أيوب بن صبيح البغدادي⁵، توفي سنة (265) هـ.
- 5- محمد بن أبي هارون أبو الفضل الوراق، روى عنه أثرًا في مقدمة السبعة⁶، توفي سنة (283)هـ.

وتجدر الإشارة إلى أن أبا بكر ابن مجاهد كثيرًا ما كان يقلب أسماء الشيوخ⁷، فتارة يذكر الاسم صراحة، وأخرى يكتفي بالاسم الأول، وفي موضع آخر يضع الكنية، ومن ذلك حديثه عن شيخه الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال أبي علي الرازي، فقد قلب اسمه عدة مرات في كتابه ومن ذلك: (الحسن بن مهران) و(حسن الجمال) و(الجمال) و(ابن أبي مهران) و(ابن مهران)، وتُعرف هذه الظاهرة عند المحدثين (تدليس الشيوخ)، وقد ذكر الداني في كتابه

¹ ينظر: المصدر السابق، ص567.

² ينظر: المصدر السابق، ص68.

³ ينظر: المصدر السابق، ص(46،47،60).

⁴ اكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي، تحقيق عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط-1، 2001م، ص214.

⁵ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10، ص80.

⁶ السبعة، ابن مجاهد، ص69.

⁷ ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضًا ودراسة، د. أحمد بن سعد المطيري، ص83.

جامع البيان هذا الأمر¹، وأن أبا بكر دلس عند ذكره الإمام المفسر محمد بن جرير الطبري، فقال فيه: ((أخبرني محمد بن عبد الله))².

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الظاهرة لها الأثر السلبي، فهي بلا شك لا تمهد الطريق للباحثين، ولا سيما عند تذكرنا كثرة العلماء في ذلك الزمان، مع وجود تشابه في العديد من أسماء الشيوخ والعلماء. ولعله من أوضح الأمثلة على ذلك أن هناك شيخاً آخر لابن مجاهد يقال له الحسين بن علي بن حماد بن مهران أبو عبد الله الجمال، توفي سنة (300) هـ، فلا يؤمن اللبس عند الحديث عنه وعن الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال الذي توفي في سنة (289) هـ.

ومع ما تقدم ذكره، فلا يمكننا التقليل من تلك الثقة التي نالها أبو بكر ابن مجاهد، ولا يُشكك في عمله، ولا يحط من قدره، فهو الثقة الضابط المحرر، أعلم الناس بالقراءات في عهده. وفي ذلك يقول ثعلب: ((ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد)) وفيه يقول -أيضاً- أبو عمر الداني إمام القراء في الأندلس: ((فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظاره من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته ونسكه)) وأول من سبَّ السبعة، فوصفه بتدليس الشيوخ لا ينافي وصفه بالثقة، ولم ينفرد وحده بذلك بل ذكرت عند غيره، فلا مجال للشك أو للتقليل من عمله.

2-الكتب:

تعدّ الكتب رافداً آخر من أهم روافد كتاب السبعة، وسنذكر الكتب التي صرح بها في

ثنايا كتابه، وأفصح عن هويتها:

¹ جامع البيان، الداني، ج1، ص243.

² السبعة، ابن مجاهد، ص91.

أ- كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام:

ألّف أبو عبيد القاسم بن سلام عدداً من كتب القراءات المشهورة، وكتاب القراءات أحد هذه الكتب التي كتب لها زيوع الصيت، على الرغم من فقدته حتى عهدنا الحاضر. وقد أشار إليه ابن الجزري في النشر بقوله: ((فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام))¹. فليس بغريب أن يشير ابن مجاهد في كتابه لابن سلام، وإسهاماته التي كانت النواة الأولى للعديد من كتب القراءات بعد ذلك. فقد توسّع ابن سلام في دراسة القراءات، والإمام بعلمها؛ حتى وصلت القراءات بعده إلى ثلاثين قراءة، وقيل خمسين. وبالعودة إلى العبارة السابقة المنقولة عن ابن الجزري، فالعبارة تلزم نوعاً من التفصيل، فمن المعروف أن أبا بكر ابن مجاهد أول من سبّع السبعة، وقام بتوجيه القراءات وانتقادها بكتاب. وكذلك لا يخفى علينا أن الكتاب المذكور هو من أقدم الكتب التي وقعت بين أيدينا عبر الزمن، فكتب ابن سلام لم يكتب لها الحفظ، وهي التي سبقت مؤلفات ابن مجاهد؛ فقد توفي ابن سلام سنة (224)هـ — بعد ما بلغ من العمر سبعاً وستين سنة.

وابن مجاهد كما مر بنا ولد في عام (245)هـ. فدراسة مثل هذه العبارة تفتح لنا أفقاً واسعاً للبحث والتحليل في ظاهرة انتقاد القراءات/ والبحث فيها عبر الزمن، وهذا ما سنناقشه في المبحث القادم من هذا الفصل.

وبالعودة للإشارة، فقد ذكر ابن مجاهد بالسبعة: ((وروى أبو عبيد الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتابه القراءات: {الذني} بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط))²؛ وهذا ما يشير إلى أنه قرأ كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم.

¹ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص34،33.

² السبعة، ابن مجاهد، ص396.

ب- كتاب معاني القرآن لأبي عبيد:

ورد ذكر الكتاب عند الخطيب في تاريخه، واحتوى على ذكرٍ للكتب التي سبقتُ أبي عبيد، وتفسير الصحابة، والتابعين، والفقهاء، ولكن الخطيب يذكر أن أبا عبيد مات قبل إتمامه، مما يمكننا من القول إن كتاب معاني القرآن هو آخر كتب أبي عبيد بن سلام.

وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة ما نصه: ((وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: {لَدُنِّي} مفتوحة اللام ساكنة الدال))¹ وهذا ما يدل دلالة واضحة على أن أبا بكر قد استفاد من مؤلفات أبي عبيد-المعاني والقراءات- واطلع عليها وأخذ عنها.

ج- كتاب موسى بن موسى الختلي:

لم أقف على ترجمه له، وذكره ابن مجاهد في عدة مواضع²، ولم يسم كتابه، وقد ورد ذكره فيما يخص رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

د- كتاب محمد بن سعد:

جاء عند ابن مجاهد ما نصه: ((وأخذت عامة رواية محمد بن عمر من كتاب محمد بن سعد عن محمد بن عمر))³. إلا أن ابن مجاهد لم يذكر اسم الكتاب، ومع بحثي عنه فلم أستدل عليه في كتب التراجم.

هذه أهم ما تيسر لنا بالبحث عن أهم المصادر التي وردت عنده، بالإضافة لمجموعة من الكتاب نوجزها فيما يأتي:

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص112،104.

² ينظر: المصدر السابق، ص(16،294،324،394).

³ كتاب السبعة لابن مجاهد عرضاً ودراسة، أحمد بن سعد المطيري، ص90.

1- أثناء عرض ابن مجاهد لاختلاف القراء في قوله تعالى: {عَمَّا يُشْرِكُونَ} (يونس:18)، كتب: ((وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر الخمسة الأحرف بالياء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف، عن ابن ذكوان))¹. وورد عنده بأكثر من موضع²، وارتبط براوية ابن ذكوان عن قراءة ابن عامر. وهذا يدل أنه أخذ عن أحمد بن يوسف³.

2- كما جاءت بعض الأعلام عنده من أمثال الفراء، والأخفش، والخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو حاتم، وهذا ما يؤكد اعتماده كتب اللغة، وتوجيه القراءات عنده توجيهًا لغويًا وفق حجج لغوية⁴. فلم يعتمد كتابه على كتب القراءات وحسب.

منهج ابن مجاهد وطريقته في عرض القراءات:

قام منهج ابن مجاهد على البدء بذكر أسماء القراء السبعة، وأصول كل واحد منهم؛ وجاءت هذه القراءات بعد ما اجتمع لديه من أسانيد التواتر سبعة. فضبطها، وحررها، ودونها. فصحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الخط العثماني، هي قوام قبول القراءات من ردها. وكل قراءة لم تتحقق فيها الشروط السابقة كلها أو بعضها اعتبرت شاذة تحرم القراءة بها، ويحرم الاعتقاد أنها من القرآن.

وهذا المنهج القائم على ذكر القراء وأصول كل واحد منهم واختياراته في شأن الهمزات، والإمالات، والإدغام، والبياءات، قد صار إمامًا للناس ونيراسًا لهم يحذون حذوه. ومن الكتب التي نهجت هذا النهج، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، ونظم التيسير المسمى حرز الأمانى للقاسم بن فيره بن القاسم الشاطبي، سراج القارئ لابن القاصح العذري.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص324.

² ينظر: المصدر السابق، ص16،394.

³ ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج5، ص218.

⁴ ينظر: المصدر السابق، ص(52،53،106،112،125).

ويمكن توضيح طريقته في عرض القراءات كما يلي¹:

أولاً: رتب المؤلف كتابه متوافقاً مع سور القرآن الكريم، فبدأ بسورة الفاتحة ثم البقرة إلى آخر القرآن. مستعرضاً في كل سورة ما اختلف فيه القراء من الكلمات القرآنية، وختم كل سورة بذكر ما فيها من ياءات الإضافة والزوائد؛ معللاً ذلك بقوله: ((ليقرب مأخذه على من لم تكن قراءته عادته))². وهذا ما كانت عليه أغلب كتب القراءات وكتب اللغة، فالنحاة والقراء التزموا الترتيب القرآني.

ثانياً: في طريقة عرضه للآيات داخل السورة الواحدة، لم يلتزم المؤلف التزاماً دقيقاً بترتيب الآيات داخل السورة الواحدة، وإنما قام به المحقق كما ذكر في مقدمته³، ففي سورة الحج ابتداء المؤلف بخلاف القراء في قوله تعالى: {وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ} (الحج:2)، ثم انتقل بخلاف القراء إلى قوله تعالى: {وَلَوْلُؤُلُوًّا}، ثم رجع بخلافهم -أيضاً- لقوله تعالى: {ثُمَّ لِيَقْطَعُ}، وهكذا لم يلتزم المؤلف التزاماً دقيقاً بترتيب الآيات في عرض اختلاف القراء.

ثالثاً: إذا مرّ المؤلف بأصل من الأصول أفاض الحديث عنه بما يغني عن ذكره عند تكراره في كل موضع. فمثلاً عند قوله تعالى: {فِيهِ هُدًى} (البقرة:2)، استوفى الحديث عن هاء الكناية، واختلاف القراء، ومذاهبهم، بما يغني عن الحديث عنها في موضع آخر. كذلك عند قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، أفاض الحديث عن الهمز المفرد، وعند قوله تعالى: {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} (الفاتحة:7) ذكر اختلافهم في ميم الجمع بما يغني عن ذكرها عند تكرارها.

¹ ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد، عرضاً ودراسة، د. أحمد بن سعد المطيري، ص(180،181،182).

² السبعة، ابن مجاهد، ص152.

³ المصدر السابق، ص40.

رابعاً: إذا كان للكلمة المختلف فيها نظائر في سور أخرى فإنه يذكرها في الموضع الأول تارة، أو يتركها إلى أن يأتي ذكرها في سورها تارة أخرى. ومن الضرب الأول عند عرضه قول الله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ} ذكر بعض النظائر مثل قوله تعالى: {غِيضٌ}: (هود:44)، وقوله تعالى: {سِيءٌ}: (سبأ:54) وقوله تعالى: {سِيْقٌ}: (الزمر:71،73) عند حديثه عن الإشمام.

وأما الضرب الثاني عنده، كما عرضه عند قول الله تعالى في سورة الفاتحة: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}، فإنه يقول: ((وأما الباقيون فكلهم يصفى الصاد في ذلك كله، واختلف عن الكسائي في قوله تعالى: {المُصِيطِرُونَ} و: {بِمُصِيطِرٍ}، وستأتي في مواضعها إن شاء الله))¹.
خامساً: يحدد موضع الخلاف في الكلمة القرآنية المختلف فيها، من ذلك ما ذكره: ((واختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف² في قوله: {وَمَا يَخْدَعُونَ}: (البقرة:9).

سادساً: إذا ذكر حرفاً قرآنياً مختلفاً فيه، قد تقدم الكلام عنه في إحدى السور فإنه يكتب بالإنحالة عليه كقوله: ((واختلفوا في: {نِعْمًا}، وقد ذكرته في البقرة))³.

سابعاً: كذلك اعتمد المؤلف على المشابهة بين القراء، فإن وجدت المشابهة يكتب بالإنحالة على قراءة الآخر مع بيان ما بينهما من اختلاف-إن وجد-فمن ذلك قوله: ((وقرأ حمزة مثل قراءة أبي عمرو... وقرأ الكسائي قراءة حمزة⁴، وزاد عليه في الحجر: {الرِّيَّاحُ لَوَاقِحٌ})). وكذلك قوله: ((وقرأ حمزة في مريم مثل أبي عمرو وفي (عسق) مثل ابن كثير، وابن عامر فيهما مثل حمزة⁵)).

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص107.

² ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضاً ودراسة، أحمد سعد المطيري، ص182.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص234.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص173.

⁵ المصدر السابق، ص413.

وقوله: ((وأما حمزة بن حبيب الزيات فقولته في الإدغام في الحروف التي لا حركة لها قريب من قول أبي عمرو إلا الذال في الجيم فإنه كان لا يدغمه هو ولا غيره من القراء غير أبي عمرو))¹.

ثامناً: اعتمد -أيضاً- الوزن اللغوي في توضيح بعض أوجه القراءات، فمن ذلك قوله: ((فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: {لَرَعُوفٌ} على وزن {لَرَعُوف} في كل القرآن، وكذلك ابن عامر، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: {لَرُوفٌ} في وزن {لَرَعُف})².

كذلك قوله: ((وقرأت أنا على قنبل عن ابن كثير: {هَأَ أَنْتُمْ} بهذا اللفظ على وزن "هَعَنْتُمْ")³، وقوله: ((فقرأ ابن كثير وحده: {وَكَائِنٌ} الهمزة بين الألف والنون في وزن {كَاعِنٌ})، وقرأ الباقون: {كَائِنٌ} الهمزة بين الكاف والياء المشددة في وزن "كَعَيْنٌ")⁴.

تاسعاً: عند اختلاف الروايات يشير المؤلف إلى الرواية التي اختارها، ولم يكن هذا الاختيار من السمات المائزة بل جاءت قليلةً عنده، فمن ذلك قوله: ((ورأيت بعضهم يُلَيِّنُها فيلِفظ بها كالمختلصة من غير ضمة تتبين على الواو ولا كسرة على الياء، وهذا أجود الوجهين))⁵. وقوله: ((...وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو لأنه كان يستعمل التخفيف كثيراً))⁶.

عاشراً: إذا اتَّفَقَ الرواة عن القارئ فإنه يكتفي بذكر القارئ، أما إذا اختلفوا، فإنه يبين هذا الاختلاف، وهذا من باب الأسانيء، وفيه يقول: ((وإذا اتَّفَقَ هؤلاء -أي الرواة- قلت في

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 173.

² المصدر السابق، ص 171.

³ المصدر السابق، ص 207.

⁴ المصدر السابق، ص 216.

⁵ المصدر السابق، ص 138.

⁶ المصدر السابق، ص 156.

الكتاب: قرأ نافع، وإذا اختلفوا بينت اختلافهم¹. وإذا كثر الاختلاف فإنه يستطرد في ذكر الروايات الواردة عنه ويوازن بينها.

حادي عشر: امتاز بالأمانة العلمية العالية، والدقة، فلم يبلغ عن حرف من الحروف المختلف فيها، أو شك في إحدى الروايات إلا ونبه على ذلك، مثل قوله: ((وأما أصحاب حفص فلم أحفظ عن أحدٍ منهم تحصيل ذلك))²، وقوله: ((وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان))³. وقوله في سورة البقرة عند قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً}: (البقرة: 282) ((وقرأ الباقون بالرفع وأشك في ابن عامر))⁴.

¹ المصدر السابق ص 92.

² السبعة، ابن مجاهد، ص 127.

³ المصدر السابق، ص 183.

⁴ المصدر السابق، ص 193.

المبحث الثاني

نبذة عن القراء السبعة

القراء السبعة أولئك الذين صنّفهم ابن مجاهد بكتابه وذكرهم فيه عن من سواهم من القراء، حتى صاروا يعرفون بهذا المصطلح ويمتازون به عن غيرهم، فهناك القراء السبعة، والعشرة، والأربعة عشر. وقد وضعهم ابن مجاهد في كتابه السبعة، وتناول سير حياتهم، وأنسابهم، وأساتذتهم، وتلاميذهم. فأول من ابتدأ بذكره نافع، معللاً ذلك؛ بأنه قارئ مدينة الرسول، التي هي مهاجرُ رسول الله، ومعدن الأكابر من صحابته. ثم تناول ابن كثير بالبحث، وإذا كان اختياره ثاني الترتيب؛ لما لمكة من أهمية عند المسلمين؛ فإننا لا نعلم السبب الذي دفع به لعرض قراء الكوفة قبل غيرهم من البصرة والشام. فلعله كان متأثراً بالمدرسة الكوفية. وعليه فلم يلتزم ابن مجاهد منهجاً علمياً واضحاً في عرض الأئمة وأنسابهم وأساتذتهم؛ لذلك سيتم عرض القراء السبعة بنوع آخر من الترتيب قوامه تاريخ الأقدم في الوفاة.

1- عبد الله بن عامر: (ت118هـ)¹

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عمران اليحصبي²، ويرجع نسبه إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ، كما جاء عند الذهبي. إلا أن بعض المصادر نسبته إلى يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح³.

ولم تقتصر دائرة الخلاف على نسبه، بل توسعت لتشمل تاريخ ولادته، وكنيته. فمنهم من ذكر تاريخ ولادته سنة ثمان للهجرة، وقيل سنة إحدى وعشرين. يكنى أبا عمرو، أو أبا

¹ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط-1، 2003م ج3، ص260.

² معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص46.

³ غاية النهاية، ابن الجزري، ج1، ص424.

موسى، ويقول الذهبي في كنيته ما نصه: ((أبو عمران على الأصح، وقيل: أبو عامر، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو عبيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو معبد))¹. وقد أجمعت المصادر على مكانته وعلمه. فقد كان إمام أهل الشام، وولي القضاء فيها وإمام الجامع الأموي زمن الوليد بن عبد الملك.

قرأ القرآن على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، وقيل على معاذ بن جبل، وقيل على أبي الدرداء². ويذهب الإمام الذهبي إلى التشكيك في الأخبار عن قراءة ابن عامر على عثمان بن عفان، وأن ابن عامر سمع قراءة عثمان في الصلاة، والقول إنه قرأ عليه نصف القرآن، إلا أن هذا التشكيك لا يعنى حكماً نهائياً بعدم صحة الرواية. وقد تكون محتملة، بناءً على ما روى خالد بن يزيد المرّي أن ابن عامر ولد سنة ثمان للهجرة، مما يجعل المسألة قابلة للأخذ والرد في ظل المعادلة الحسابية³.

روى القراءة عن ابن عامر خلق كثير. وقد عدّ بعضهم ما يقارب ستة وأربعين إماماً ممن قرؤوا عليه، منهم يحيى بن الحارث الذماري، وربيعة بن يزيد، وعبد الله بن العلاء بن زبر، والزبيدي⁴، وجعفر بن ربيعة، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر⁵.

ويذكر ابن مجاهد بعضاً من أسانيد قراءة ابن عامر، ومنها ما جاء ذكره عند يوسف التغلبي عن عبد الله بن أحمد بن ذكوان الدمشقي أنه قرأ على أيوب بن تميم، الذي قرأ على يحيى بن الحارث الذماري، وأن يحيى قرأ على عبد الله بن عامر. كذلك ما نقله لنا هشام بن

¹ معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص46.

² تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م، ج15، ص144.

³ ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج3، ص260.

⁴ المصدر السابق، ج3، ص260.

⁵ غاية النهاية، ابن الجزري، ص425.

عمار عن حديث عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المريّ قال: سمعت يحيى بن الحارث، قال: قرأت على عبد الله بن عامر.¹

وأشهر من روى قراءة ابن عامر هشام بن عمار بن نصير بن أبان الدمشقي توفي بدمشق سنة خمس وأربعين ومائتين²، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي، توفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين.³

2- ابن كثير: (ت 120هـ)⁴

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله أبو معبد المكي الداري، ولد بمكة سنة خمس وأربعين أيام معاوية⁵، ويذكر الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" نصاً لشبل بن عباد عن مولد ابن كثير في سنة ثمان وأربعين، وكان يكنى أبا معبد، أو أبا عباد، أو أبا بكر⁶، ونسبته إلى الداري إلى العطر، فقيل كان عطاراً، ويقال إنما يقال له الداري؛ لأنه من بني الدار بني هاني بن حبيب بن نمارة بن لخم.⁷

وكان عبد الله بن كثير يمتاز بالفصاحة والبلاغة، أبيض اللحية، طويل الجسم، أشهل العين، يخضب بالحناء عليه سكينه ووقار⁸، وقد أخذ القراءة عرضاً من عبد الله بن السائب، ومجاهد بن جبر، وأنس بن مالك⁹، كان إمام أهل القراءة في مكة المكرمة. روى عنه إسماعيل

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 101.

² الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 29.

³ المصدر السابق، ص 29.

⁴ معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص 50.

⁵ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، ص 18.

⁶ ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 5، ص 319.

⁷ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، ج 15، ص 468.

⁸ معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص 50.

⁹ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ص 442.

بن أمية، وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وأيوب السختياني، جرير بن حازم، والخليل بن أحمد الفراهيدي¹.

وأشهر من روى قراءته أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة (الجزري) توفي 250هـ²، ومحمد بن عبد الرحمن بن محمد المخزومي (قنبل) توفي 291هـ³.

وقد عاش ابن كثير خمسا وسبعين عاما وحضر جنازته سفيان بن عيينه⁴، وعلى هذا أجمع المؤرخون، إلا ما جاء في بعض المصادر كالإقناع لابن الباذش، فقد جاء عنده ما نصه: ((ما ذكر من تاريخ وفاته هو كالإجماع من القراء، ولا يصح عندي؛ لأن عبد الله بن إدريس الأودي قرأ عليه، ومولد ابن إدريس سنة خمس عشرة ومئة، فكيف تصح قراءته عليه لولا أن ابن كثير تجاوز سنة عشرين، وإنما الذي مات فيها عبد الله بن كثير القرشي، وهو آخر غير القارئ، وأصل الغلط في هذا من أبي بكر بن مجاهد، والله أعلم))⁵.

والناظر في كتب التراجم والسير يقف على رأي آخر حول وفاة ابن كثير؛ ومن هذه الآراء ما يراه ابن الباذش أن الذي مات في هذه السنة هو عبد الله بن كثير القرشي وهو آخر غير القارئ، ويرى ابن الجزري أن الأمر أشكل على ابن الباذش، فابن كثير القارئ وابن كثير القرشي توفيا في سنة مئة وعشرين، والصواب أن ابن إدريس لم يقرأ على ابن كثير، ولم يره - حسب رأي ابن الجزري -⁶.

¹ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، ج15، ص469
² معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ج1 ص366

³ المصدر السابق، ص367

⁴ معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، ص50

⁵ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص18

⁶ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ص444

3-عاصم بن أبي النجود: (ت 128هـ)

هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي، يكنى أبا بكر، ومنهم من قال بهدلة أسم أبيه¹، بخلاف من قال بهدلة هي أمه². قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، ومصعب بن سعد بن أبي وقاص³. ومن صفاته أنه كان فصيحاً حسن الصوت، بل كان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، إلى جانب ما يتحلى به من أدب ونسك، وقد انتهت إليه الرئاسة في الكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد.

قال أبو بكر بن عياش: ((كان عاصم نحوياً، فصيحاً إذا تكلم، مشهور الكلام، وكان هو والأعمش وأبو حصين الأسدي لا يبصرون...))⁴. كذلك قال أبو بكر: ((ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم بن أبي النجود))⁵. وإلى جانب علمه بالقرآن امتاز -أيضاً- برواية الحديث الشريف، وكان من أعلم أهل الكوفة بالنحو⁶.

وقرأ على عاصم خلق كثير، فمنهم الأعمش والمفضل بن محمد الضبي وحماد بن شعيب وأبو بكر بن عياش وحفص بن سليمان ونعيم بن ميسرة، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب، والخليل بن أحمد، أحرفاً من القراءة⁷. وأبو بكر بن عياش بن سالم الحنات الكوفي الأسدي من أشهر رواة، توفي بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومئة في خلافة الأمين

¹ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج5، ص256.

² الإقناع في القراءات السبع، ابن الباناش، ص34

³ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص51.

⁴ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص258.

⁵ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ص347.

⁶ السبعة، ابن مجاهد، ص70.

⁷ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص51.

وقيل بعد ذلك بعام¹. وأبو عمر بن أبي سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري، يُلقب بحفص، توفي سنة مئة وسبعين وهو ثقة في القراءة².

واختلف في تاريخ وفاة عاصم، فمنهم من قال: مات سنة ثمان وعشرين ومئة كالبخاري³، ومنهم من ذكر آخر سنة سبع وعشرين ومئة، ومنهم من ذكر سنة عشرين ومئة كأحمد بن حنبل⁴.

4- أبو عمرو بن العلاء: (ت154هـ)

هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن مازن⁵، وأمه من بني حنيفة⁶. اختلف في اسمه، فقيل: زبان، وقيل: يحيى، وقيل: العريان، وقيل: جرو⁷. ولد أبو عمرو بمكة سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين، ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة⁸.

قرأ القرآن على مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن كثير، وحميد بن قيس⁹، ويعدّ من أكثر القراء شيوخاً، فمنهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، ونافع بن نعيم.

¹ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص34.

² المصدر السابق، ص34.

³ تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعيان، شمس الدين الذهبي، ج3، ص435.

⁴ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ص349.

⁵ المصدر السابق، ص288.

⁶ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص407.

⁷ تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف (ابن العساكر)، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، 1995م، ج67، ص103.

⁸ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص58.

⁹ تاريخ دمشق، ابن العساكر، ج67، ص103.

واشتهر بالفصاحة، والثقة، والصدق، وسعة العلم، والزهد، والعبادة، وكان من أشرف العرب. وكان أعلم الناس بالعربية، والقرآن، والشعر، وأيام العرب. وتتبع حروف القرآن تتبعا مشهودا، استحق بها الإمامة بالبصرة أيام الحسن البصري، وشهد له بها أئمة عصره، مثل أبي بسطام شعبة بن الحجاج¹. ومن أهم الدلائل على سعة علمه وعلو همته، أن كانت دقاته ملء بيت إلى السقف، ثم تتسك وأحرقها، ومدحه الفرزدق في شعره وغيره من الشعراء².

وتلا عليه الكثيرون مثل يحيى اليزيدي، والعباس بن الفضل، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوي، وأبو زيد الأنصاري³، وأبو عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان الأزدي النحوي الدوري من أشهر رواته، ومات سنة ست وأربعين ومائتين⁴.

وأبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي، توفي سنة إحدى وستين ومائتين⁵، ويعد من أشهر رواة أبي عمرو بن العلاء، أخذ القراءة بواسطة يحيى بن المبارك اليزيدي⁶.

توفي أبو عمرو بن العلاء في الكوفة، إلا أن المصادر تباينت في تاريخ وفاته، وعلى الأغلب أنه كان في عام 154هـ، منه ما نقله ابن الجزري عن الأصمعي، وجاء نصه، قال الأصمعي وغيره: ((توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومئة))⁷. ومنهم من ذكر وفاته سنة

¹ الإقناع في القرارات السبع، ابن الباذش، ص24.

² تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص263.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص407.

⁴ الإقناع في القرارات السبع، ابن الباذش، ص25.

⁵ المصدر السابق، ص25.

⁶ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص98، 101.

⁷ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ابن الجزري، ص62.

سبع وخمسين ومئة¹، والقول الأغلب في ذلك أنه توفي عام (154) هـ، جاء عند الأصمعي:
 ((عاش أبو عمرو ستاً وثمانين سنة))².

5- حمزة الزيّات: (ت156هـ)

هو أبو عمار: حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الزيّات الكوفي، التميمي مولاهم³، يقال: هو مولى لآل عكرمة بن ربيعي التميمي، ويقال: هو مولى لبني عجل، ويقال: هو من ولد أكثم بن صيفي، وأكثم من بني شريف، وبنو شريف من قبائل بني أسد بن عمرو بن تميم، قاله ابن دريد⁴، وكان يجلبُ الزيتَ من الكوفة إلى حلوان، ويجلبُ إلى الكوفة الجُبْنَ والجَوْزَ، وأصله من سبئي فارس⁵. ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن؛ فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش، وحرمان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم⁶.

وكان إماماً قيماً لكتاب الله، قانئاً بالله، رفيع الذكر، عالماً بالحديث والفرائض، وكان من علماء زمانه بالقراءات، ومن خيار عباد الله عبادةً، وفضلاً، ونسكاً⁷. ينقل الذهبي أقوالاً عن مكانة حمزة وفضله، قال ابن فضيل: ((ما أحسب أن الله يدفعُ البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة))⁸. وعنه أخذ القرآن عددٌ كبيرٌ، كسليم بن عيسى، والكسائي، وعابد بن أبي عابد،

¹ ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص263.
 -تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج67، ص119.

² سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج6، ص410.

³ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص38.

⁴ المصدر السابق، ج1، ص38.

⁵ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص44.

⁶ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج6، ص66.

⁷ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص90.

⁸ المصدر السابق، ج7، ص91.

والحسن بن عطية، وحدث عنه: الثوري، وشريك، وجريز، وابن فضيل، ويحيى بن آدم، وبكر بن بكار¹.

ومن أشهر من روى قراءته:

1- خلف، وهو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن ثعلب البزار الصلحي²، من أهل فم الصلح، إمام في القراءة، ثبت عند أهل الحديث، حدث عنه أحمد بن حنبل والأئمة.

2- خالد، وهو أبو عيسى خالد بن خالد، قاله الحلواني، وقال مسلم: خالد بن عيسى، وقال غيرهما: خالد بن خالد الشيباني الصيرفي والكوفي³.

توفي حمزة بمصر في حلوان بموضع يقال له: "باغ يوسف"، في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومئة⁴، وقيل: سنة أربع وقيل: سنة ثمان وخمسين وهو وهم⁵، ومات وقد قارب الثمانين من عمره الذي أفناه في رحاب القرآن وتعليمه رحم الله (حمزة) رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء وأعظمه.

6- نافع بن عبد الرحمن: (ت169هـ)⁶

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب، أو حليف أخيه العباس⁷، أصله من أصبهان⁸. يكنى أبا الحسن،

¹ المصدر السابق، ج7، ص70.

² الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج1، ص38.

³ ينظر: المصدر السابق، ج1، ص38،39.

⁴ المصدر السابق، ج1، ص39.

⁵ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج1، ص263.

⁶ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص66.

⁷ المصدر السابق، ص64.

⁸ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، ج29، ص281.

وقيل أبا عبد الرحمن، أو أبا عبد الله، وأشهرها أبو رُويم¹، ولد في خلافة عبد الملك بن مروان، سنة بضع وسبعين².

يروى عنه ابن الباذش في إقناعه: ((...وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، وكان محتسبًا، فيه دعابة، وكان أسود شديد السواد، توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومئة، في خلافة الهادي، قاله إسحاق المسيبي وغيره، وقيل: سنة تسع وخمسين ومئة في خلافة المهدي، وقيل غير ذلك، والأصح ما بدأت به))³.

وانتهت إليه الرئاسة في مدينة رسول الله، وكان عالمًا بالقراءات والعربية. وكان زاهدًا جوادًا، صلّى في مسجد النبي -ﷺ- ستين سنة. قرأ على جماعة من تابعي المدينة منهم: أبو جعفر المدني، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب الهذلي، ويزيد بن رومان⁴، ويروى عن أبي قرّة موسى بن طارق⁵ أنه سمع نافعًا يقول: ((... قرأت على سبعين من التابعين))⁶.

وقرأ على نافع طائفة من القراء الذين أخذوا عنه القراءة، لعل من أشهرهم عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود (ورش) ويكنى أبا سعيد، أو أبا عمرو أو أبا القاسم⁷. وأبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمرو بن عبد الله المدني (قالون)،

¹ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص 64.

² سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 7، ص 336.

³ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 11.

⁴ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج 4، ص 528.

⁵ لم أقف على ترجمه له .

⁶ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج 2، ص 330.

⁷ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 11.

ويقال إنه كان ربيب نافع، ومات وله خمس وثمانون سنة، وكان ذلك سنة 205هـ¹. وروى الذهبي لما حضرت² (نافعا) الوفاة، أوصى أبناءه، فقال لهم: «اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين»².

7-الكسائي: (ت 189هـ)³

علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكسائي، ولد في حدود سنة 120هـ⁴، وترجع سبب تسميته بالكسائي لأنه أحرَمَ في كساء⁵، وقيل: بأنه كان يحضر مجلس حمزة بالليل ملتقاً في كساء. ويعدّ إماماً من أئمة القراءات واللغة والنحو، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم، وانتهت إليه الإمامة في القراءة والعربية في عصره بعد حمزة الزيات. قال أبو بكر الأنباري: ((..اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوجد الناس في القرآن، وكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون، ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ))⁶.

ومن أهم الأقوال والأخبار التي نُقلت عن الكسائي وتدل على من أخذ منهم القراءة، ما جاء به ابن مجاهد حيث كتب: ((... حدثنا محمد بن عبد الرحيم المقرئ، قال: حدثنا محمد بن عيسى المقرئ الأصبهاني، قال: حدثنا محمد بن سفيان، قال: قال الكسائي: أدركت أشياخ أهل

¹ المصدر السابق، ص 12.

² سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 7، ص 336.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 9، ص 134.

⁴ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص 72.

⁵ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 9، ص 131.

⁶ ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج 4، ص 927.

الكوفة القراء الفقهاء: ابن أبي ليلى، وأبان بن تغلب، والحجاج بن أرطاة، وعيسى بن عمر الهمداني، وحمزة الزيات))¹.

وقد قرأ القرآن على حمزة الزيات أربع مرات، و-أيضاً- قرأ على محمد بن أبي ليلى، وأبي بكر بن عياش²، ويعدّ الكسائي من أئمة النحو المعبرين، فقد تعلم النحو على كبر سنه، واتصل بالخليل بن أحمد بالبصرة، ومنها إلى الحجاز طلباً للعلم من يبايعه، وعاد إلى العراق. وألف في مسائل النحو، وأصبح النحو شهرته التي اُشتهر بها؛ على الرغم من تعلمه النحو على كبر. وكانت للكسائي مؤلفات في النحو والقراءات كانت نبراساً لطالبي العلم، فمن ناحية الكم فقد كتب خمس عشرة قنينة حبر في اللغة والقراءات، وله كتب منها: (معاني القرآن)، وكتاب في القراءات، وكتاب (النوادر الكبير) ومختصر في علم النحو وغيرها³.

وحدّث عنه جمع كثير، منهم تلميذه يحيى الفراء، وخلف البزار، ومحمد بن المغيرة، ومحمد بن يزيد الرفاعي، ويعقوب الدورقي، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، وأحمد بن حنبل ومحمد بن سعدان⁴.

وأشهر راويين لقراءة الكسائي هما: حفص بن عمر الدوري، وأبو الحارث الليث بن خالد. الأول هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان الدوري الأزدي البغدادي، توفي سنة (246) هـ⁵. والآخر هو أبو الحارث بن خالد المروزي، وقيل البغدادي، توفي سنة (240) هـ⁶. توفي الكسائي في الري، بقرية أرنبوية، بعد ما كان سائراً إليها برفقة الرشيد، عن سبعين عاماً.

¹ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص79، 78.

² تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ج4، ص927.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج9، ص133.

⁴ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص73.

⁵ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ص256.

⁶ الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص44.

المبحث الثالث

أهم ردود العلماء على كتاب السبعة

أثيرتُ بعض ردود الأفعال من بعض العلماء على ما جاء به ابن مجاهد في كتابه السبعة. وبعد البحث في هذه الردود وجدت أنها تنقسم قسمين، ارتكز الأول على اختياره سبعة تحديداً، أي أنه يرتكز على عدد القراء والقراءات. والثاني قوامه القراء أنفسهم، ولماذا وقع الاختيار عليهم دون سواهم من القراء. وهناك من جمع القسمين في انتقاده لابن مجاهد، وسنحاول في هذه الصفحات بحث ما تم طرحه من قبلهم، والنظر في هذه الردود.

ومن هؤلاء العلماء مكي بن أبي طالب، فقد انتقد في كتابه (الإبانة عن معاني القراءات) ما جاء به ابن مجاهد، واشتمل انتقاده على القسمين، أي على تحديد سبع قراءات، فقال: ((فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نص النبي ﷺ -عليها، فذلك منه غلط عظيم))¹. وعطفاً على حديثه أضاف: ((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة))².

ولم يقتصر في حديثه على تسبيع السبعة، بل واصل الحديث للقراء المختارين: ((فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نص عليها النبي ﷺ -هذا خطأ عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ -، أم كيف ذلك؟!))³.

¹ الإبانة عن معاني القراءات، محمد مكي بن أبي طالب، ص36.

² المصدر السابق، ص36.

³ المصدر السابق، ص38،39.

وأضاف في حديثه عن الكسائي: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره كان السابع—وهو يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب؟))¹.

وكتب عن الكسائي في أخذه القراءة عن حمزة: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما قرأ على حمزة وغيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يخرج حرف آخر من الحروف السبعة، وكذلك إلى وقتنا هذا))².

ولم ينفرد مكي بن أبي طالب بهذا الأمر وحده، فقد قال أبو علي الأهوازي³: ((هو—أي ابن مجاهد—الذي أخرج يعقوب من السبعة وجعل مكانه الكسائي))⁴. وانتقد فعل ابن مجاهد كذلك، الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، وكان رأساً في القراءات والعربية، وصنف كتباً كثيرة توفي في سنة (430هـ⁵)، وقال عن كتاب ابن مجاهد: ((ولقد فعل مسبح هؤلاء ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لا يسعهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير. وأكد وهم السابق اللاحق وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد؛ ليزيل هذه الشبهة قلت: يعني ابن مجاهد ومن تبعه في الاقتصار على ذكر هؤلاء السبعة))⁶.

¹ المصدر السابق، ص 39.

² الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص 39.

³ ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج 18، ص 13.

⁴ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999م، ص 83.

⁵ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج 1، ص 223.

⁶ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص 82.

ولمّا كانت مهمة الباحث تقصي الحقائق والبحث في المسائل والموازنة بين الآراء الواردة؛ وصولاً إلى النتيجة الصحيحة وإزالة الغموض عنها؛ فوجب علينا مناقشة الآراء السابقة لمعرفة صحة مثل هذه التوجهات من عدمها، وستكون مناقشتها بالنقاط الآتية:

1- قال مكي: ((فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة المتأخرين، قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة، التي نصّ عليها النبي -ﷺ- ؟ هذا خطأ عظيم، أكان ذلك بنص من النبي -ﷺ- أم كيف ذلك؟!))¹.

قد نتفق مع مكي بن أبي طالب أن مثل هذه الأخبار قد تُشكّل على الأمة، ظناً منهم أن هؤلاء السبعة هم الذين قصدهم النبي -ﷺ- في حديثه؛ إلا أننا نطرح تساؤلاً مهماً في الرد على هذه العبارة، وهل يقصد فيها اختيار عدد من القراء بما يخالف السبعة؟ لعدم الإشكال؛ أي أن يزيد أو ينقص، أو أنه يمانع مبدأ الاختصار على عدد معين أصلاً؟؟، ولعلّ مكي نفسه يجيب عن تساؤلنا هذا، فقد جاء في كتابه: ((وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلي رتبة، وأجل قدرًا من هؤلاء السبعة))²، ثم أضاف: ((وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة))³، والدليل الآخر على أن الأسماء السبعة أصل الخلاف دون مبدأ الاختيار، فقد جاء بكثير من الكتب أن المقرئ ابن جبير⁴، قد ألّف كتابًا في القراءات وسماه (كتاب الخمسة)، وذكر فيه خمسة من القراء⁵، وكان قبل ابن مجاهد، ولم يتطرق

¹ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 38، 39.

² المصدر السابق، ص 36، 37.

³ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 37.

⁴ ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج 1، ص 122، 123.

⁵ ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص 159.

مكي بن أبي طالب بكتبه إلى هذا الكتاب بالنقد، وهذا دليل آخر على أن أصل الانتقاد عنده على القراء السبعة أنفسهم؛ لا على مبدأ اختيار القراءات.

2- ذكر مكي في إبانته: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره كان السابع - وهو يعقوب الحضرمي - فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب....))¹.

سنتوقف قليلاً عند هذه العبارة؛ لأنها تحمل العديد من الدلالات، فعندما يشير مكي إلى إحقاق الكسائي لركب القراء سابعاً بديلاً عن أبي يعقوب الحضرمي في عهد المأمون؛ فذلك يحتمل وجود جهود للاقتصار على قراءات معدودة قبل ابن مجاهد؛ لأنه من غير المعقول أن يكتب ابن مجاهد كتاباً قبل ولادته، فالمألون عبدالله بن هارون الرشيد أمير المؤمنين، قد مات في سنة (218)هـ، أي قبل ولادة ابن مجاهد، ولا نعرف أحداً من الخلفاء العباسيين حمل اللقب نفسه واتفق مكي بن أبي طالب مع جمع المصادر على تاريخ ظهور كتاب السبعة فقال: ((فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب))³، وفي هذه السنة كانت الخلافة في عهد أمير المؤمنين أبي الفضل جعفر بن المعتضد الملقب بالمقتدر بالله، وقد تولى الخلافة وله ثلاث عشرة سنة، ولم يعرف عنه تدخله بالعلماء أو نحوه، واستمرت خلافته من سنة (295)هـ إلى سنة (319)هـ⁴، فإلى أي أمر يشير مكي عند ربطه تاريخ إحقاق الكسائي بديلاً عن الحضرمي، وفي حقيقة الأمر أن التاريخين لا يتطابقان؛ فلما أنه كان يشير إلى جهود

¹ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 39.

² تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج 11، ص 430.

³ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 39.

⁴ ينظر: تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط 1، 2004م، ص 274.

قد أثمرت في اختيار عدد من القراء ألحق بهم الكسائي إلحاقاً، أو أنه أراد أن يعيد للأذهان تلك العلاقة التي جمعت أمير المؤمنين هارون الرشيد بالكسائي، وابنيه من بعده الأمين والمأمون؛ فمن المعلوم أنه كان أستاذاً لهما، وهذا فيه من اللبس الكثير، ومهما كانت مقاصد مكي في ذلك، فإنه لا يغير من الأمر شيئاً.

3- من المعلوم أن أبا بكر بن مجاهد ألف العديد من الكتب، ولم تقتصر مؤلفاته على كتاب السبعة، فقد مرت بنا في موضع سابق من هذا المبحث تلك المؤلفات؛ وأغلب هذه الكتب لم تصل إلينا، إلا أن المصادر ذكرت عناوين تلك الكتب، فقد أفرد ابن مجاهد كتاباً في قراءة النبي -ﷺ- وآخر لقراءة علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-، وأفرد غيرهما كتباً لكل قارئ من السبعة منفصلاً، وكتاب القراءات الكبير، وكتب الياءات، والهاءات، وغيرها.

ولم تذكر المصادر أن أبا بكر أفرد كتاباً لقراءة أبي يعقوب الحضرمي -مثلاً- كغيره من السبعة، والرأي الراجح أن كتاب السبعة هو آخر مؤلفات ابن مجاهد؛ سيما إذا قارنا تاريخ ظهور الكتاب مع تاريخ ولادته وتاريخ وفاته. والدليل الثاني على أن السبعة هو آخر كتبه؛ وتسمية كتابه بكتاب (القراءات الصغير) تمييز له من كتابه (القراءات الكبير)، وهذا يدل على أنه كان يسير وفق منهجية واضحة. فبعد ما أفرد كتاباً لكل قارئ جمعهم جميعاً في كتاب السبعة، فلو كان ابن مجاهد يهتم بوضع أبي يعقوب الحضرمي ضمن السبعة، لوجدنا أنه أفرد له كتاباً مستقلاً كما فعل مع غيره من القراء، ولو كان ابن مجاهد يريد الاقتصار على هؤلاء السبعة، لوجدته يتبرأ من كتبه السابقة التي زادت عن هؤلاء، مثل كتاب (القراءات الكبير)، وكتاب (قراءة المكيين) وكتاب (قراءة المدنيين).

4- عندما يذكر مكي بن أبي طالب وغيره من العلماء، أن هدف ابن مجاهد من كتاب السبعة هو الاقتصار عليه دون غيره، قول مردود عليه، وفيه من التجني الكثير، فعندما يقول:

((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة))¹؛ فابن مجاهد لم ينكر على القراء الآخرين قراءتهم، إنما جاءت تلك الجهود موافقةً لمقتضي الحال في ذلك الزمان، وفي ذلك يقول أبو شامة: ((أن الرواة عن الأئمة من القراءة كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف. فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به. فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، واشتهر أمره وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرئ به، ولم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان - رضي الله عنه - مصحفًا إمامًا، وقراءته في مصحف ذلك المص))². ومن هذا النص نستخلص أن الظروف كانت متاحة لمثل هذا العمل، قبل أن يحل الاختلاف بالأئمة كما حل بها قبل مصحف عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وهذا الترقب يفسر لنا تلك المقدمة التي خطها ابن مجاهد: ((وأنا ذاكر منازلهم، ودال على الأئمة منهم، ومخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام، وشارح مذاهب أهل القراءة ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله...))³.

فهل ترك الناس يختلفون بأكثر من خمسين قراءة أفضل من تصنيف كتاب يسهل على الأمة؟ وإذا كان ابن مجاهد أشكل على الناس بفعله هذا، هل بقاء الحال على ما هو عليه قبل

¹ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 36.

² المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص 156.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص 45.

الكتاب لا يُشكل على الناس؟ وهل أتبع الناس كتاب ابن مجاهد واتفقت الأمة في حينها على السبعة وتركها من القراءات؟

يقول أبو شامة في ذلك: ((وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة أبو بكر ابن مجاهد، قبل سنة ثلاثمئة أو نحوها، وتابعه على ذلك من أتى بعده إلى الآن، ولم تترك القراءة برواية غيرهم واختيار من أتى بعدهم إلى الآن))¹.

ثم يتابع: ((فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم الجحدري وقراءة أبي جعفر، وشيبة إمامي نافع، وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد، واختيار المفضل، واختيارات لغير هؤلاء الناس على القراءة كذلك في كل الأمصار من المشرق))².

وكيف نفسر قول مكي، حين يقول: ((ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة))، بالمقارنة مع قول أبي شامة إنَّ الناس ما تركوا قراءة يعقوب الحضرمي إلى وقته، ومن المعلوم أن أبا شامة توفي في سنة 665هـ، أي بعد ثلاثة قرون من ظهور الكتاب، مع مراعاتهم لأركان القراءة الصحيحة المتفق عليها، من صحة السند، وموافقة وجه في العربية، وموافقة المصحف العثماني. وفي ذلك يقول أبو شامة: ((وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا للجماعة بروايات، فاختر كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختياراتهم إنما هي في الحروف وإذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: ((قوة وجهه في العربية، وموافقتهم للمصحف، واجتماع الأمة عليه"))³.

¹ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص 157.

² المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص 157.

³ المصدر السابق، ص 157، 158.

5- فسّر بعضهم موقف ابن مجاهد بعدم اختيار يعقوب الحضرمي نتيجة لضعف في إسناد القراءة، فقد قرأ على سلام بن سليمان الطويل البصري ثم الكوفي، توفي سنة (171)هـ¹. ويقول أبو شامة في هذا الأمر: ((وقد أضاف قوم بعد ابن مجاهد إلى هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي، وكان فاعل ذلك نسب ابن مجاهد إلى التخصير في اقتصاره على السبعة، ولم يكن عالمًا بغرض ابن مجاهد، وقراءة يعقوب خارجة عن غرضه لنزول الإسناد؛ لأنه قرأ على سلام بن سليمان وقرأ سليمان على عاصم، ولما فيها من الخروج عن قراءة العامة، وكذلك من صنف العشرة))². وبغض النظر عن صحة هذه العبارة من عدمها، إلا أنها لامست أصلًا من أصول القراءات، وهذا ما لم نجده عند مكي في انتقاده لقراءة الكسائي، فلم يشر إلى إسناده ومدى القبول به، أو إلى ركني القراءة الآخرين، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنهم من المتأخرين، فكيف يكون الكسائي متأخرًا، وهو الذي مات في سنة (189)هـ، كما مر بنا؛ ولا يكون الحضرمي متأخرًا -أيضًا-؛ وقد عاش إلى سنة (205)هـ³، فإذا كان مكي يريد الأخذ عن من سبقوا الكسائي لمجرد أنه متأخر؛ فلا ينبغي له الاستشهاد بيعقوب أو التساؤل عن عدم اختياره، فهذا الأمر لا يستقيم، فما ينطبق على الكسائي من معايير اختارها ينطبق على غيره، فمن الأحرى أن يكون هو أول من يتبعها.

6- قال مكي: ((وكيف يكون ذلك والكسائي، إنما قرأ على حمزة وغيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يُخرج حرفًا آخر من الحروف السبعة، وكذلك إلى وقتنا

¹ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين الذهبي، ج1، ص309.

² المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص161.

³ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ج1، ص95.

هذا¹))، قال ابن مجاهد: ((وكان علي بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه، وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره، قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة))²، الأصل بالقراءة أنها سنة لا رأي، وصحة السند من أركان قبولها. وما ذكره مكي عن أخذ الكسائي القراءة من حمزة ثابت؛ إلا أنه لم يقتصر عليه، فقد أخذ عن حمزة وغيره من القراء السابقين، واختار لنفسه قراءة متوسطة غير خارجة كما أشار ابن مجاهد، وهذا الأمر لا يضعف قراءة الكسائي، فكل القراء أخذوا عن سبقهم، واطَّلَعُوا على قراءة غيرهم من القراء، ولا يمكننا اعتماد مثل هذا الأمر للنظر في قراءة الكسائي أو الحديث حولها، لأنها لم تكن تكراراً لقراءة حمزة، حتى لو أخذ عنه الكثير، فقد اختلفوا في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، والاختلاف بينهم في القراءات أكثر من أن يُحصى. وإذا كان مكي يشير إلى تأثر ابن مجاهد بالكوفيين، وهو أمر فيه نظر، ويمكن إثباته أو نفيه وفق منهج ابن مجاهد واختياراته، ولكن لا يعد اختيار الكسائي دليلاً على ذلك، فلم يأخذ قراءته من حمزة حسب.

7- كل ما نُقل من أقوال العلماء في هذا الجانب، كان بدافع توضيح الأمر وبيانه؛ حتى

لا يُشكل على المسلمين في أن القراءات السبعة التي اصطفاها ابن مجاهد هي ذاتها الواردة في الحديث النبوي الشريف، ونحن نتفق مع العلماء في أن الكتاب قد يُشكل على الأمة، وكان مكي بن أبي طالب قد أورد أقواله السابقة التي تم الاستشهاد بها في كتابه الإبانة وأسماها باب (ليست قراءة كل قارئ من القراءات السبعة هي أحد الحروف السبعة)، وهذا -حتمًا- لا يعني الطعن في القراءات أو تضعيفها، فكتاب السبعة ضمَّ القراءات الصحيحة المتواترة، ولكن مكيًا أشار إلي

¹ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 39.

² السبعة، ابن مجاهد، ص 78.

الكسائي وقراءته بأمر أو بآخر، وساق بعض الحجج عليها كما مرّ بنا، ووصف السبعة بالمتأخرين! أليس من الأولى أن ينظر مكي إلى أصول القراءات الصحيحة التي اتفقت عليها الأمة وهي صحة السند، وموافقة وجه بالعربية، ومطابقة المصحف العثماني؛ وينظر في مدى اتفاقها مع القراءات السبع، فهذه المعايير الواجب اتباعها في أخذ القراءة أو ردّها، وهل مخافة أن يُشكل الأمر على الأمة، تتطلب أن يصف القراء بالمتأخرين، أو أن يشير إلى إلحاق الكسائي متأخرًا، فقد تجاوز الأمر عنده قضية الإشكال على الأمة، وتفسير الحديث الشريف، إلى النظر في القراءات، ومدى قبولها، في محاولة منه إلى الاحتجاج بالحديث الشريف، ولو لم يصرح بذلك إلا أنه قد يفهم منه ضمناً.

وفيما تقدم الحديث عنه، في عدد القراءات ولماذا سبعة، ولم تزد أو تنقص؛ فقد وردت أقوال عن العلماء تبين ذلك، وتوجز هذه الأقوال بأمرين¹:

1- أن عثمان بن عفان رضي الله عنه - كتب سبعة مصاحف، ووجهها إلى الأمصار الإسلامية، فأراد ابن مجاهد جعل عدد القراء على عدد المصاحف.

2- أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي أنزل الله القرآن بها؛ أي أن أبا بكر ابن مجاهد وضع عددهم بناءً على الحديث الشريف، على أنه لو جعل عددهم أكثر أو أقل لم يمتنع ذلك؛ إذ عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى.

ومن المعلوم أن عدد المصاحف التي كتبها عثمان بن عفان رضي الله عنه - محل خلاف بين الكثيرين، فمنهم من قال خمسة²، ومنهم من قال سبعة، وآخرون ذكروا أنها ثلاثة.

¹ ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، ص158.

² الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ج1، ص211.

يقول أبو عمرو الداني في كتابه المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ((أكثر العلماء على أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن فوجّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل إنه جعله سبع نسخ، ووجّه من ذلك -أيضاً- نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصحّ وعليه الأئمة))¹.

وأما عدم اختياره من قرّاء البحرين واليمن، وهما مصران من الأمصار التي أرسل لها عثمان بن عفان -رضي الله عنه- المصاحف، كانت لنقص أئمة القرّاء فيهما، مما تعذر عليه، فأخذ من الكوفة لكثرة القرّاء فيها².

وذهب أصحاب الرأي الثاني، أنه أراد بالسبعة مطابقة الحديث النبوي الشريف، وأنه قصد العدد قصداً متعمداً، فقد جاء في كتاب (القواعد والإشارات في أصول القراءات) ما نصّه: ((وأول من جمع السبع أبو بكر بن مجاهد على رأس المئة الثالثة ببغداد؛ وجعلها سبعاً؛ ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التواتر في سبع هؤلاء، وخصّ هؤلاء؛ لكونهم أشهر القرّاء من أشهر الأمصار))³.

¹ المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني، ص19.

² ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة ص162.

³ القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تحقيق د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، 1986م، ص31.

الفصل الأول

ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية وموقف ابن مجاهد منها

المبحث الأول: مفهوم الانتقاد

يختص المبحث الأول بالنظر في مفهوم الانتقاد ومعناه اللغوي والاصلاحي

في المعاجم، وأهم التعاريف المندرجة تحت هذا المفهوم

المبحث الثاني: نشأة الظاهرة

لدراسة الجذور الأولية لظاهرة انتقاد القراءات القرآنية أهمية عظيمة؛ في

تحديد الأسباب التي دفعتهم لتخطئة قراءات قرآنية متواترة كانت أم شاذة؛ فنسلط

الضوء على أهم ملامح الانتقاد منذ عهد النبي ﷺ - وصولاً لعهد ابن مجاهد.

المبحث الثالث: مدى تأثير ابن مجاهد بغيره من النقاد

يعرض أهم مواقف ناقد القراءات القرآنية، مع بيان منهجهم في انتقادها،

لمعرفة إذا كان ابن مجاهد قد تأثر بهم، وسنستعرض مواقف بعض النحاة مثل،

سيبويه، والأخفش، والفراء، والمبرد.

المبحث الأول

النقد في اللغة

نقد: نقده الدراهم و(نقد) له الدراهم أي أعطاه إياها (فانتقدتها) أي قبضها، و(نقد) الدراهم و(انتقدتها) أخرج منها الزيف¹. وفي اللسان لابن منظور: ((ونقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقدًا، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء إذا لم يزل ينظر إليه))². وفي حديث أبي الدرداء، عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك))³، معنى نقدهم أي عبتهم واغبتهم قابلوكم بمثله.

والنقد هو بمعنى العيب، والتخطئة والشرح والحكم والتمييز، وهو يتناول مهمتين التفسير، ومهمة الحكم. فهو بيان ما يميز الأشياء من قوة وضعف، أو قبح وجمال، أو امتياز وتخلّف، ومعرفة العوامل والدوافع التي أدت إلى هذه النتيجة، ويجري في الحسيّات والمعنويّات وفي العلوم والفنون⁴.

ومن معاني هذه اللفظة: تمييز الدراهم وغيرها، وتبين جيدها من رديئها، وصحیحها من زائفها ومن ذلك ما أنشده سيبويه في لسان العرب:

¹ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م، ص317.

² لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور، دار الصادر، بيروت، ط3، ج2، ص426.

³ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الشامي أبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1994م، ج8، ص126، رقم الحديث: 7575 ولم أفد عليه في صحيح مسلم وصحيح البخاري.

⁴ تاريخ النقد والمذاهب الأدبية، د. محمد طه الجابري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص5.

تتفي يداها الحصى في كل هاجرة نفيَ الدنانير تتقادُ الصياريف¹

وكذلك ما ورد عند الزمخشري في أساس البلاغة نقد: نقده الثمن ونقده له فانقده، ونقد النقد الدراهم: ميزَ جيدها من رديئها.²

ومما تقدم نخلص إلى استخدام العرب لكلمة ((النقد)) لمعان كثيرة منها التمييز والإعطاء والمناقشة وإظهار العيوب كما ورد في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه-.

وكذلك وردت بمعنى الانتقاء والاختيار، ومنها ما ورد عند أبي النصر الفارابي (توفي 350هـ) في كتابه المسمى "الألفاظ والحروف" حيث جاء فيه: ((كانت قریش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق))، أي انتقاء، واختيارًا للأفصح في اللغة³.

النقد في الاصطلاح:

يتمركز النقد بالمعنى الاصطلاحي حول فحص الأشياء، والتمييز بينها، والحكم عليها. أي هو قائم على الدراسة والتفسير والتحليل، ويتجاوز ذلك إلى الموازنة مع المشابهة لها أو المقابلة لها. وهو عند المحدثين: ((هو التقدير الصحيح لأي أثر فني، وبيان قيمته في ذاته ودرجته بالنسبة إلى من سواه))⁴.

¹ البيت من البحر البسيط، ينسب للفرزدق، ينظر: شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص209، سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص25 خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص424، ولم أقف عليه في ديوان الفرزدق.

² أساس البلاغة، أبو القاسم محمد بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص297.

³ ينظر: المزهر في اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولي، محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، ص211.

⁴ أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، 2006م، ص16، 15.

ومن هذا المنطلق، فالنقد الأدبي قائم على تقدير الأثر الفني لهذا النص المراد نقده، سواء أكان نثرًا أم شعرًا، وبيان درجه قوته وضعفه، فإن قواعد انتقاد القراءات هي الأسس التي يعتمدها العلماء في التمييز بين القراءة المقبولة والمردودة، وبين القراءات الصحيحة والضعيفة، من حيث الترجيح والاختيار وفق الأركان الرئيسية لانتقاد القراءات.

فمفهوم الانتقاد في القراءات قام على النظر في وجوهاها، من حيث الإسناد، والرسم، واللغة، ومناقشتها واختيار ما هو أفصح وأوضح والحكم عليها، وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأقوى في اللغة، وبيان ما هو متواتر في النقل، وما هو شاذ في الرواية.

فالنقد بمفهومه الاصطلاحي يركز على معان لغوية كثيرة؛ كالنظر، والمناقشة والتمييز وإظهار العيوب، والاختيار بعد ذلك بين القراءات ترجيحًا واختيارًا، ولما كان الأصل الذي يُعتمد عليه في قبول القراءات هو صحة النقل، ومطابقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، فإن هذه الأركان الثلاثة نفسها هي التي دارت حولها مفاهيم الانتقاد المختلفة. فمثلًا عند ابن مجاهد ما يدل على أن القراءات تُنتقد من خلال الإسناد مما يتعلق بضعف الرواة ومروياتهم حين قال: ((وأما الآثار التي رويت في الحروف، فكالآثار التي رويت في الأحكام منها المجمع عليه السائر المعروف، ومنها المتروك المكروه عند الناس، المعيب من أخذ به، إن كان قد روي وحُفظ، ومنها ما توهم فيه من رواه فضيحه روايته، ونسى سماعه لطول عهده، فإذا عرض على أهله عرفوا توهمه، وردّوه على حمله، وربما سقط بالرواية لذلك بإصراره على لزومه، وتركه الانصراف عنه، ولعل كثيرًا من ترك حديثه، واتهم في روايته كانت هذه علته. وإنما ينتقد ذلك

أهل العلم بالأخبار، والحلال والحرام بالأحكام، وليس انتقاد ذلك إلى من لا يعرف الحديث، ولا يبصر الرواية والاختلاف¹.

وأيضاً مما يدل على تعلق قواعد الانتقاد في اللغة والتجويد قوله: ((وكذلك ما روى من الآثار في حروف القرآن، منها اللغة الشاذة القليلة، ومنها الضعيف المعني بالإعراب غير أنه قد قرئ به، ومنها ما تُؤهم فيه فغلط به، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية غير اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير، وبكل قد جاءت الآثار في القراءات²)).

ومنهم من قسم أسباب الانتقاد قسمين: أسباب نقلية، وأسباب اجتهادية. فأما الأخيرة فهي التي تتعلق باللغة ومعاني القرآن، وهي الأكثر شيوعاً من غيرها، وتقوم على انتقاد القراءات من الجانب اللغوي، أو عدم مراعاة الأساليب البلاغية في القرآن الكريم، عندما يحدث وهم من أحد الرواة الذين نُقل عن طريقهم هذا الحرف الذي طعن فيه، وهذا ما يعني أن الأسباب الاجتهادية مردها -أيضاً- اجتهادي أو نقلي، وهي تتمركز حول اللغة وكل ما يتعلق بها، كقصور نظر بعض النحاة على الشائع من اللغات، وغير ذلك من التعليقات النحوية التي بسببها حكموا على القراءات إما بالتضعيف أو التلحين، ومن ذلك ما ورد عن الفراء: ((وربما أثرت القراء أحد الوجهين، أو يأتي ذلك في الكتاب بوجه، فيرى من لا يعلم أنه لا يجوز غيره وهو جائز³)).

أما الأسباب النقلية فهي تدور حول الرواة وكل ما يتعلق بهم وبمروياتهم، فهي تدور حول الجانب النقلي وتناقش صحة التواتر بالنقل إلى الرسول -ﷺ- فمن المعلوم أن القراءة سنة

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص49،48.

² المصدر السابق، ص49.

³ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد على النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م ج2، ص351.

يتبع اللاحق فيها السابق، ويجب أن تكون متواترةً إلى النبي ﷺ، صحيحة السند، وهذا ما اتفق عليه سائر علماء الأمة.

جاء القرآن منجماً على نحو ثلاث وعشرين سنة، ولعل لذلك أسبابه، ومنها ما رواه المفسرون وأهل العلم؛ ليسهل حفظه، ويثبت في الصدور قال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (الإسراء:106).

وهذا ما ذكره -أيضاً- شهاب الدين القسطلاني فقال: ((وفي إنزال القرآن مفرقاً وجوه من الحكمة، منها: تسهيل حفظه، وتكرير لفظه؛ لأنه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه، وثقل لفظه، كما أشار إلى ذلك سبحانه وتعالى بقوله رداً على الكفار: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ (الفرقان:32)...))¹.

فجاءت الحكمة الإلهية في ذلك تسهياً على المسلمين. و-أيضاً- للغاية نفسها أنزل الله القرآن الكريم على سبعة أحرف للتسهيل عليهم وللتخفيف. وكان الرسول ﷺ -يتلو الآيات على الصحابة فور نزولها، وكانوا يسارعون إلى حفظها والتعبد بها في الصلوات ومختلف العبادات. وانفرد نفر منهم لكتابة القرآن الكريم في حياة الرسول، وهم كتبة الوحي وفي مقدمتهم عثمان بن عفان ومعاوية وعلي بن أبي طالب وزيد بن حارثة وأبي بن كعب وعبدالله بن مسعود. وتخفيفاً على القبائل ومراعاةً للهجاتها المختلفة؛ جاءت القراءات القرآنية لتسهيل قراءة كتاب الله-عز وجل- وتسهيل تلاوته، فالقرآن هو كتاب الأمة ومعجزة نبيها. وحكمة من الله تعالى أن يراعي البعد النفسي لتلك القبائل، لذلك كان يحدث أن يسمع بعض الصحابة من الرسول آيات أو سورة

¹ لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق مركز الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص51.

بلهجة تغاير لهجة أخرى قد سمعوها من النبي -ﷺ- نفسه، كما روى عن عمر بن الخطاب عندما سمع هشام بن حكيم بن حزام القرشي يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له النبي -ﷺ- فغضب، فقال -ﷺ-: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه))¹. ومثل تلك الحوادث لا تأخذ كثيراً في البحث أو تشكل مصدراً للدراسة أو أهمية، طالما أن الرسول بينهم، ولكن بعد أن انتقل الرسول -ﷺ- إلى الرفيق الأعلى، ورافق ذلك في ولاية أبي بكر قتل حفظة الوحي وقرآء القرآن الكريم، ولاحقاً في الأفق حاجة ملحّة لتتبع القراءات القرآنية والنظر فيها لفصل ضعيفها وردّه. ولعل حادثة فتح أنزيبجان وأرمينية بعدها اجتمع جيشان من العراق والشام ولاحظوا الخلاف فيما بينهم وهم يتلون الذكر الحكيم حتى كاد يكفّر بعضهم بعضاً؛ فظهرت الدراسات القرآنية التي تهتم بالبحث في القراءات، ودراساتها، ونقدها، وتوجيهها، وستتناول ظاهرة انتقاد القراءات بعد تناولنا تعريفها وتعريف الانتقاد بشكل موجز وبعدها وجب علينا تتبع ظاهرة انتقاد القراءات؛ لمعرفة أهم تلك القواعد التي قومت القراءة في بدايات الدعوة وصولاً لعهد ابن مجاهد.

¹ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، 1986م، ج5، ص642

المبحث الثاني

نشأة الظاهرة

من الضروري، عند البدء بدراسة ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية أن نرجع بها إلى الأصول وإلى بداية الدعوة الإسلامية، وسنقسم هذا المبحث وفق الترتيب الزمني بداية بعهد النبي ﷺ - وصولاً إلى القرن الرابع الهجري. وهو العهد الذي عاش فيه ابن مجاهد لمعرفة موقفه من ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية.

1- انتقاد القراءات في عهد النبي ﷺ -:

خروج القراءة عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن:

نزل القرآن على سبعة أحرف تيسيراً للأمة وتسهيلاً عليها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وهذا بيّنتي على أصل، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة، فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك؛ إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً، وهذا هو الصحيح))¹.

وقال الأزهري: ((كل كلمة تُقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، ويقرأ هذا في حرف ابن مسعود أي قراءة ابن مسعود، والحرف: القراءة التي تُقرأ على أوجه))². قال أبو عمرو الداني إمام القراء بالأندلس: ((فأما معنى الأحرف السبعة التي أرادها النبي ﷺ - فإنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما: سبعة أوجه من اللغات، كقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} أي على وجه، والوجه الثاني: معنى الأحرف أن يكون النبي ﷺ - سمى القراءات

¹ مجموع فتاوى ابن تيمية، تقي الدين ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة القرآن، 1416هـ - 1995م، ج13، ص390

² تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج5، ص12

أحرفاً على طريق السعة، نحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه¹.

وقال ابن الجزري تعقيباً على كلام الداني: ((وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله: "سبعة أحرف" أي سبعة أوجه، وأنحاء، والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث ((سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله -ﷺ-))... أي قراءات كثيرة²)).

ومن المهم التأكيد بعد نقل تلك النصوص المتواترة عن جمهور أهل العلم أن القراءة سنة متواترة يأخذها اللاحق عن السابق، ولا تخضع لقياس لغوي، بل الأصل أن تكون نقلاً متواتراً عن النبي -ﷺ- وهي ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قرأ بها أو أذن فيه على ما صح عنه أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ ولذلك منع ابن مقسم لما أجاز القراءة فيما صح وجه العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، وإن لم تثبت نقلاً، فكان جزاؤه ما كان بعد ما عقد له مجلس بغداد وكان موقف ابن مجاهد فيه مشهوداً.

ولا شك أن ما لم يُقرئ به النبي -ﷺ- فليس من الأحرف السبعة المرخص فيها، ومن ذلك من قرأ بالمرادف، ولم تكن قراءته مسموعة، وجب ردها وتعد قراءته باطلة، وليست من القرآن بشيء. قال ابن الجزري عند ذكره أقسام القراءات: ((وبقي قسم مردود وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبته فهذا رده أحق ومنعه أشدّ ومرتكبه مرتكب عظيم الكبائر³)) والناظر في النص السابق لابن الجزري، يوقن بما يدع مجالاً للشك وجوب توافر الأركان الثلاثة

¹ الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، تحقيق د. عبد المهيم طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، ص28

² النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص24، 23

³ المصدر السابق، ص17

لقبول القراءات وهي صحة السند والرسم ومطابقة العربية، والخروج عن الأحرف السبعة التي أنزل فيها القرآن يتعارض مع صحيح السند، والحق أن أغلب الشواهد الواردة والتي اطلعنا عليها في هذا الجانب من انتقاد القراءات كانت عن عبدالله بن مسعود-رضي الله عنه- ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام بإسناده عن عبدالله بن مسعود أنه أقرأ رجلاً: {إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ (43) طَعَامُ الْيَتِيمِ} (الدخان:44)- فقال الرجل: "طعام اليتيم" فرددها عليه، فلم يستقم بها لسانه؛ فقال: أتستطيع أن تقول: "طعام الفاجر؟ قال: نعم.. قال: ((فافعل))¹.

وقال القرطبي: ((وقال همّام بن الحارث (توفي 65) هـ: كان أبو الدرداء يقرئ رجلاً: {طعام الأثيم}، والرجل يقول: {طعام اليتيم}، فلما لم يفهم قال له: {طعام الفاجر}؛ وفي هذا قال الزمخشري: ((وبهذا يستدل على أن إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها))².

إن هذه القراءات الواردة عن بعض الصحابة -وإن صحت عنهم- فهي من القراءات الشاذة؛ لخروجها على الرسم العثماني، ويجب تأكيد أنها جاءت كحكم التفسير والتوضيح، وليس بها حجة لمن يجيز القراءة بالمرداف أو المعنى، وليس هذا مقام تأكيد ورودها عن بعض الصحابة أو مقام بحثها بحثاً شرعياً. فكل ما يعيننا هو تتبع ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية والبحث عن بدايتها وامتدادها؛ ومما تقدم نخلص إلى أن خروج القراءة عن الأحرف التي نزل عليها القرآن يعدّ من أهم قواعد انتقاد القراءات، بل أساسها.

¹ ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي، تحقيق مروان العطيّة، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1995، ص312، 311.

² الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، ج3، ص506.

مخالفة القراءة لما تلقاه الصحابة عن النبي -ﷺ-:

أخذ النبي -ﷺ- القرآن الكريم عن جبريل -عليه السلام- عن طريق المشافهة عرضاً وسماعاً، سمع من جبريل، ثم عرض عليه. والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة منها حديث فاطمة رضي الله عنها - بنت رسول الله -ﷺ- قال: ((إن جبريل يعارضني بالقرآن في كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين))¹.

ونقل الرسول الكريم القرآن لمن سمعه منه من أصحابه والمسلمين بالطريقة نفسها، القائمة على المشافهة والتلاوة والسماع. فلم يكن الاعتماد على الرقاع كبيراً، بل كان جلّ الاعتماد على المشافهة، والتلقي في هذه المرحلة، وحتى بعد مرحلة تدوين القرآن وكتابته؛ فمازالت ملكة السماع أقوى من الكتابة على الرقاع في حفظ القرآن وتدارسه.

وكما تلقى النبي -ﷺ- القرآن من جبريل عرضاً وسماعاً، فإنه أمر الصحابة بأن يقرؤوا القرآن بالطريقة التي تلقاها عن جبريل، وأن يتلقوه وقراءاته مشافهة؛ ليكون ذلك سنة متبعة. وعلى ذلك فإن القراءة إذا كانت مخالفة لما تلقاه الصحابة رضي الله عنهم - عن النبي -ﷺ- فهي قاعدة أساسية في انتقاد القراءات القرآنية عند الصحابة وردها ورفضها. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك ما وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم عندما قرأ الأخير سورة الفرقان كما هو معلوم في الحادثة سالفة الذكر، فإن عمر رضي الله عنه -أنكر القراءة عندما سمع هشاماً يقرأ، على غير ما سمعه من النبي -ﷺ-

¹ الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل الجعفي، محمد زهير بن ناصر،

قال السخاوي: ((لأن عمر رضي الله عنه-أنكر على هشام لفظاً لم يسمعه عمر من رسول الله ﷺ - وعمر يعلم أن ذلك جائز في العربية، والدليل على أنه جائز في العربية أن النبي ﷺ- قال: ((هكذا أنزلت))، فلولا أن تغيير القرآن لا يجوز لما أنكر عمر ما أنكره)).¹

مما تقدم نستخلص ملمحاً من ملامح انتقاد القراءات في العهد النبوي وهو مخالفة القراءة لما تلقاه الصحابة عن النبي ﷺ-. فالمخالفة تعدّ من قواعد انتقاد القراءات القرآنية، وهذا ما يرتبط بدوره بصحة السند، والتي تعدّ -أيضاً- شرطاً أساسياً في قبول القراءات وثبوتها.

2-انتقاد القراءات في عهد الصحابة:

مخالفة لغة قريش:

قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}:(إبراهيم:4). نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، وهذا من سنة الله في خلقه، أن يبعث لهم رسلاً من أقوامهم. ومن هذا أن القرآن نزل بلسان عربي، ونزل معظمه بلسان قريش، ولا سيما أن النبي ﷺ- منهم. - وعطفاً على ذلك- تبوأ قريش مكانة عظيمة قبل الإسلام بحكم موقعها الجغرافي، ومنزلها بجانب البيت الحرام، وما كان لهذا الموقع من مسؤوليات تجاه الكعبة والبيت الحرام من سقاية الحجيج، وعناية بالبيت. وكذلك وجود الأسواق الأدبية التي كانت تقام بالمواسم الدينية التي كان يتلاقى فيها العرب ويتواصلون؛ كسوق عكاظ وماله من دور مهم في التواصل الاجتماعي بين مختلف قبائل العرب. ومن هنا ولد الرأي الذي كان قوامه أن القرآن نزل بلسان قريش المكان، وليس قريش القبيلة أو قريش النسب. فتوافد العرب من كافة القبائل المختلفة وسماعهم لمفردات بعضهم المختلفة تلك المواسم الشعائرية، أوجد حيزاً من الالتقاء بين مجمع القبائل المختلفة، وهذا

¹ جمال القراء وكمال الإقراء، على بن محمد السخاوي علم الدين، علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة

ما أجمع عليه مختلف العلماء والرواة، وهو أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاها لغةً؛ لأنها تشمل معظم لغات العرب لاختلاط القبائل بقريش؛ لذلك اختار كبار الصحابة لغة قريش عند جمع القرآن الكريم، كما دل عليه قول عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما-: ((إن هذا القرآن نزل بلسان قريش))¹.

وبناءً عليه فإن مخالفة القراءة للغة قريش تعدّ من أهم أركان انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة. ويتجلى بقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لابن مسعود: ((فأقرب الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل))². ومن الأمثلة على ذلك ما روي عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: ((فأمر عثمان بن عفان -رضي الله عنه- زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام -رضي الله عنهم- أن ينسخوها في المصاحف، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش؛ فإن القرآن نزل بلسانهم، ففعلوا))³.

وكذلك ما ورد عند ابن عبد البر عن أبي داود من طريق كعب الأنصاري عن أبيه عن جده، أنه كان عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقرأ رجل: {من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين} بالعين بدلاً من الحاء، فقال عمر بن الخطاب: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود -رضي الله عنه- فقال له عمر: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ} (سورة يوسف: 35) بالحاء، وكتب إلى ابن مسعود -رضي الله عنه- أما بعد: ((فإن الله أنزل

¹ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ص211، 209

² قواعد نقد القراءات القرآنية، عبد الباقي سيسي، ص91

³ أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن في باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرأنا عربياً بلسان عربي

مبين: الصحيح مع فتح الباري ج8، ص625

القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا، فأقريئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل
والسلام))¹.

ودلت هذه النصوص على أن لغة قريش هي الحكم بين المسلمين عند اختلافهم في لفظة
قرآنية. فيرون وضعها على موافقة لسان قريش أولى من غيرها؛ لأن معظم الألفاظ القرآنية
جاءت موافقة للغة قريش. وليس القول المراد نزول القرآن بجميع آياته وسوره على لسان
قريش، قال الباقلاني: ((وأن الحجة لم تقم علينا بأن القرآن منزل بلغة قريش فقط دون سائر
العرب، وإن كان معظمه نزل بلسان قريش))².

وقال ابن عبد البر: ((قول من قال: نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب؛ لأن لغة
غير قريش موجودة في جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز))³. وقال ابن
كثير: ((إن لغات القرآن الكريم السبع منحصرة في مضر على اختلاف قبائلها خاصة؛ لقول
عثمان رضي الله عنه-نزل بلغة قريش، وقريش هم: بنو النضر بن الحارث على الصحيح من
أقوال أهل النسب))⁴.

إن الأقوال السابقة التي وردت عن أهل العلم والاختصاص تنص على عدم الأخذ
بالرأي القائل إن القراءة نزلت بلغة قريش وحدها، وهو الرأي الغالب لدينا، فالنبي -ﷺ- أقرأ
صحابه بلهجات العرب المختلفة، فمثلاً-قبيلة هذيل تختار الإمالة، وقد قرأ عبد الله بن مسعود

¹ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1972م، ج1، ص284،285.

² الانتصار لصحة نقل القرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، تحقيق د. محمد عصام القضاة،
دار الفتح للنشر والتوزيع، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2001م، ص546.

³ ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ص284،285.

⁴ فضائل القرآن، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1987م،
ص70.

وهو من هذيل سورة {طه}، ممالة الألف ولم يعب عليه الرسول ذلك. إضافة إلى أهمية البعد النفسي بورود كلمات بالقرآن أو لهجات به تمتاز بها تلك القبائل¹. وأي مفخرة لتلك القبائل في ذلك؟ و-أيضاً- رفع الحرج والمشقة وخاصةً في ابتداء الأمر، فالقرآن نزل على أمة أمية لا يقرأ منها أو يكتب إلا القليل. ومن الناحية الاجتماعية عاشوا في ظروف القطيعة والحروب لا يأمن بعضهم بعضاً، فكيف لهذا المجتمع المقطع الأوصال أن يتحدث بلهجة واحدة؟ وإذا كان هذا الأمر مستحيلاً، فمن الطبيعي أن يكون تعلم اللهجات الأخرى مع بداية الدعوة أمراً شاقاً، خاصة بوجود النزعة القبلية، فهم ما زالوا حديثي عهد بالإسلام.

قال ابن حجر: ((واقنصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، إن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقنصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها))².

مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً:

لا شك أن مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً من أهم قواعد انتقاد القراءات؛ فالأصول الثابتة تبين ذلك، فالقراءة سنة متبعة يأخذها اللاحق عن السابق، وتقوم على المشافهة والأخذ بالسماع، فالنبي -ﷺ- أخذ عن جبريل -عليه السلام-، ومن النبي -ﷺ- أخذ الصحابة، هكذا كانت السنة في قراءة القرآن الكريم متصلة، وقائمة على المشافهة والتلقي على مر العصور. وبذلك بقيت سلسلة الإسناد متصلة بالقرآن، كما يدل على ذلك قول عمر وعثمان -رضي الله عنهما-: ((من كان تلقى من رسول الله -ﷺ- شيئاً من القرآن فليأت به...)). فالجهود المبذولة من الصحابة بعد ذلك في جمع القرآن تركز على أهمية التلقي من الرسول -ﷺ-

¹ ينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية، عبد الباقي سيسي، ص91.

² فتح الباري في شرح صحيح البخاري، العسقلاني، ج8، ص638.

سماعاً و عرضاً ومشافهة. فقد حرصوا أشدَّ الحرص عند كتابته على سند الحفظ ووجود الشهود، كل هذا مع علمهم بالقرآن وقراءته، ووجوهه.

مما تقدم نخلص لأمر مهم؛ وهو أنّ مخالفة القراءة للتلقي سماعاً و عرضاً يعد من أهم قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة. وكانوا -رضوان الله عليهم- يستعملونها في رد القراءات وتضعيفها عند جمعهم ما تفرق من القرآن الكريم في الصحف، ونسخه في المصاحف. ومن هذه الأمثلة ما أخرج ابن أبي داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه، قال: ((لما استحرّ القتل بالقراء يومئذ، فرق أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت: ((اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه))¹. يدل هذا القول على أنّ الصحابة مع حفظهم للقرآن والوجوه التي نزل بها، فإنهم كانوا يحتاطون أشد الحيطه في أخذ القراءات والتأكد من سماعها مشافهة عن النبي -ﷺ- وعلى النسق نفسه سار الخلفاء عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، فبعد ما جمعا القرآن الكريم، جاء خزيمة بن ثابت -رضي الله عنه- إلى عثمان بن عفان فقال: إني قد رأيتم تركتم آيتين لم تكتبوها، فقالوا: وماهما؟ قال: تلقيت من رسول الله: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} (التوبة: 128) إلى آخر السورة، فقال عثمان بن عفان: ((فأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلها؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة))².

¹ كتاب المصاحف، لابن أبي دواد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ، ج1، ص157.

² كتاب المصاحف، لابن أبي داود، ج1، ص172.

مخالفة العرضة الأخيرة:

كان جبريل -عليه السلام- يعرض القرآن الكريم على النبي -ﷺ- في رمضان من كل عام. فقد جرت سنة القرآن الكريم على ذلك وهذا من دواعي حفظه وتثبيته. والعرضة الأخيرة: هي التي عرضها الرسول في عام وفاته من القرآن على جبريل، فقد كان النبي -ﷺ- يعرض القرآن على جبريل مرة، فعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين. جاء في صحيح البخاري من حديث عائشة -رضي الله عنها- عن فاطمة -رضي الله عنها- بنت رسول الله أنها قالت: أسرّ إليّ النبي -ﷺ- ((إن جبريل كان يعارضني بالقرآن في كل سنة، إنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي))¹.

والمعنى المراد بهذا الحديث، أنّ جبريل يعرض القرآن والنبي -ﷺ- يسمع، ثم النبي -ﷺ- يعرض القرآن وجبريل يسمع، وفي العام الذي انتقل به النبي -ﷺ- إلى الرفيق الأعلى، عرض -ﷺ- القرآن على جبريل مرتين، وأنّ العرضة الأخيرة توافق جمع عثمان بن عفان -رضي الله عنه-. وبناءً على ذلك فإنّ القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة، وجب نقدها؛ لأنّ مطابقة العرضة الأخيرة من عدمها من قواعد انتقاد القراءات القرآنية. والنصوص الدالة على توافق جمع عثمان بن عفان مع العرضة الأخيرة كثيرة، منها قول ابن حجر: ((وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلماني أن الذي جمع عليه عثمان -رضي الله عنه- الناس يوافق العرضة الأخيرة))².

¹ البخاري في فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي -ﷺ-، ينظر: الصحيح مع الفتح ج8، ص660.

² فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج8، ص661.

قال محمد بن سيرين: ((كان جبريل يعارض النبي -ﷺ- بالقرآن الحديث، نحو حديث ابن عباس-رضي الله عنه-، وزاد في آخره: فيرون أو فيرجون أن تكون قراءتنا أحدث القراءات عهدًا بالعرضة الأخيرة))¹؛ لذلك فإن مخالفة العرضة الأخيرة من أهم قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد الصحابة-رضوان الله عليهم- وأن القراءة إذا كانت مخالفة للعرضة الأخيرة تعدّ قاعدة لردّها، أو تضعيفها، خاصةً أنّ جمع المصاحف كان متضمنًا العرضة الأخيرة التي عرضها النبي -ﷺ- على جبريل. قال ابن الجزري: ((ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وأئمة المسلمين إلى أنّ هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي -ﷺ- على جبريل -عليه السلام- متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها))².

مخالفة رسم المصحف:

قال زيد بن ثابت-رضي الله عنه-: ((قبض النبي -ﷺ- ولم يكن القرآن جمع في شيء، فنتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال))³. ثبت أن القرآن الكريم كان مكتوبًا في حياة النبي -ﷺ- على العسب واللخاف، ومع ذلك كان مفرقًا ولم يكن مجموعًا، وقد مرّ بعد ذلك بعدة مراحل للجمع، ففي عهد أبي بكر جُمع ما تفرق في الصحف بعد أن كان مفرقًا في الرقاع، والعسب، وصدور الرجال، وسبب هذا الجمع كان خشية من ذهاب حفظه القرآن بعد ما أستحرّ فيهم القتل بحروب الردة. وبعد هذا الجمع جاء جمع عثمان بن عفان-رضي الله عنه- الذي جمع الناس على مصحف واحد منسوخ من الصحف التي كانت عند

¹ فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج8، ص661.

² النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص31.

³ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1، ص235.

أبي بكر الصديق، وجمع غيرها من المصاحف. وسبب هذا الجمع تخطئة الناس بعضهم بعضاً، وانتشار القراءات الشاذة بينهم. ومصحف عثمان كان خالياً من النقط والشكل؛ لأن النقط والشكل وضعا لاحقاً، وهذا الرسم يحتمل أكثر من وجه من وجوه القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول ﷺ - ومنع القراءة بما كان مخالفاً لرسم مصحفه.

مخالفة القراءة للمعنى الظاهر:

أنزل الله سبحانه وتعالى - القرآن هادياً وشفعياً للناس، ومن حكمة الله تعالى أن يُعجز الأمم من جنس ما برعوا فيه، ولما عُرف عن بني إسرائيل السحر كانت معجزات سيدنا موسى العصا والكف من جنس ما برعوا فيه، وهو السحر. وكذلك كانت معجزة سيدنا عيسى إشفاء المرضى بأمر الله تعالى، ولا يختلف الأمر عند العرب، فقد برعوا بالبلاغة والفصاحة والبيان؛ لذلك كانت كلها وجهاً من إعجاز القرآن الكريم.

وكان الصحابة أكثرهم تدبراً وتفكيراً بالقرآن الكريم، وأعلم الناس في علوم اللغة والبلاغة، مع اختلافهم وتفاوتهم في معرفة معاني كلام الله تعالى من حيث الاجتهاد وقوة الاستنباط، لذلك كان طبيعياً أن يفهم كلٌ منهم المعنى الذي يظهر له في لفظ القراءة التي يقرأ بها حسب علمه بكتاب الله وباللغة والبلاغة. فينتقد القراءة ذات المعنى المخالف لما فهمه وقرأ به من ناحية، أو القراءة التي تخالف المعنى الظاهر من ناحية أخرى. وعليه؛ فإن القراءة التي تخالف المعنى الظاهر تخضع للانتقاد عندهم. ولعل أصل هذه القاعدة كان موجوداً في حياة الرسول ﷺ - لكنه في حياة الرسول ينتهي الأمر لاستمرار الوحي . وأما بعد وفاته فقد أصبح الأمر خاضعاً للتدبر والتفكير وفهم النصوص والإلمام بالبلاغة وأسرار اللغة ومعرفة المعاني؛ ولذلك ظهرت هذه القاعدة النقدية في عصر الصحابة. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الصحيح عن ابن شهاب قال: أخبره عروة بن الزبير عن عائشة -رضي الله عنها-:

(قالت له، وهو يسألها عن قول الله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا} (يوسف:110)، قال: قلت أكَذَّبُوا أو كُذِّبُوا؟ قالت عائشة: كُذِّبُوا. قلت: استيقنوا أن قومهم كذبوهم، فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمرى لقد استيقنوا بذلك. فقلت لها: وظنوا أنهم قد كُذِّبُوا؟ قالت: -معاذ الله- لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل آمنوا بربهم وصدقهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظن الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك).

وقد جاءت القراءات في هذه الآية على الآتي:

قرأ بالتخفيف عاصم، وحمزة، الكسائي. وقرأ بالتشديد نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر؛ أمَّا القراءتان في لفظ: {كُذِّبُوا} تخفيفاً وتشديداً فهما صحيحتان متواترتان.¹ ومن الأمثلة -أيضاً- ما وقع بين ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان عند قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} (الكهف:86). قال ابن عباس فقلت لمعاوية: ما نقرأها إلا {حَمِئَةٍ}، فسأل معاوية عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهم- كيف تقرأها؟ فقال عبد الله: كما قرأتها، قال ابن عباس لمعاوية: في بيتي نزل القرآن، فأرسل إلي كعب، فقال له: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال كعب: أهل العربية أعلم بها، وأمّا أنا فإني أجد الشمس تغرب في التوراة في ماء وطين))².

قال ابن الجزري: ((وقد اختلف طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنهما- وابن عباس في قوله تعالى: {في عين حامية} كقراءة ابن عامر؛ وأبي جعفر، والكوفيين غير حفص، وقال ابن

¹ ينظر: السبعة، ابن مجاهد ص352،351.

² غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص303.

عباس: {حمئة} كقراءة الباقيين، فتحاكما إلى كعب الأحبار، فقضى لابن عباس وقال: أجدّها في الكتاب تغرب في حمأة وطين))¹.

وقد جاءتُ القراءات في هذه الآية كالاتي:

- القراءتان في لفظ: {حمئة} و{حامية} هما متواترتان.

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص: {حمئة} وقرأ بالثانية ابن عامر، وحمزة، والكسائي.²

المثالان السابقان يدلان على أنّ مخالفة القراءة للمعنى الظاهر أو اختلافهم في فهم آيات القرآن وسوره، يعد من أهم قواعد انتقاد القراءات عند الصحابة. كما دل على ذلك تحاكمهما عند كعب الأحبار كما ورد في المثال الثاني، واختلاف المعاني، والأمثلة الواردة في ذلك كثيرة. والجامع بينها أنّ الاختلاف بين الصحابة -إن وقع- كان اختلاف تنوع وتغاير لا تناقض ولا تضاد فيه؛ لأن لكلّ منها وجهًا يصحّ به المعنى، كما حصل بين معاوية وابن عباس في قراءة قوله تعالى: {وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ} (الكهف:86).

انتقاد القراءات عند التابعين:

أولاً: مخالفة السنة المتبعة في القراءة:

بعد ما تدرجنا في دراستنا ظاهرة انتقاد القراءات وأهم ما كانت تقوم عليه في عهد النبي ﷺ - والصحابة، ندخل الآن في طور جديد لهذه الظاهرة، وتعد هذه المرحلة بداية انتقاد القراءات من الرواية، فمن المعلوم أنّ القراءة سنةً يتبع الآخر فيها الأول، وهي قائمة على التلقي والمشافهة عن الأئمة القراء، فتبقى سلسلة الإسناد متصلة بالقراءات القرآنية، ومما جاء في ذلك

¹ المصدر السابق، ج1، ص342.

² ينظر: السبعة، ابن مجاهد ص398.

عند التابعين ما روي عن عروة بن الزبير -رضي الله عنه- أنه قال: ((إن قراءة القرآن سنة من السنن، فاقروؤوه كما أفرئتموه)) وفي رواية: (كما علّمتموه). وعن عامر الشعبي قوله: ((القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولكم))¹.

قال الأصمعي: ((سمعت عن أبي عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا وكذا))². وكذلك ما ورد عن الأصمعي عن عمّه قال: ((قلت لأبي عمرو بن العلاء: {وبركنا عليه} في موضع {وتركنا عليه} في موضع أيعرف هذا؟ فقال: ما يعرف إلا أن يسمع من المشايخ الأولين، قال: وقال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كقبل في أصول نخل طُوال))³.

إذن فالقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، تؤخذ من أهل الاختصاص الأولين. وأنها سنة متبعة بالتوقيف على ما نقل نقلًا متواترًا عن الرسول -ﷺ- لا تجوز لأحد أن يتعداها؛ فلهذا إذا كانت القراءة مخالفة للسنة المتبعة فهي قراءة مردودة، لا يجوز القراءة بها. ولعل خير شاهد على ذلك ما حدث لابن محيصن الذي كان تابعيًا جليلاً وأحد أئمة القراء في مكة في زمانه، وذكره الذهبي: في الطبقة الثالثة من التابعين في طبقات القراء الكبار. ومع ما تقدم، ومع مكانته العالية في العربية والقراءات، فإن أهل بلده تركوا قراءته؛ لمخالفتها السنة المتبعة في ذلك؛ ولخروج قراءته عن إجماعهم كما أجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه.

قال ابن مجاهد: ((وكان ابن محيصن ممن تجرد للقراءة وقام بها في عصر ابن كثير، وعالمًا بالعربية، وله اختيار في القراءة على مذاهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده،

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص51.

² المصدر السابق، ص48.

³ المصدر السابق، ص48.

فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على ابن كثير لاتباعه، ولم يتبع فيه أصحابه، ولم يجمع أهل مكة على قراءته كما أجمعوا على قراءة ابن كثير¹.

ومن الأمثلة التي تدل على خروج القراء على السنة المتبعة في القراءة ما روي عن ابن محيصن أنه قرأ: {أنذرتهم أم لم تنذرهم} بهمزة واحدة لا ألف بعدها، وحذف الهمزة الأولى؛ لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها ويدل عليها، وهو (أم)؛ قال ابن جنّي: ((هذا مما لا بدّ فيه أن يكون تقديره: {أنذرتهم} ثم حذفتم همزة الاستفهام تخفيفاً لكرهة الهمزتين؛ ولأن قوله: {سواء عليهم} لا بدّ أن تكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك؛ ولمجيء أم من بعد ذلك - أيضاً-))².

فقراءة ابن محيصن صحيحة لغةً ومعنى، إلا أنه لم يصح نقلها تواتراً لذلك وضعت ضمن القراءات الشاذة؛ لأنها خالفت قراءة أهل مكة؛ ولأنها فقدت ركناً من الأركان الثلاثة لصحة القراءة وهو: ما تواتر نقله.

مخالفة القراءة للقواعد اللغوية:

ظهرت مخالفة القواعد اللغوية كقاعدة من قواعد انتقاد القراءات القرآنية في عهد التابعين، وكما لا يغيب عن الأذهان دائماً أن القراءة تقوم على التلقي والمشاهدة، وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، لا يغيب كذلك أنها لا تخضع لقياس لغوي، ولا الإفشى في كلام العرب؛ ولذلك لا تتبع العربية بل يمكننا القول إن العربية تتبعها؛ لأنها مسموعة ومأخوذة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا محمد ومن بعده صحبه الكرام، إذا فالقراءات تثبت بالنقل

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 65.

- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج 2، ص 167.

² المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال-أيضاً- ح عنها، ابن جنّي، ص 50.

المعتبر، لا بالقياس اللغوي؛ خلافاً لبعض أهل اللغة الذين ينتقدون بعض القراءات الصحيحة لمخالفتها قواعد اللغة، أو إجماع النحويين.

ففي عهد التابعين، نقطت المصاحف، ووُضعت القواعد اللغوية؛ لما انتشر اللحن بين الناس، ومن ذلك العهد بدأت ظاهرة انتقاد القراءات المخالفة للقواعد اللغوية. ومن ذلك ما رُوي عن عاصم الجحدري (ت128هـ) أنه كان يكتب ثلاثة أحرف في مصحفه على وفق رسم المصحف العثماني، ويقرأ الأحرف الثلاثة وفقاً للقواعد اللغوية المشهورة، ويُلحن ما تواتر نقله، والأحرف الثلاثة قوله تعالى: {وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ} (البقرة:177)، وقوله تعالى: {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}: (النساء:162)، وقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى}: (المائدة: 69)، وقوله تعالى: {قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ}: (طه:63).

قال ابن قتيبة: ((وكان عاصم الجحدري يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: {إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ}، وقرأ: {وَالْمُقِيمُونَ الصَّلَاةَ}، وقرأ: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى}، وكان يقرأ -أيضاً- في سورة البقرة: {وَالصَّابِرُونَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ}، ويكتبها {الصبرين}. وقد جاءت القراءات كالاتي:

- قرأ أبو عمرو: {إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ} بتشديد نون "إِنَّ" وبالياء في {هذيين}¹.
- قرأ ابن كثير بتخفيف نون {إِنَّ هَذَانَ} إلا أن ابن كثير يشدد نون {هذَانَ} بالألف، وكلهم قرؤوا {هذَانَ} بالألف سوى أبي عمرو بن العلاء، وقراءته هي الأظهر من حيث الإعراب؛ لأن {هذيين} اسم "إِنَّ" منصوب بالياء².

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص419.

² ينظر: المصدر السابق، ص419، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص321،320.

وجه من قرأ: {إِنَّ هَذِينَ} بتشديد النون، ونصبه بالياء؛ فإنه أعمل "إِنَّ" اسم "إِنَّ" على اللغة المشهورة؛ لكنه خالف الخط صراحةً، ووافق احتمالاً؛ لأن مخالفة الرسم في حروف المد من حيث إثباتها وحذفها لا تعد مخالفة، إذا ثبتت القراءة به، وردت مشهورة¹. وأما بقية القراءات في: {وَالصَّابِرُونَ، وَالْمُقِيمُونَ، وَالصَّابِئِينَ} فهي شاذة لا تصح القراءة بها.

ومن الأمثلة -أيضاً- الدالة على اعتبار مخالفة القواعد اللغوية قاعدةً لانتقاد القراءات القرآنية في عهد التابعين ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، أنه أنكر قراءة: {بِالْعُدْوَةِ} في الموضعين بضم العين فيهما، في قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} (الأنفال: 42). قال أبو حيان في البحر المحيط: ((وأنكر أبو عمرو الضمّ فيهما، وقال الأخفش: لم يسمع من العرب إلا الكسر. وقال أبو عبيد: الضمّ أكثرهما))². قرأ بضم العين فيهما نافع، وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي وعليه أكثر القراء، وقرأ بكسر العين فيهما ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب³.

قال أهل العلم: هما لغتان لأهل الحجاز، ويقال: عُدوة، وِعُدوة، وهي شفير الوادي وجانبه. مثل: جُدوة، والضم عند أبي عبيد أكثر اللغتين، وعليه أكثر القراء، والكسر عند الأخفش أشهر من الضم⁴.

¹ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 12.

² البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ص 320، 321.

³ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص 306.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج 2، ص 276.

⁴ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 1987م، ص 491.

ومن الأمثلة -أيضاً- على مخالفة القراءة لقاعدة من القواعد الصرفية، ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه لحن قراءة: {الولاية} بكسر الواو فيها من قوله تعالى: {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ} (الكهف:44). وقرأ بكسر الواو في "الولاية" حمزة، والكسائي، وقرأ الباقر بفتح الواو¹. قال أبو حيان: ((وحكي عن أبي عمرو، والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة، أو معنى متقلداً، وليس هنالك تولى أمور))².

من قرأ بكسر الواو؛ فمن السلطان والقدرة والإمارة، وبالفصح فمن الموالاتة، وقال القرطبي: {الولاية} بالفصح من الموالاتة؛ كقوله تعالى: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا}، وبالكسر يعني السلطان والقدرة والإمارة؛ كقوله: {وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ} أي الملك والحكم يومئذ لله، أي لا يرد أمره إلى أحد؛ والملك في كل وقت لله، ولكن نزول الدعوى، والمتوهمات يوم القيامة.

¹ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص309.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص277.

² البحر المحيط، أبو حيان، ج7، ص182.

المبحث الثالث

تأثر ابن مجاهد بغيره من نقاد القراءات

بعد تتبعنا لظاهرة انتقاد القراءات القرآنية منذ فجرها وعرض ما تيسر لنا عرضه من أهم القواعد المتبعة في انتقاد القراءات القرآنية منذ العهد النبوي إلى ما قبل عصر ابن مجاهد، وجب علينا دراسة أهم النقاد وبيان مدى تأثير ابن مجاهد فيهم من عدمه، ولكن قبل الشروع في دراسة هذه الفرضية وبحثها، ينبغي الإشارة لأمر مهمّة تساعدنا في تحديد مفهوم النقد، ونقد القراءات بشكل خاص، وعند ابن مجاهد على وجه الدقة.

فمن المعروف أن كتب القراءات اختلفت وتباينت، فمنها ما تناول القراءات الصحيحة المتواترة، ومنها ما بحث في القراءات الشاذة. والضرب الأخير ما جمع بين الشقين. وكتاب ابن مجاهد (السبعة) يُصنف ضمن الطور الأول. فالكتاب جمع القراءات الصحيحة المتواترة التي لم يختلف عليها أحد، واستوفت شروط الصحة والتواتر؛ وهي صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، ومطابقة المصحف العثماني. فلو توافرت هذه الشروط مجتمعة، لا يجوز نقد القراءة أو لا يحل إنكارها؛ لأنها من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن حسب إجماع العلماء. وبالرغم من ذلك؛ فقد وجه ابن مجاهد سهام نقده لتلك القراءات التي سبّعها، واصطفاها في كتابه، وصحت شروط الأخذ بها مجتمعة. وتتبعي الإشارة إلى نقطة مهمة تناولها العلماء، وكانت نواة لعدد من الأبحاث، وهي بالوقت عينه أمر فاصل في الانتقاد القرآني؛ وهي طبيعة علاقة القراءات القرآنية والقرآن الكريم؛ فهل هما شيء واحد، أم حقيقتان متغايرتان.

ويشير الزركشي للفرق بين القراءة والقرآن فيقول: ((...واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ - للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما))¹.

يشير النص السابق لأصل الاختلاف بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية، فالقراءات هي اختلاف ألفاظ القرآن؛ وهي طريقة أداء وحفظ القرآن وهذه الطرق تتعدد وتختلف وفقاً لأمر معينة، ولعل أفضل تعريف للقراءات القرآنية وفق هذا المفهوم هو علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والوصل، أو علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم ونطقها. وهناك آخرون لا يفرقون بين القرآن والقراءات القرآنية؛ فكل قراءة عندهم هي قرآن، فالقراءات المتواترة قرآن، والقراءات المشهورة قرآن، ويرى مثل هذا ابن الجزري مثلاً².

والقراءات الشاذة - وهي التي لم تتوافر فيها الشروط الثلاثة مجتمعة - وسميت شاذة؛ لأنها شذت عن توافر أحد الضوابط السابقة. ويشير الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ظهور القراءات الشاذة مع ظهور مصحف عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، فما خرج عنه اعتبر شاذاً، أي بالانفصال عن نهج المصحف، حتى لو كان مقروءاً به في عهد النبي ﷺ - وصاحبيه.

والقراءات الشاذة على ضرب، فمنها المشهورة، وهي التي توافرت فيها الشروط؛ ولكن لم تبلغ التواتر، وقراءة الأحاد، وهي ما خالفت شرطاً كصحة السند أو مخالفة المصحف

¹ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1، ص318.

² ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص9.

العثماني، أما القراءة المدرجة فالأولى عدم تسميتها بالقراءة وهي قائمة على زيادة كلمات بهدف الشرح أو التفسير؛ والأولى وصفها بالتفسير والبيان لآيات القرآن الكريم.

والقراءة الموضوعية وهي ما وافقت العربية والرسم ولم تُنقل مطلقاً. وهذا النوع رده ابن

الجزري بشدة، فقال: ((فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر))¹.

فهذه ضروب القراءات بين صحيحها وشاذها، تنوعت المؤلفات حولها كما أسلفنا،

وبالعودة إلى كتاب السبعة لابن مجاهد، الذي تناول فيه القراءات الصحيحة المتواترة، التي لا

يحل إنكارها ولا يجب ردها. وهو أول من جمع هذه القراءات عمّا سواها في كتاب، إلا أنه عاد

فأنكر بعضها وضعّف منها، ووصف بعضها بالوهن، والغلط، والخطأ، والناظر في أحكامه يرى

جلياً البعد اللغوي وأثره واعتماده في انتقاد القراءات الواردة في كتابه بجوانب قواعد نقد

القراءات الأخرى التي كانت حاضرة، مثل صحة السند، وغيرها. ولم يكن ابن مجاهد أول من

شرع في انتقاد الصحيح من القراءات، بل سبقه بعض العلماء؛ وعلى رأسهم محمد بن جرير

الطبري، وهناك عدد من النحاة سبقوا ابن مجاهد في انتقاد القراءات الصحيحة مثل سيبويه

والفراء وغيرهما. ويذهب بعض الباحثين إلى القول إن هذا الانتقاد للقراءات الصحيحة، كان

بهدف الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، ولم يكن للطعن أو التشكيك، ولم يتجاوز -أيضاً-

أحرفاً معدودة². وسيتم عرض ما قام به النحاة السابقون لابن مجاهد من انتقاد للقراءات

المتواترة الصحيحة بشيء من الإيجاز؛ لبيان دورهم في الانتقاد وفق الجانب اللغوي من جهة،

ومدى تأثير ابن مجاهد بجهودهم من جهة أخرى.

¹ المصدر السابق، ج1، ص17.

² ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية، د. المبروك أحمد بلحاج، جامعة طرابلس، ليبيا، المؤتمر الدولي

الأول (بيروت) آذار، 2012 ص1.

1- سيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام أهل البصرة بالنحو، وأول من بسط علم النحو، ويعدّ كتابه (الكتاب) من أهم مصادر كتب النحو، لذلك أُصطلح على تسميته قرآن النحو. اتصل بالخليل بن أحمد الفراهيدي وأخذ عنه، وأخذ عن يونس بن حبيب، توفي سيبويه في سنة (180هـ)¹.

وتجدر الإشارة -في هذا الموضع- إلى التأكيد على التسلسل الزمني لعلم القراءات القرآنية؛ ففي عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي توفي (175هـ)، وتلميذه سيبويه لم تكن المصنفات في علم القراءات قد ظهرت بعد، فأول كتاب في القراءات القرآنية بحسب المصادر كان في نهاية القرن الثاني أو بداية القرن الثالث على الأرجح، عند أبي عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير بن محمد الكوفي. وبالعودة لكتاب سيبويه، فقد تناول الكتاب القراءات القرآنية ومع أنه قال فيه: ((إلا أن القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة سنة))²، إلا أنه لم يعمل بما قال. وهناك عدد من الشواهد الدالة على انتقاده للقراءات القرآنية ومنها:

- ففي حديثه عن الهمزة وتحقيقها جاء في كتابه ما نصه: ((وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: {نبي} و: {بريئة} وذلك قليل رديء))³.

ومن أوضح الأمثلة على انتقاد القراءات ما ورد في قراءة قوله تعالى: لِيَا قَوْمِ هَوَّلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ (هود:78)، فقد ذكر سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يخطئ قراءة عيسى بن عمر، فيقول سيبويه: ((...وأما أهل المدينة فينزلون هوها هنا بمنزلته بين المعرفتين،

¹ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر الفيروز آبادي، دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص9.

² الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص148.

³ المصدر السابق، ج3، ص555.

ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: " هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم "، فنصب...¹ والمقصد الذي أشار إليه خطأ قراءة عيسى بن عمر عندما نصب: {أطهر} وجعل: {هن} للفصل في الآية السابقة، وكذلك هو موقف الخليل -أيضاً-².

وعاب سيبويه والخليل إدغام الراء في اللام عند قوله تعالى: {فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ}; (البقرة: 284)، جاء عنده في إدغام الراء في اللام: ((والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وهي تنفسي إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفسي في الفم مثلها ولا يكرر))³.

ذكر سيبويه قوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}; (ص: 3) في حديثه عن: (ما) و(ليس) واختلاف اللهجات بين أهل الحجاز وبين تميم حيث جاء في كتابه: ((وزعموا أن بعضهم قرأ: " وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ " وهي قليلة...))⁴. وكذلك كتب: ((...ومثل ذلك قوله --عزّ وجل--: "ما هذا بشرا" في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف...))⁵.

هذه بعض المواطن التي وقف عندها سيبويه في حديثه عن القراءات القرآنية. وثمة اختلاف بين الباحثين عن انتقاد سيبويه للقراءات القرآنية من عدمه، وقبل البدء في تناول هذه المسألة لا بدّ من التوضيح أن سيبويه ينظر إلى القرآن والقراءة حقيقتين متغايرتين؛ فالقرآن كلام

¹ الكتاب، سيبويه، ج2، ص396،397.

² المصدر السابق، ج2، ص397.

³ المصدر السابق، ج4، ص448.

⁴ المصدر السابق، ج1، ص58.

⁵ المصدر السابق، ج1، ص59.

الله -عزّ وجلّ- والقراءة هي طريقة الأداء، والقراءات عنده تمثل لهجات العرب المختلفة التي نزل بها القرآن؛ لذلك عندما يستشهد بالقرآن تجده يقول -قال تعالى¹- في دلالة على استشهاده بالقرآن الكريم، وهذا جلي في كتابه. ومنه -أيضاً- ما نصه: ((.... فمثل النصب قوله -عزّ وجلّ-: " لا يقضى عليهم فيموتوا ". ومثل الرفع قوله -عزّ وجلّ-: " هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون"....)).²

أما في حديثه عن القراءة، فإنه يشير إلى اسم القارئ، أو القبيلة، أو الموطن، ومنه: ((...وبلغنا أنّ مجاهدًا قرأ هذه الآية: "وزلزلوا حتى يقول الرسول"؛ وهي قراءة أهل الحجاز...)).³ ولعل الأمر الذي قد يدحض التناقض بين انتقاده للقراءات القرآنية وبين قوله إنها سنة متبعة- إذا كنا نبحث عن مبرر- هو ما جاء في بحث (حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه) للدكتور حبيب عبدالله عبد النبي -ﷺ- حيث ذكر في بحثه الصادر عن مجلة دراسات البصرة: ((فعبارة⁴(القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة) لا تخلو من أمرين، إما أنه أراد بقوله هذا القرآن الكريم، وليس القراءات القرآنية؛ لأننا لاحظناه يفرق بينهما، أو ان تكون العبارة هذه مدسوسة عليه؛ لأنه كثيراً ما يحمل القراءات على اللغات ويضعف بعضها، ولا يعقل أن يقول إن القراءة سنة ويجاهر بمخالفة السنة...)).⁵

فإذا كان الحديث عن دس هذه العبارة عليه، وأن هناك من وضعها ولم تصدر عن صاحب الكتاب؛ فهذا للمحققين وشأنهم، إلا أننا من دون التحقيق نرى أنها لم توضع؛ فالكثيرون

¹ الكتاب، سيبويه، ج2، ص140.

² المصدر السابق، ج3، ص30.

³ المصدر السابق، ج3، ص25.

⁴ يريد سيبويه .

⁵ حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د. حبيب عبد الله عبد النبي -ﷺ-، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد(14)، 2012م، ص12.

انتقدوا القراءات القرآنية غيره، ناهيك أنها لو كانت موضوعة؛ فهي لا تنفي انتقاد القراءات، إنما تنفي التناقض الناتج عن وجود العبارة، مع مواطن النقد.

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي؛ أن البصريين اعتمدوا لغة التنزيل كأصل من أصول الاحتجاج، لكنهم ضيقوا في هذا أشد الضيق؛ فلم يأخذوا بقراءات عدّة: ((وإذا كان البصريون قد ذهبوا إلى تخطئة قراءات مشهورة، فإنهم من غير شك لا يأخذون بالشواذ منها على اتصال سندها وجريها على العربية، وإذا كان هذا موقفهم من القراءات فليس عجباً أن يكون لهم موقف مماثل من لغات القبائل البعيدة عن مواطن البداوة...))¹.

ويذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى بيان موقف سيبويه من القراءات القرآنية؛ وهي كما يراها تنقسم إلى معارضة صريحة للقراءات، ومعارضة خفية، وتأويل للآيات القرآنية عند معارضتها للقواعد النحوية، والموافقة للكتاب؛ أي موافقة كتاب سيبويه لكتاب الله العزيز².

ففي قوله تعالى: { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } (الجنائية: 21)، جاءت القراءة بنصب³ كلمة (سواء) ورفعها⁴، وكلتاها قراءة سبعية، إلا أن سيبويه يأخذ ما يروق له وهي قراءة الرفع، ويهاجم قراءة النصب ويصفها بالقبح والرداءة⁵؛ ويرى الدكتور أحمد مكي مثل هذه الأحكام أنها

¹ المدراس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ص 23
² ينظر: سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج 34، 1974م، ص 104.

³ قرأ بالنصب حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص، السبعة، ابن مجاهد، ص 595.
⁴ قرأ بالرفع ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، السبعة، ابن مجاهد، ص 595.

⁵ ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 34.

معارضة صريحة¹ لقراءة متواترة سبعية. فعندما يصفُ قراءة متواترة بالقبح والرداءة؛ فهذا يدل على ردها.

وعند قوله تعالى: { إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } (يس:82) يقرر سيبويه ضعف قراءة النصب² في قوله (فيكون) وهي قراءة الكسائي وابن عامر³؛ لأنها لا تتفق مع قاعدة نحوية وضعوها؛ وهي أن الفعل المضارع لا ينصبُ بعد الفاء إلا إذا كان جوابًا، وقد صنفها الدكتور الأنصاري في كتابه على أنها من نماذج المعارضة الخفية⁴؛ ولعل ذلك يرجع لتضعيف سيبويه القراءة، دون ردها كما في سورة الجاثية.

والنموذج الثالث في تعامل سيبويه مع القراءات القرآنية هو نموذج التأويل؛ كتب أحمد مكي الأنصاري: ((ويلاحظ أن باب التأويل داخل في التعارض مع القواعد، ولكن سيبويه -رحمه الله- يلوي أعناق الآيات على أن يخضعها للقواعد البصرية، أما القسم الذي لا يقبل الخضوع للتأويل فإنه يقف منه موقف المعارضة الصريحة أو المعارضة الخفية))⁵، كما في قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ} (النور:2)، فأعرب (الزانية) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (فيما ينلى عليك الزانية والزانية)، وأما جملة (فاجلدوا) فهي

¹ ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، مصر، 1972، ص16.

² الكتاب، سيبويه، ج3، ص40.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص544.

⁴ ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص46.

⁵ سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، ص109.

مستأنفه¹، ولا يصح أن تكون خبراً في نظره؛ لأنها خالفت قاعدة بصرية. فقام بتأويلها على هذا الشكل²؛ بينما أعرب النحاة (فاجلدوا) خبر للمبتدأ (الزانية).

وفي المقابل، هناك من برأ سيبويه من انتقاد القراءات القرآنية؛ فالدكتورة خديجة الحديثي ترى أن انتقاد القراءات المتواترة نُسب إلى البصريين ظلماً: ((نُسب إلى البصريين في مقابل هذا تخطئة القراء، ونسبة اللحن اليهم، وتوجيه الطعن اليهم، وقع هذا من القدماء وربما كان ذلك صحيحاً في القراءات الشاذة، أما القراءات المتواترة فلم أجد ما يوحى بهذا، ما يمكن أن يعدّ أساساً لمثل هذه الحملة الظالمة التي أرى أنها وجهت اليهم في عهد متأخر عن سيبويه، ربما في عصر المبرد وتعلب نتيجة التنافس الشديد بين الشيخين، هذا التنافس الذي أدى إلى غلبة المذهب البصري وهيمنته على مجالس الدرس النحوي في بغداد وغيرها...))³.

ولم تقف الحديثي في دفاعها عن سيبويه والبصريين عند ذلك: ((الذي صح وثبت بمراجعتي للقراءات التي اتهم البصريون بتخطئتها أو الطعن فيها، ما أثار دهشتي وذلك أن أول تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي شيخ القراء والنحاة الكوفيين، وتابعه تلميذه الفراء الذي انصرف إلى العمل القرآني فجسر النحاة الذين عاصروه أو جاؤوا بعده على تخطئة القراء والطعن في القراءات ابتداء من المازني، والمبرد، وابن جني الذين اقتدوا بهذين الشيخين الكوفيين))⁴.

انطلقت الدكتورة خديجة الحديثي في دفاعها عن البصريين من نقطتين؛ الأولى أن تخطئة القراءات القرآنية نُسب زوراً للبصريين؛ والثانية أن أول من انتقد القراءات القرآنية هو

¹ ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص(143،144،145).

² سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص171.

³ المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001م، ص139.

⁴ المصدر السابق، ص77.

الكسائي، وإذا تتبعنا التسلسل الزمني لما بعد سيبويه؛ نلاحظ تعارضاً كبيراً مع ما ذهب إلىه الحديثي.

تروي المصادر أن الأخفش-تلميذ سيبويه- هو الوحيد الذي كان عارفاً بوجود الكتاب مالكاً لنسخته الفريدة، فسبويه لم يقرأه على أحد في حياته¹؛ وأخذ الكتاب في الظهور بعد ذلك؛ بعد ما بذل أبو عمر الجرمي والمازني المال للأخفش ليقرأه؛ فأجاب طلبهما وشرعا في قراءة الكتاب واستنساخه، وأدعا بين الناس أنه لسبويه²، ونسخ الكسائي الكتاب، واخذه من الأخفش وكذلك فعل الفراء³.

فإذا كانت ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية المتواترة قد نسبت لسبويه كما ذهب الحديثي؛ فهي لم تذكر لنا في أي نسخة نسبت من النسخ السابقة، وإذا صح ما قالت؛ كيف تفسر انتقاد الأخفش للقراءات القرآنية -ولم ينتقدها استاذه حسب ما ترى- وهو الذي كان مالكاً للنسخة الفريدة؟ ولزم سبويه وأخذ عنه ونقل كتابه؟

مما تقدم نخلص إلى وجود شواهد لانتقاد القراءات القرآنية عند سبويه، وهذا ما ينعكس -أيضاً- على المدرسة البصرية وأعلامها، فقد تعاملوا مع القراءات تعاملهم مع سائر النصوص وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أخذوه، وما خالفها رفضوا الاحتجاج به؛ أي أنهم طبقوا القواعد التي قعدوها من شواهد الشعر على القراءات. فالقراءة التي توافق العربية أخذوا بها، فإذا لم يكن هذا الصنيع انتقاداً للقراءة نحواً وصرفاً، فماذا عساه أن يكون؟.

¹ ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص353.

² ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ص58.

³ ينظر: وفيات الاعيان، لابن خلكان، ج3، ص296، المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص81.

2- الفراء (207 هـ):

أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء، مولى بنى منقر ولد بالكوفة¹، الإمام المشهور، أخذ عن الكسائي، وله مؤلفات عدة باللغة والنحو، ولعل أشهر كتبه وأهمها كتاب معاني القرآن². وعُرف عنه العلم بالعربية والقراءات والنحو، ويُعد الفراء من أهم أئمة المدرسة الكوفية. ورد عن ثعلب أنه قال فيه: ((...لولا الفراء، لما كانت عربية، ولسقطت؛ لأنه خلصها، ولأنها كانت تتنازعُ ويدعيها كل أحد.))³. وامتاز الفراء بثناء أغلب أهل العلم عليه، قال عنه ابن الأنباري: ((...لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكسائي والفراء، لكفى))⁴.

وأخذ الفراء عن عدد من الأئمة وتتلذذ على يديه جمع كبير؛ فقد روى الحرف عن أبي بكر بن عياش وعلي بن حمزة، ومحمد بن حفص الحنفي، وروى القراءة عنه؛ سلمة بن عاصم ومحمد بن عبد الله بن مالك، ومحمد بن الجهم وآخرون⁵.

وقد كان الفراء من الثقات الضابطين المحررين، وقد أسندوا له عددًا من القراءات؛ ومنها ما جاء عن محمد بن أحمد بن رزق، حيث قال: ((حدثنا أبو العباس عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن حماد العسكري، إملاءً، في سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن الجهم السمرى، قال: حدثنا يحيى بن زياد الفراء، قال: حدثني خازم بن حسين البصري، عن

¹ الفهرست، النديم، ج1، ص91.

² البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص313.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج10، ص119.

⁴ المصدر السابق ج 10، ص120.

⁵ ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص371.

مالك بن دينار، عن أنس بن مالك، قال " قرأ النبي ﷺ - وأبو بكر وعمر، وعثمان، لمالك يوم الدين { بالألف.....})).¹

وتناول الفراء القراءات القرآنية في كتابه (معاني القرآن) والقارئ لهذا الكتاب يلاحظ ملمحاً من ملامح الانتقاد، ويمكن إيجاز هذه الملامح فيما يلي:

- عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحْمَٰنَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾: (النساء: 1)، جاء عند الفراء في شرحه لهذه الآية: ((حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه)).²

وقد جاءت أغلب أحكام النحاة ناقدةً لهذه القراءات، ولم ينفرد بها الفراء، قال فيها الزجاج: ((فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا تجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ -أيضاً- في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ - قال: ((لا تحلفوا بأبائكم))، فكيف يكون تساءلون به ﷺ وبالرحم على ذا))³

ولعله من المفيد بيان ذلك النص عند النحاس؛ لمعرفة الإجماع على انتقاد هذه القراءات، قال النحاس في كتابه عن هذه الآية: ((وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال

¹ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج16، ص224.

² معاني القرآن، الفراء، ج1، ص252.

³ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، ج2، ص6.

رؤساؤهم: لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقال رؤساؤهم: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته¹.

وقد أورد النحاس بعد ذلك تعليلاً عن سيبويه وعن المازني يبين مخالفة هذه القراءة لقاعدة العطف، واظن؛ أن النحاس لم يطلع على سبب رد الفراء لهذه القراءة، وإلا لما ذكر ما ذكره عن جهله سبب الكوفيين لرد هذه القراءة.

مما تقدم يتضح لنا، أن أئمة اللغة والفراء منهم— يخطئون قراءة تواتر نقلها؛ لأنها مخالفة لقاعدة من القواعد النحوية، وهي عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وفي المقابلة أوردتها الفراء في الشعر، بعد ما ذكر بيتاً للشاعر مسكين الدارمي يقول فيه²:

نعلقُ في مثلِ السواري سئوفنا وما بينها والكعبِ غود نغانف

قال الله تعالى: {مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ} (إبراهيم: 22) قال الفراء عن هذه الآية: ((وقد خفض الياء من قوله {بِمُصْرِحِيَّ} الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً...))³، ثم قال - أيضاً:- ((ولعلها من وهَم القراءة طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظنَّ أن الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك...))⁴.

¹ أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، المرادي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، ص197.

² من البحر الطويل، ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق كارين صادر، دار صارد، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص74، معاني القرآن، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء، ج1، ص253، لسان العرب، ابن منظور ج7، ص364، شرح الأشموني، ج2، ص395.

³ المصدر السابق، ج2، ص75.

⁴ المصدر السابق، ج2، ص75.

وقد نقل النحاس عن الفراء أنه قال: ((لعل الذي قرأ بهذا ظن أن الباء تخفض الكلمة كلها))¹، وقال النحاس عن هذه القراءة: ((فقد صار هذا بإجماع لا يجوز))²، أي إجماع بين النحاة على عدم جواز هذه القراءة. ونقل القرطبي عن المبرد أنه قال: ((لو صليت خلف إمام يقرأ {مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي} و {اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}، لأخذتُ نعلي ومضيت...))³.

اتهم الفراء القراءة بالوهم والضعف في رواية صحّ سندها بالتواتر عن أئمة القراء السبعة؛ لأنها خالفت قاعدة نحوية، والنصوص الواردة عنهم في السطور السابقة خير دليل على ذلك. ولعل أفضل حال ما كانت عند الزجاج بأنها ضعيفة ولها وجه ضعيف في العربية حيث قال: ((.... وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكر بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرکت إلى الفتح: تقول: هذا غلامي قد جاء.....))⁴.

لم يتخذ الفراء موقفاً واحداً من القراءات القرآنية، فالناظر في كتابه (معاني القرآن) يرى أنه غالباً ما يستشهد بالقراءة المتواترة ويحتج بها دون تعليق، وأحياناً يرجح إحدى القراءتين على الأخرى، وأحياناً يُضعف بعض القراءات ويطعن فيها، وفي روايتها ولو كانت من القراءات السبعة⁵.

¹ إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص231.

² المصدر السابق، ج2، ص231.

³ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج5، ص3.

⁴ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص159.

⁵ ينظر: موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، د محسن هاشم درويش، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1425، يونيو 2004، ص40.

3- الأَخْفَش (215 هـ):

هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، النحوي، البُلخي أبو الحسن الأَخْفَش الأوسط¹، أحد نحاة البصرة، قال ابن خلكان: ((كان يطلق على سعيد بن مسعدة الأَخْفَش الأصغر، فلما ظهر على بن سليمان المعروف بالأَخْفَش -أيضاً- صار هذا وسطاً))².

والأَخْفَش لقب امتاز به عدد من أئمة النحو، بدأ عند أبي عبد الرحمن عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ سعيد بن مسعدة النحو عن سيبويه، وصحب الخليل وكان معلماً لولد الكسائي³، سكن البصرة وعاش فيها، وكان أجلعاً، أي لا تتطبق شفتاه على أسنانه⁴.

وقد جاءت الأخبار عن الأَخْفَش، تبين لنا مكانته العلمية وعلو كعبه في النحو، ومنها ما قاله ابن خلكان، وذكره شهاب الدين في مسالك الأبصار، قال ابن خلكان: ((كان من أئمة العربية، وأخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه. وكان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم به مني))⁵.

قال أبو العباس أحمد بن يحيى⁶: حدثني سعيد بن سلم⁷ قال: دخل الفراء على سعيد بن سلم، فقال: قد جاءكم سيد أهل اللغة، وسيد أهل العربية. فقال الفراء: أما ما دام الأَخْفَش -يعني

¹ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل القرشي العدوي، شهاب الدين، المجمع التقافي، بوظبي، ط1، 1423هـ، ج7، ص91.

² وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2، ص381.

³ إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 142هـ، ج2، ص36.

⁴ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص145.

⁵ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين، ج7، ص92.

⁶ أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي البغدادي، إمام الكوفيين في عهده، المعروف "تغلب" توفي 291هـ.

⁷ لم أقف على ترجمه له

سعيد بن مسعدة-يعيش فلا))¹. وله مصنفات ككتاب ((الأوسط))، وكتاب ((معاني القرآن)) الذي قيل إن الكسائي أمره بكتابه، ويقال إن الكسائي والفراء أخذوا يحذون حذوه حتى وضعا كتابيهما².

توفي الأخفش في سنة (215 هـ)، وقيل سنة (221 هـ)³، ويعد الأخفش أحد أئمة المدرسة البصرية، وكما أسلفنا أتصل بسيبويه والخليل، ولم يختلف عنهما في انتقاد القراءات القرآنية؛ فقد ورد عن الأخفش بعض الشواهد التي تشكل نقدا للقراءات القرآنية المتواترة ومنها:
- تناول الأخفش الجانب الصرفي في انتقاده للقراءات القرآنية؛ عند قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (البقرة: 280)؛ فكتب: ((وقال بعضهم {مَيْسَرَةٍ} وليست بجائزة لأنه ليس في الكلام "مَفْعَلٌ". ولو قرؤوها {مُوسِرَةٍ} جاز لأنه من "أَيْسَرَ" مثل: "أَدْخَلَ" فـ"هُوَ مُدْخَلٌ....."))⁴.

وعند قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدَّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتِلَافْتُمْ فِي الْمِيْعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا} (الأنفال: 42) قال الأخفش في حديثه عن {الْعُدْوَةِ} في كتابه معاني القرآن: ((...وقال بعضهم {بالْعُدْوَةِ} وبها نقرأ وهما لغتان. وقال بعض العرب الفصحاء: ["العُدْيَةُ"] فقلب الواو ياء كما تقلب الياء واوا في نحو "شَرَوَى" و

¹ إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص39.

² البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص145.

³ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى القرشي، ج7، ص92.

⁴ معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي (الأخفش)، تحقيق د. هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط—1، 1990م، ج1، ص25.

و"بَلْوَى"....))¹. وجاء عند أبي حيان في تفسيره، عن الأخفش أنه قال عن {الْعُدْوَةَ}: ((لم يُسْمَع من العرب إلا الكسر))² أي كسر عين العدو بدلاً من ضمها.

-ضَعَفَ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ نَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَحَمْزَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ}: (الزمر:9) وذكر أبو حيان الأندلسي: ((وقال الفراء: الهمزة للنداء، وكأنه قيل: يا مَنْ هُوَ قَانِتٌ، ويكون قوله قل خطاباً له، وهذا القولُ أُجْنِبِي مما قبله وما بعده. وضَعَفَ هذا القولُ أبو علي الفارسي، ولا التفات لتضعيفِ الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة...))³.

مما تقدم يتضح جلياً أن الأخفش سار كما سار أستاذه الخليل وسيبويه، في انتقاد القراءات القرآنية على الرغم من وجود الاختلاف بينهم في المصطلحات النقدية، فلم تكن الأحكام النقدية على قدم المساواة، فقد جاءت عند سيبويه مثلاً (هذه لغة ضعيفة) و(هذا قليل) و(ذلك قليل رديء)، وقد جاءت أخف وطأه عند الأخفش كقوله (ليس بجائز) و(لم يسمع ذلك) إلا أنه، مما لا شك فيه أن أصحاب أشهر الكتب باللغة، كتاب العين، وكتاب الكتاب، ومعاني القرآن، جميعهم ثبت عنهم تناول القراءات القرآنية وانتقادها، وهم أئمة المدرسة البصرية، والحق أن الباحثين قد اختلفوا في ذلك؛ فمنهم من أكد على هذا الانتقاد كمهدى المخزومي، وعبدالرحمن السيد، وأحمد مكي الأنصاري فقد أكدوا أن من سمات المدرسة البصرية، أنهم تعاملوا مع سائر النصوص، وأخضعوها لأقيستهم بما في ذلك القراءات القرآنية، فما وافق هذه الأصول أخذوه وما خالفها ردوه، هذا من جهة، وفي المقابل هناك العديد من الباحثين الذين تبنا

¹ المصدر السابق، ج1، ص350.

² البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص327.

³ المصدر السابق، ج9، ص189.

وجهة النظرية المقابلة، ووقفوا على الضفة الأخرى مثل، عفيف دمشقية، وخديجة الحديثي، فيرون أن البصريين وقفوا من القراءات موقف الحذر والحيطه، واعتبروها سنة لا يصح التعرض لها بالتخطئة أو التصويب، ومع أنّ هذا صحيح من الناحية النظرية؛ أما من حيث التطبيق ففي مصنفاتهم فالأمر خلاف ذلك إذ وقعت التخطئة.

4- المبرد: (ت: 285هـ) ¹

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث²، من أئمة النحو بالبصرة، ويعد من أعلام المدرسة البصرية، وبالإضافة إلى علمه بالعربية والقراءات والأخبار، فقد امتاز بغزارة الأدب، وكثره الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وجودة الخط، وصحة القريحة³.

أخذ المبرد عن أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وتلمذ على يديه أبو بكر الخرائطي، ونفطويه، وإسماعيل الصفار، وأحمد بن مروان وأبو سهل بن زياد، والصولي وغيرهم⁴.

وجاء عنه الكثير من الأخبار في بيان علمه وفضله، من ذلك ما قاله ابن حمّاد النحوي: ((كان ثعلب أعلم باللغة، وبنفس النحو من المبرد، وكان المبرد أكثر تفنناً في جميع العلوم من ثعلب))⁵.

¹ ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج4، ص603.

² المصدر السابق، ج4، ص603.

³ إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص242.

⁴ ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص576.

⁵ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص577.

وقد جاء عند الخطيب البغدادي ما نصه: ((أخبرنا محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز، قال: أخبرنا أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، قال: سمعتُ أبا بكر بن مجاهد، يقول: ما رأيت أحسن جوابًا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمنقدم))¹.

وللمبرد عدد من التصانيف التي حازت على مكانتها بين طلاب العلم واللغة، ولعل من أشهرها معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والروضة، والاشتقاق². ولو نظرنا إلى كتابه المقتضب وحده لكفانا، فإنه يعد من أقدم الكتب التي وصلت إلينا بالإضافة إلى كتب الفراء والزجاج والأخفش، وجاء في أربعة مجلدات، وقد حققه الدكتور محمد عبد الخالق عظيمه، أستاذ الأزهر عام 1963. وقد أَلَّف المؤلفُ كتابه هذا قبل الكامل، فلما أَلَّف الكامل أحال إلى المقتضب في كل مرة يتحدث فيها عن مسائل اللغة والنحو، والحق أن المؤلف شن هجومًا عنيفًا على الفراء السبعة في كتابه، وهذا ما يعزوه البعض إلى التأثر بأستاذه المازني الذي سخر من الفراء ويصفهم بالجهل في كتابه((التصريف))، فنقل عنه المبرد ذلك وثبته في المقتضب.

ويمكن رصد بعض الأمثلة الدالة على انتقاد القراءات القرآنية عند المبرد ومنها:

قال تعالى: { إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }:(البقرة: 271) قرأ بن كثير وعاصم في رواية حفص ونافع في رواية ورش بكسر النون والعين³: { فَنِعِمَّا هِيَ }.

¹ ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج4، ص603.

² البلغة في تراجم أئمة أهل النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي، ج1، ص286.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص190.

وقرأ نافع في غير رواية ورش، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر بكسر النون، وإسكان العين¹: {فَنِعْمًا هِيَ}. وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي، {فَنَعَمًا} بفتح النون وكسر العين، وهو الأصل² لأنه على وزن فَعَلَ، ومن اختار فيهم الإسكان كانت حجته حديث النبي -ﷺ- لعمر بن العاص: ((نِعْمًا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ))³.

وقد أنكر المبرد، وأبو إسحاق الإسكافي؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين على غير حده، قال أبو العباس المبرد: ((لا يقدرُ أحدٌ أن ينطق به، وإنما يرومُ الجمع بين ساكنين ويحركُ ولا يأتيه))⁴.

قال تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}: (النساء: 1)، قال المبرد: ((لو صليتُ خلفَ إمامٍ يقرأ {مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ} و{اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}، لأخذتُ نعلي ومضيت..))⁵.

ولعل هذا القول المنقول عن المبرد، يحوي جرأة شديدة على ردّ صريح لقراءات متواترة، تواتر نقلها عن أئمة القراء حيث حكم بإبطال صلاة من صلى خلف إمام قرأ بهاتين القراءتين، وهو من أشدّ الأقوال في انتقاد القراءات القرآنية المتواترة بشكل عام، وقراءة حمزة على وجه الخصوص.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 190.

² البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج 2، ص 689.

³ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، رقم الحديث 177763، ج 29، ص 299.

⁴ ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج 2، ص 690.

⁵ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، ج 5، ص 3.

قال تعالى: {ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ}:(سورة الكهف:25)، وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: {ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ} كحمزة والكسائي¹. قال المبرد: ((وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: {ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ}. وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة))². ثم أضاف: ((وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع فمن ذلك قوله³:

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِشُوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ⁴

ويتضح ذلك في قوله لفظة (بطنكم) التي أراد فيها الجماعة، وقد جاء انتقاد المبرد لهذه القراءة لأنها جاءت على قله الاستعمال على عكس التنوين فإنها لغة مستعمله مشهورة. قال تعالى: {مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ}:(الحج:15)، قال المبرد: ((وأما قراءة من قرأ: {ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ} فإن الإسكان في لام {فَلْيَنْظُرْ} جيد وفي لام {لِيَقْطَعْ} لحن لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي....))⁵. وكان انتقاد المبرد لهذه القراءة - بإسكان اللام مع "ثم" -؛ لأنها كلمة يُوقَفُ عندها، ولا وجه لمنعها لأن في إسكانها تخفيفاً للكسرة⁶.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص390.

² المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص171.

³ المقتضب، المبرد، ج2، ص172.

⁴ لم أقف على قائلة ورد عند المبرد، وكذلك ورد عند سيبويه وعند القراء في معاني القرآن، ج1، ص307.

⁵ المقتضب، المبرد، ج2، ص134.

⁶ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجله، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ج1، ص473.

يتضح مما تقدم، أن المبرد قد ورث عن شيخة المازني هذا الموقف من القراءات، فيخضع المسموع من الآثار للقواعد النحوية، ويطعن في الشواهد إذا لم توافقها، ولا يجد حرجاً في انتقاد القراءات وردّها، إلا أنه يخرج على ما كان عليه البصريون؛ ويقبل القراءات الشاذة التي توافق الأصل النحوي، كما في حديثه عن (فعال)¹؛ فقد استدل واحتج بقراءة القراء: { قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ }؛ (طه: 97)، وهي قراءة شاذة²، فموافقة الأصل النحوي هي الأساس عنده؛ فهو عنيف في رد القراءة التي لا توافق الأصل النحوي مهما كانت سبعية أم عشرية أم شاذة³.

بعد عرض مواقف أشهر النحاة من القراءات القرآنية المتواترة يظهر لنا الآتي:

أولاً: لم يقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة موقف الحذر، بل انتقدوا القراءات وتعاملوا معها كتعاملهم مع سائر النصوص.

ثانياً: تزامنت ظاهرة انتقاد مع النحاة الأوائل؛ مما ورد عنهم مشافهة أو موثقاً.

ثالثاً: لم تقتصر ظاهرة الانتقاد على مدرسة من المدارس أو علم من الأعلام، فالبصريون والكوفيون كانوا على حد سواء في ذلك، فسيبويه البصري كما الفراء الكوفي في موقفهما من الانتقاد، وكتاب الكتاب لسيبويه احتوى شواهد للانتقاد القرآني كما هو الحال في معاني القرآن للفراء.

رابعاً: لا شك أن ابن مجاهد تأثر بمن سبقه من النحاة بهذه الظاهرة، فالناظر في كتابه السبعة، يجد الشواهد على الانتقاد اللغوي نحواً وصرفاً، ومما لا شك فيه؛ أن مثل هذه الكتب لها

¹ ينظر: المقتضب، المبرد، ج3، ص371.

² ينظر: المختصر في شواهد القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ص89.

³ ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمّان، ط1، 1997م، ص87.

تأثير مباشر على اللغويين اللاحقين، فكتاب الكتاب يعدّ قرآناً للنحو، وكذلك كتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب المقتضب للمبرد، فالحق أن هذه الكتب تُعدّ ظاهرة عامة وأثرت الحركة العلمية اللغوية في وقتها إلى وقتنا هذا، ولا عجب في ذلك فهم أئمة النحو العربي.

خامساً: لم تقتصر ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية على من تم ذكرهم من الأعلام في الصفحات السابقة؛ أي أنها لم تتوقف عند المبرد، بل امتدت وتوسعت بعد ذلك، لكن الباحث اكتفى بما أورد في هذه الصفحات لبيان مدى تأثير ابن مجاهد بغيره من العلماء، والتأثر لا يكون باللاحق بل السابق، لذلك راعينا التسلسل التاريخي لهذه الكتب وفق حياة أصحابها ونشأتهم، فالمبرد الذي توفي سنة (285)هـ¹، أو في أول سنة (286)هـ²، وجاءت مظاهر الانتقاد القرآني في ثنايا كتبه، عاش قبل ابن مجاهد، خاصةً إذا صدق القول القائل، إن أبا بكر بن مجاهد قد ألّف السبعة على رأس المئة الرابعة؛ فلذلك أكتفى الباحث بالمبرد ولم يكمل دراسة النحاة على اعتبار أنّ مؤلفاتهم جاءت بعد السبعة واللاحق يتأثر بالسابق وليس العكس، لا على اختصار ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية على من سبق ذكرهم، ولو أننا تتبعنا البحث عن النحاة نجد الزجاج الذي توفي (311)هـ³، فعلى الرغم من أنه أتبع منهجاً سليماً متوسطاً في انتقاد القراءات المتواترة، وأكد على أن القراءة سنة لا تخالف؛ إلا أنه انتقد قراءة سورة الفاتحة 8: { عَلَيْهِمْ }، فقال: ((..فأما {عليهمو} فاصل الجمع أن يكون بواو، ولكن الميم استغنى بها عن الواو، الواو تثقل على ألسنتهم، حتى إنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة، فلذلك حذفت الواو، فأما من قرأ: {عَلَيْهِمْو} ولا الضالين} فقليل،

¹ ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج4، ص603.

² البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروز آبادي ج1، ص286.

³ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج13، ص577.

³ تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، ج6، ص613.

ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير وإن كان قد قرأ به قوم فإنه أقل من الحذف بكثير في لغة العرب...¹، وقد انتقد الزجاج كثيرا من القراءات، وكذلك النحاس توفي (338) هـ²، وأبو على الفارسي توفي (377) هـ³، وابن جني توفي (392) هـ⁴، جميعهم كانت لهم مؤلفات في القراءات الصحيحة والشاذة ونقل عنهم العديد من الأمثلة في انتقاد القراءات المتواترة والتعرض لها، تضعيفها وردّها.

انتقاد القراءات عند ابن مجاهد:

بعد تتبعنا ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية منذ عهد النبي -ﷺ- مروراً بعهد الصحابة فالتابعين، جاء الحديث عن انتقاد القراءات عند ابن مجاهد، ويمتاز العصر الذي عاش فيه بكثرة التأليف في القراءات القرآنية، ويُعدّ ابن مجاهد شيخ عصره، وإمام الصنعة، وهو أول من سبغ السبعة، قال مكي: ((وأول من اقتصر على هؤلاء >أي: القراء السبعة< أبو بكر بن مجاهد))⁵ وتنبغي الإشارة هنا؛ أننا سنتناول مبحث انتقاد القراءات عنده برصد ذلك من كتابه (السبعة) الذي اصطفى فيه سبعة قراء من مختلف الأمصار هي: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، واختار من المدينة نافعاً ومن مكة ابن كثير ومن الكوفة عاصماً وحمزة والكسائي ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء ومن الشام عبدالله بن عامر، ويعرف -أيضاً- بكتاب القراءات الصغير؛ فلمؤلف كتاب آخر عُرف بالقراءات الكبير ضم فيه صحيح القراءات وشاذها، ومن

¹ معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص53.

² سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج15، ص402.

³ المصدر السابق، ج16، ص380.

⁴ المصدر السابق، ج17، ص19.

⁵ الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص63.

ذلك كتب القراءات التي صُنفت على هذا، فمنها ما عُرف بكتب الشواذ ومنها كتب الصحاح وكتب السبعة ضمن الضرب الثاني.

ومع تأكيد أركان قبول القراءة، وهي صحة السند، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية ولو بوجه. فمتى ما توافرت هذه الشروط بقراءة من القراءات صحت ووجب أخذها، أقول مع التأكيد؛ إلا أن أبا بكر بن مجاهد قد انتقد في كتابه بعض القراءات الصحيحة الثابتة رغم توافر الأركان الثلاثة بها، وقد تتوعت أسباب انتقاد القراءات لديه، فقد اهتم بالرواية، والإسناد، إلا أننا سنسلط الضوء على الانتقاد وفق الجانب اللغوي، ومن تلك القراءات:

1- قراءة ابن عامر في قوله: {كُنْ فَيَكُونُ} بنصب النون¹ في ثلاثة مواضع من القرآن في سورة البقرة: (117)، وآل عمران: (47)، سورة مريم: (35).

2- قراءة ابن عامر في قوله: {فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا}:(الأنعام:90) بإشمام الهاء الكسر في حالة الوصل².

3- قراءة حمزة في قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ}:(سورة الكهف: 97) مشددة الطاء³. وابن مجاهد لم يكن منفردًا في انتقاد القراءات، بل سبقه إلى ذلك شيخه محمد بن جرير الطبري في تفسيره الذي انتقد فيه عددًا من القراءات الصحيحة الثابتة، و-أيضًا- نقل عن علم الدين السخاوي أن بعض قرّاء السلف قد كرهوا إدغام أبي عمرو مع أنه ثابت⁴، كذلك انتقد ابن خالويه قراءة ابن عامر في قوله تعالى: {فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ}:(الأنعام:90) وجعلها من قبيل الغلط،

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص(169،206،409).

² المصدر السابق، ص262.

³ المصدر السابق، ص401.

⁴ جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد السخاوي، ص485،488.

فابن مجاهد لم يكن أول من انتقد القراءات الصحيحة، ناهيك عن كون القراءات التي انتقدها قليلة بالنظر إلى ما أورده في كتابه من قراءات.

ومع ما تقدم، لم يقع في أيدينا ما يدل دلالة واضحة على أن العلماء المعاصرين لابن مجاهد قد عابوا عليه فعله؛ فقد كان القرن الرابع حافلاً بالعلماء الأفاضل وكانت المؤلفات في تلك العصور كثيرة جداً. قال مكي: ((إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به))¹. وعلى الرغم من انتقاد ابن مجاهد للقراءات الصحيحة بمثل هذه الظروف، ومع وجود عدد من الأئمة والعلماء إلا أنه لم يذكر بالأثر أن أحداً قام بانتقاده على ما فعل، لا عند انتقاد القراءات ولا عند اختيار السبعة أصلاً.

ومن المهم، التعرف إلى الألفاظ التي استخدمها بن مجاهد في انتقاده للقراءات الصحيحة الواردة في كتابه السبعة؛ فإن لها دلالة مهمة تحدد الحكم على القراءة، فقد يكون اللفظ دالاً على التضعيف، وقد يكون دالاً على الردّ وعدم القبول؛ لذلك كان لابد من الوقوف على الألفاظ التي استعملها ابن مجاهد في انتقاده للقراءات الصحيحة:

1- قال ابن مجاهد: ((واختلفوا في قوله: {كُنْ فَيَكُونُ}، (البقرة: 117)، في نصب النون وضمها، فقرأ ابن عامر وحده: {كُنْ فَيَكُونُ}، بنصب النون، قال أبو بكر: وهو غلط، وقرأ الباقون: {فَيَكُونُ} رفعاً².

2- قال ابن مجاهد: ((قرأ ابن عامر وحده: {كُنْ فَيَكُونُ} (آل عمران: 47)، بالنصب؛ وهو وهم¹.

¹ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 63.

² السبعة، ابن مجاهد، ص 169.

3- قال ابن مجاهد: ((.....وقرأ ابن عامر: {فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا}

(الأنعام:90) بكسر الدال ويُشَمُّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء؛ وهذا غلط))².

4- قال ابن مجاهد: ((كلهم قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا} (الكهف:97)، بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه

قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا}، مشددة الطاء، يريد فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير

جائز))³.

5- قال ابن مجاهد: ((قرأ ابن عامر وحده: {كُنْ فَيَكُونُ} (مريم:35)، نصبًا، وهذا خطأ في

العربية))⁴.

ومن الملاحظ أن ابن مجاهد استعمل الألفاظ (غلط)، و(وهو وهم) و(غير جائز)

و(خطأ). وظاهر هذه الألفاظ عدم صحة القراءة وعدم القبول بها، وفي المقابل هناك بعض

القراءات التي انتقدها ابن مجاهد وردّها ومع ذلك نقلت عنه، وذلك يعني أنه أقرّأ بها، فمنه قوله:

((قرأ ابن كثير وحده: {بِضْيَاءٍ} بهزتين، كذا قرأت على قنبل وهو غلط))، وقوله -أيضًا-:

((وقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: {أَنْ رَأَهُ} بغير ألف بعد الهمزة وزن ((رَعَاهُ)) وهو

غلط))⁵.

ومع انتقاده لهذه القراءات، إلا أنها أخذت عنه، وأقرأ بها، بل يُقرأ بها في العصر

الحاضر من طريقه، وهذا يحتمل أن يكون انتقاده على سبيل الظن؛ وإلا فكيف يُقرئ ما كان

يجزم أنه خطأ وغير صواب؟؟ أو أن يكون هناك ثمة تعارض بين منهجه النظري والعملي؟

¹ المصدر السابق، ص 206، 207.

² المصدر السابق، ص 262.

³ المصدر السابق، ص 401.

⁴ المصدر السابق، ص 409.

⁵ السبعة، ابن مجاهد، ص 692.

ولذلك ينبغي علينا عرض التعليقات التي علل بها انتقاده لتلك القراءات؛ لمعرفة وجهة

النظر وسبب الانتقاد:

1. قال ابن مجاهد في انتقاده لقراءة ابن عامر في قوله تعالى: {فَبِهَذَا هُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ

أَجْرًا} سورة الأنعام:90: ((وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من

الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها))¹.

2. وجاء في انتقاده لقراءة حمزة في قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا} سورة الكهف:97: ((وهو

غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة))².

3. وفي انتقاده لقراءة ابن عامر من سورة مريم قوله تعالى: {كُنْ فَيَكُونُ} بالنصب: ((فيكون)):

((هذا خطأ في العربية))³.

والناظر لهذه التعليقات والحجج التي اتخذها ابن مجاهد في انتقاده للقراءات، غلبة

الجانب اللغوي فيها؛ لأن ابن مجاهد قد اهتم بالناحية اللغوية في تعامله مع القراءات، وربما كان

ذلك من الواقع العلمي الذي عاشه؛ فيقول في كتابه: ((ماتوهم فيه فغلط به فهو لحنٌ غير جائز

عند من لا يبصرون العربية إلاّ اليسير...))⁴. وكذلك ما ذكره من اختلاف القراء في مقدمة

كتابه، وذكر منهم: ((الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيّع الإعراب لشدة تشابهه

وكثرة فتحه وضّمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني

¹ المصدر السابق، ص 262.

² المصدر السابق، ص 401.

³ المصدر السابق، ص 409.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص 49.

يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه.....¹

ويمكننا ردّ هذا الخطأ إلى وجه قد وقع منه الخطأ؛ والخطأ في اللغة لا يأتي إلا من قبل الراوي، قال ابن الجزري: ((ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة والمحققون والحفاظ والضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد...²

¹ المصدر السابق، ص46،45

² النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص16

الفصل الثاني

توجيه القراءات عند ابن مجاهد

المبحث الأول: النشأة والتصنيف

وسنبحث فيه نشأة علم التوجيه، والمراحل التي مر بها منذ تلك النشأة، وأهم

علماء التوجيه، والنظر في مؤلفاتهم

المبحث الثاني: توجيه القراءات عند ابن مجاهد:

اختصّ هذا المبحث في الحديث عن التوجيه عند ابن مجاهد، وعرض أهم

الحجج التي احتجّ بها في توجيهه للآيات الكريمة، والنظر في تلك الحجج، وينتظم

تحتة مطلبان:

- المطلب الأول: التوجيه النحوي للقراءات

- المطلب الثاني: توجيه القراءات صوتياً وصرافياً

المبحث الأول

النشأة والتصنيف

مرّ بنا في التمهيد شرحُ مفصّلُ عن كتاب السبعة، تناولتُ فيه مختلف الجوانب الفنية، من المنهجية التي سار عليها المؤلفُ، وطرق عرضه للقراءات، وأهم المصادر التي استعان بها، ومعرفة الزمان الذي كُتب به؛ لما لذلك من أهمية؛ لأن معرفة الزمان تدلنا على طبيعة التأليف في ذلك العصر، كما للمصادر دلالة مهمة؛ فقد استعان المؤلفُ بأهم الكُتب في زمانه كمصادر، وهذا مما لا شك فيه؛ يعطي الكتاب أهمية مضافة، بالإضافة إلى الأهمية التي اكتسبها أصلاً؛ بأنه أول كتاب تناول القراءات السبع وصنفها.

وسأقف هنا؛ لبحث توجيه القراءات في كتاب السبعة، فهل كان كتاب السبعة كتاباً توجيهياً؟ كغيره من كتب التوجيه مثل كتاب علل القراءات لأبي منصور الأزهري، والموضح لأبي مريم الشيرازي؟ أم أنه اقتصر على جانب الانتقاد ولم يشمل التوجيه، وقبل البدء في معرفة ما إذا كان الكتاب -أي السبعة- توجيهياً، وجب علينا الوقوف لشرح مفهوم توجيه القراءات.

مفهوم التوجيه:

لفظ التوجيه: التوجيه مصدرٌ من وجّه يوجّه توجيهاً، وقد ورد لفظه في القرآن الكريم، قال تعالى: {أَيْنَمَا يُوَجِّهْ لَأَيِّمَاتٍ بِخَيْرٍ}:(النحل:76). يُقصدُ بالتوجيه تبيين وجوه القراءات وال- أيضاً- ح عن حججها وعللها، ولا يقتصر على القراءات المتواترة فقط، يشمل الشاذة -أيضاً-؛ فعلم التوجيه قائم على بيان وجه اختيار القارئ للقراءة، أو ترجيح بعض القراءات على بعض، لذلك سُميت كتب توجيه القراءات بكتب العلل أو الحجج.

والاحتجاج لغة: مصدر "احتج" من باب "الافتعال"، وأصله من الحجة بمعنى الدليل، وقد جاء في معجم الوسيط (احتج) بمعنى: أقام الحجة عليه¹، ومنه قوله تعالى: ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً﴾: (البقرة:150).

واصطلاحاً: هو علم يُبحث فيه عن ماهية القراءات ببيان عللها وتوجيهها من حيث اللغة والإعراب². وقد جاء تعريف الحجة عند الأزهرى فقال: ((...وقال الليث: الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وجمعا حُجَج...قلت: وإنما سميت حجة؛ لأنها تُحجُّ أي تُقصد؛ لأن القصد لها إليها. وكذلك مَحَجَّة الطَّرِيق هي المقصد والمسلك))³.

وقد وضَّح السخاوي الغرض من الحجج، فقال: ((اعلم أن الغرض بذكر حجج القراء، إبداء وجه القراءة في العربية لا نصر إحدى القراءتين وتزييف الأخرى؛ لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه، ومن ظنَّ غير هذا فقد اعتقد خلاف الحق، والقراءة سنة لا رأي))⁴.

فتوجيه قراءة من القراءتين لا يعني بالضرورة ردَّ غيرها من القراءات في نفس الآية أو السورة، إنما إبداء وجه القراءة في العربية، بخلاف المسائل الفقهية، فلا وجود للتناقض في السور القرآنية من حيث المعنى، ولا تعارض في المراد، أو تضارب بالهدف.

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة ص156.

² صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415هـ، ص286.

³ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج3، ص251.

⁴ فتح الوصيد في شرح القصيد، علي بن محمد السخاوي، ج1 ص137.

قال ابن قتيبة: ((الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد، فاختلف التضاد لا يجوز، وليست بواجده بحمد الله في كتاب الله واختلاف التغاير جائز، ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف أمثلة من الآيات وبرهان على جوازه بأن كلاً من المعنيين صحيح، وأن كل قراءة بمنزلة من آية مستقلة))¹.

ومما تقدم نستخلص أن اختلاف القراءات لا يتجاوز نوعين²، الأول: اختلاف بين القراءتين في اللفظ فقط، واتفاقهما بالمعني، وحكمة هذا الاختلاف؛ أن تكون القراءتان بمنزلة آيتين وردتا لإفادة المعنيين جميعاً. الثاني: اختلاف في اللفظ والمعني، الدال والمدلول معاً، مع صحة معنى القراءتين، فلا تكونا متناقضين ولا متعارضين، اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد. وعلم التوجيه كسائر العلوم الأخرى، فلم يكن علماً مستقلاً بذاته، على الرغم أنه نشأ في وقت مبكر في عصر الصحابة من القرن الأول الهجري، إلا أن المؤلفات المستقلة فيه جاءت في مرحلة متأخرة بعد ذلك، فقد مرت بالعديد من الأطوار حتى استوت مستقلة بذاتها ويمكن رصد حركة التأليف في توجيه القراءات القرآنية وتطورها في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: نشأة التوجيه³

ونعني بها تلك الفترة منذ بداية الدعوة الإسلامية لتشمل عهد الصحابة والتابعين، وعلى الرغم من طول المرحلة الأولى لقرنين من الزمن. إلا أنها لم تكن مرحلة تدوين مؤلفات لعلم التوجيه، وإنما كانت بواكير الكلام عن هذا العلم، فقد كانت على هيئة ملاحظات أوليه تروى عن بعض الصحابة والتابعين، ولم تكن تشمل عدداً من القراءات، أو لم تكن توجه قراءة بعينها، بل

¹ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص33.

² قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، د عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سُراقة سيبي، ص459.

³ ينظر: الأساس في علم القراءات، على ذريان الجعفري العنزي، دار أروقة، عمان، الأردن، ص493.

كانت تردُّ عند الحاجة أو السؤال، فكبار الصحابة والتابعين من بعدهم، احتجوا لبعض القراءات في هذه المرحلة، وهم الذين سمع بعضهم القرآن من النبي ﷺ - وتدبروا معانيه، وكان التوجيه في هذه المرحلة يعتمد في الغالب على توجيه اللغة والنحو والشعر وكلام العرب.

ومن أمثلة توجيه الصحابة للقراءات في هذه المرحلة، ما ذكر عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - أنه قرأ آية بوجه، ثم احتج لها بآية أخرى. وأما الآية التي قرأها فهي من قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾: (البقرة: 259)، قرأ (نَشْرُهَا) بالراء المهملة وفتح النون، واحتج لها بآية أخرى من سورة عبس: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾: (عبس: 22)، واحتج به بآية عبس بين المراد من آية البقرة؛ وهو الإنشار أي الإحياء، ففسر آية البقرة بما في آية عبس، وقد أوردها الفراء في كتابه معاني القرآن: ((وقرأها ابن عباس (ننشرها). إنشارها: إحيائها. واحتج بقوله: ((ثم إذا شاء أنشره))¹.

وفي عهد التابعين وتلاميذهم، انتقل هذا العلم من الصحابة - رضوان الله عليهم - وما زال يُروى روايات فريدة ترد عند الحاجة لورودها. فقد جاء عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قرأ الفعل (يُصْدِر) بفتح الياء وضم الدال من قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾: (القصص: 23). قال أبو عمرو بن العلاء: ((والمراد من ذلك حتى ينصرف الرعاء عن الماء ولو كان (يُصْدِر) كان الوجه أن يذكر المفعول، فيقول: حتى يُصْدِرَ الرعاء ماشيتهم، فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع وأنه (يُصْدِرَ الرعاء) بمعنى ينصرفون عن الماء))². ولم ينفرد اللغويون بالتوجيه في هذه المرحلة، بل كان للمفسرين والأصوليين آراء وحجج في توجيه القراءات القرآنية، فكما استعان اللغويون بتوجيه القراءات للاستشهاد على

¹ معاني القرآن، الفراء، ج1، ص173.

² حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص543.

بعض قواعدهم، استعان الفقهاء بها كذلك لاستنباط أحكامهم، والمفسرون على بيان المعاني التي وردت في الآيات القرآنية¹. ولعل الجامع الذي شملهم جميعاً، هو عدم وجود مؤلفات كتبت في هذه المرحلة، ولأنها كانت ترد عند الحاجة إليها؛ ولذلك من الطبيعي أن لا تشمل جميع القراءات، أو أن لا تستوعب قراءة بعينها.

المرحلة الثانية: التأليف الجزئي في علم توجيه القراءات

وهي المرحلة التي بدأت فيها مؤلفات التوجيه في الظهور، ولم يكن ظهوراً مستقلاً، إنما تدوين بعض اللغويين والمفسرين والمصنفين لأرائهم في القراءات وتفسير معانيها، فيذكرون آراءهم عند بيان قراءة من القراءات، أي أنها لم تكن مصنفات منفردة لعلم التوجيه. ويُعدّ كتاب سيبويه من أهم الكتب التي ظهرت في هذه المرحلة، فقد احتج للقراءات وبالقراءات، واستشهد لها وبها، واستعان بها بالإضافة للشواهد الشعرية، في الاحتجاج للقواعد النحوية، ومن ذلك قوله: ((وسألتُ الخليلَ عن قوله -عزّ وجلّ-: {فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} (المنافقون:10)

فقال: هو كقول زهير²:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً³

¹ التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، كلية التربية، جامعة عين شمس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1997، ص24.

² ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ج3، ص52.

³ من البحر الطويل، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح على حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص140، من شواهد شرح الألفية للأشموني ج3، ص203، وشرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص52، في باب أن وأخواتها، ابن الناظم ص71.

فإنما جروا؛ لأنَّ الأوَّل قد يدخله الباء فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأوَّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا))¹.

وقد وردتُ القراءات بكتاب سيبويه بشكل وافر؛ وللدلالة على مدى استعانته بالقراءات ولمعرفة حجم التأليف الجزئي في علم توجيه القراءات في هذه المرحلة؛ نستند إلى دراسة قام بها أحد الباحثين، فقد أحصى شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه بالاستعانة بفهرسة كتاب سيبويه الذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ؛ فوجد أن عددها ستة وتسعين وثلاثمائة شاهداً، وشواهد القراءات منها تقارب سبعة وخمسين ومئة شاهد؛ أي أن نسبتها تصل إلى 40% من مجموع الشواهد القرآنية².

وتبرز لنا النسبة العالية اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها كشواهد، في كتاب يعد قرآناً للنحو وعمدة للدراسات اللغوية والنحوية، وهذا مما لا شك فيه يقودنا إلى تصور حجم التأليف في توجيه القراءات والاحتجاج لها.

ولعل الأمر الآخر الذي تجدر الإشارة إليه؛ هو أن سيبويه وجّه القراءات واحتج واستشهد لها وبها، فلم يكن احتجاجة للقراءات فحسب، بل احتج لها وجعلها الأصل في كثير من الأحيان، وأحياناً أخرى حمل بعض القراءات على كلام العرب، ويقيس ما سمعه من العرب على القراءات، فقد قال في باب النداء في كتابه: ((وقال الخليل رحمة الله من قال يا زيد والنَّضْرَ فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنَّضْرُ. وقرأ الأعرج: يَا جِبَالَ أُوبِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ

¹ الكتاب، سيبويه، ج3، ص101، 100 .

² موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، د. أبو السعيد محمد عبد المجيد، التجديد، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون 2012م، ص261.

(سبأ:10) فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: وهو القياس، كأنه قال: (يا حارث¹). فقد قاس كلام العرب في رفع المعطوف المرفوع على المنادى الذي هو علم، على قراءة الأعرج؛ فرفع: {الطير} الذي هو معطوف على: {جبال}.

ولم يقتصر النظر في القراءات وتوجيهها في هذه المرحلة على الخليل وسيبويه، بل امتد إلى فريق كبير من النحاة على اختلاف مدارسهم، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو رصد بداية التأليف الجزئي لعلم التوجيه، فقد جاءت القراءات في المؤلفات اللغوية في هذه المرحلة للدلالة على صحة قاعدة أو بحث آخرها، أي أنهم استعانوا بالقرآن الكريم والقراءات لمهمة التوجيه النحوي التي كانت تشغلهم في تلك الفترة؛ فقد كانت هي غايتهم، ولم ترد القراءات في أمات الكتب في هذا العهد لدراستها، والنظر فيها لذاتها؛ فمن المعلوم أنّ القواعد العامة لعلم القراءات لم توضع بعد. وكذلك اختلافهم في التعامل مع القراءات القرآنية، بين الأخذ بها والتسليم، وبين من أجرى عليها قواعده النحوية؛ فإن طابقت سلم بها. وليس هذا مجال الحديث عن تعامل المدراس النحوية مع القراءات، فكل ما يهمنا معرفته، أنّ هذه المرحلة تشكل بداية التدوين لعلم القراءات وتوجيهها، وأنّ هذا التدوين كان جزئياً؛ أي لم تُتصّف المصنفات المستقلة في علم القراءات بعد، إنما كما أسلفنا جاء الحديث عنها في كتب اللغويين والمفسرين والفقهاء، ومن أهم الكتب اللغوية التي تناولت القراءات وتعرضت أحياناً لتوجيهها والاحتجاج لها، وحملت أغلبها عنوان (معاني القرآن) في هذه المرحلة:

- 1- معاني القرآن للفراء² (ت207هـ).
- 2- معاني القرآن للأخفش³ (ت215هـ).

¹ الكتاب، سيبويه، ج2، ص186،187.

² ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج8، ص291.

³ ينظر: المصدر السابق ج8، ص339.

3- معاني القرآن وإعرابه للزجاج¹(ت311هـ).

المرحلة الثالثة: التصنيف المستقل لعلم التوجيه

لا يختلف علم التوجيه عن غيره من العلوم من حيث النشأة؛ فقد مر بمراحل عدة حتى استوى علماً قائماً بذاته مستقلاً عن غيره، وتفاوتت كتب التوجيه والاحتجاج في الإكثار، والتقليل، والإسهاب والإيجاز.

ولم يجمع الباحثون والعلماء في تحديد الفترة الزمنية التي بدأ فيها التأليف المستقل بعلم التوجيه، وأول من أَلَّف في الاحتجاج، ولعل هذا الاختلاف استمر إلى المعاصرين، فقد ذهب الدكتور

عبد الفتاح إسماعيل شلبي إلى القول؛ إنَّ التأليف المستقل لعلم التوجيه يرجع إلى بداية القرن الثاني الهجري²، تحديداً عند هارون بن موسى الأعور، الذي قال فيه أبو حاتم السجستاني: ((كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألَّفها، وتتبع الشاذ منها، فبحث في إسناده))³، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي(ت205هـ) ، الذي أَلَّف كتاب الجامع، جمع فيه عامة الاختلافات في وجوه القرآن، وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف في القرآن، قال أبو حاتم السجستاني: ((هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن ولحديث الفقهاء))⁴، ويرى الدكتور محمد سالم محيسن أن

¹ ينظر: المصدر السابق، ج11، ص22.

² ينظر: المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبه وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1999، ص110، 109.

³ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص348.

⁴ المصدر السابق، ج2، ص387.

التأليف في الاحتجاج بدأ في أواخر القرن الثالث أو بداية الرابع؛ فيقول: ((كما كان أول كتاب في توجيه القراءات هو: احتجاج القراء في القراءة محمد بن السراج))¹.

ومن المعلوم أنّ علم التوجيه ظهر مع بداية ظهور علم العربية وتدوينها؛ وكان اعتماد أهل اللغة على القرآن وقراءاته كبيراً، فهي المصدر لقواعدهم ومسائلهم؛ ولهذا خاض أهل اللغة في توجيه القراءات قبل غيرهم، فيكون ظهور هذا العلم في بداية القرن الثاني، أي تشكل بداية القرن الثاني. أما قول الدكتور عبدالفتاح شلبي أنّ هارون هو أول من ألف بالتوجيه القرآني تأليفاً مستقلاً فيه نظر؛ فمع التأكيد على مكانتي هارون ويعقوب الحضرمي، وأنهما من نحاة البصرة الأوائل ومن أهم أعلامها؛ إلا أننا نعتقد أنّ الرأي الراجح؛ أنهما يشكلان -أيضاً- بداية لظهور علم التوجيه؛ فهارون الأعور ويعقوب الحضرمي توفيا قبل وضع القواعد العامة للقراءات القرآنية، فكيف تُصنف المصنفات في التوجيه قبل وضع قواعد علم القراءات التي يسير على هداها دارسو القراءات والمشتغلون فيها؛ كما لا يغيّب عن الأذهان؛ أنّ جميع ما كتبه اللغويون في هذه المرحلة؛ جاء لغرض التحقق من صحة القواعد النحوية والصرفية والصوتية، فقد كانت هي غايتهم وعليها مرادهم ولا غاية لهم سواها.

ومن الأسباب التي تمنعنا عن الأخذ بما ذكره الدكتور عبد الفتاح شلبي هو حركة التأليف في هذا الوقت؛ فهارون الأعور ويعقوب الحضرمي عاشا في زمن الخليل بن أحمد وسيبويه، فقد كتب غير مؤرخ عن تاريخ وفاة هارون، وعلى الأغلب أنها قبل نهاية المئة الثانية

¹ في رحاب القرآن الكريم، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، 1400هـ، ص486.

من الهجرة¹، ومات سيبويه (180هـ)، وقد احتوى كتاب الكتاب على العديد من القراءات القرآنية استشهد بها. وهذا طبقاً لمقتضى الحال في ذلك الوقت الذي كان التقعيد النحوي عنوناً له، فما الذي دفع هاروناً لكتابة مؤلف مستقل في توجيه القراءات سابقاً به غيره من النحاة؟ وهل سبق هارون حركة التأليف وامتاز عن توجهات المؤلفين في عصره التي ارتكزت على علم اللغة وتدوينها؟

لجميع هذه الأسباب، نرى أن هارون ويعقوب الحضرمي ومع حفظ مكانتهما العلمية، وتأكيد أنهما من نحاة البصرة الأفاضل، إلا أنهما لم يفردا مؤلفات في التوجيه مستقلة، والأغلب أنهما يشكلان امتداداً لمرحلة التأليف الجزئي لعلم التوجيه. ولعل مما يدعم هذا القول؛ تأثير الكتاب لسيبويه والمدرسة البصرية في وقتها على العلماء والتأليف، فقد وردت القراءات القرآنية فيه، وتعاملوا معها بحذر. فما توافق مع أقيستهم اللغوية قبلوه، وما خالفها انتقدوه، أي أنهم وضعوا اللغة معياراً للأخذ بالقراءة من عدمه، فلا يعقل أن يتجاوز هارون ويعقوب التقعيد النحوي إلى توجيه القراءات توجيهاً مستقلاً.

وأغلب الظن أن التأليف المستقل لعلم التوجيه ظهر بداية القرن الرابع أو نحوه، عند ما لاحت حاجة لظهوره، فتناوله اللغويون وأفردوا فيه المؤلفات التي جاءت بطرق عرض ومنهجية. فلم تكن شبيهه بالمرحلة الأولى للتوجيه التي -كما أسلفنا- كانت قائمة على ردة الفعل فلم تسع جميع القراءات، أو لم تغطي قراءة بعينها.

¹ ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج15، ص5، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص348، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج2، ص321.

وقد تباينت المؤلفات بحسب القراءات الموجهة، فمنها ما اقتصر على توجيه القراءات

السبعة المتواترة مثل:

- الحجة في علل القراءات السبع، لابن خالويه¹ (ت370هـ).

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي² (ت377هـ).

- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب³ (ت437هـ).

2- مصنفات في توجيه القراءات الثمان:

- الموضح في علوم القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد الشيرازي⁴ (ت565هـ).

3- مصنفات شملت الاحتجاج للقراءات العشر:

- تعليل القراءات العشر، لمحمد بن سليمان الملقبي⁵ (ت525هـ).

4- مصنفات جمعت بين توجيه القراءات المتواترة والشاذة، وخاصة القراءات الأربعة عشر:

- أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر، وشيء من الشواذ، لأبي نزار الحسن بن أبي الحسن⁶

(ت568هـ).

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد البنا الدميائي⁷ (ت1117هـ).

¹ ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ج1، ص360، 359.

² ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج8، ص217.

³ ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص314، 313.

⁴ ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص314.

⁵ محمد بن سليمان بن أحمد أبو عبد الله الملقبي، مقررئ إمام نحوي، قرأ عليه أبو الحسن بن النعمة، واليسع بن

حزم، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص148.

⁶ الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن، برع في النحو، ولقب نفسه (ملك النحاة)، ولد في بغداد

واستقر ومات في دمشق، من مصنفاته: الحاوي في النحو، العمدة في النحو، المنتخب في النحو، ينظر: إنباه

الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ج1، ص341، 340.

⁷ ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6، ص19.

5- مصنفات انفردت بتوجيه القراءات الشاذة:

- المحتسب في تبين وجوه القراءات الشاذة وال-أيضاً- ح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني¹(ت392هـ).

- تعليل القراءات الشاذة، لأبي البقاء العكبري² (ت616).

6- مصنفات اقتصر على توجيه قراءة معينة، أو قراءات معينة، مثل:

- الانتصار لحمزة، لأبي طاهر عبد الواحد بن عمر الزار³ (ت349هـ).

- الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء والحجة لكل واحد منهما، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمر⁴ (ت463هـ).

والدراسات في توجيه القراءات أكثر مما تقدم عرضه، فهي على سبيل المثال لا الحصر. ويلاحظ من سير المؤلفين؛ أن التوجيه لم يقتصر على فئة أو مدرسة من المدارس، كما يُلاحظ من تاريخ وفاتهم، أن أغلب كتب التوجيه رأت النور في القرن الرابع الهجري، وتنوعت بين القراءات السبع، الثمان، العشر، والأربعة عشر، ومؤلفات وجهت قراءة قارئ بعينه، أو قارنت بين اثنين.

ومما لا شك فيه، أن هذه الحركة العلمية في التأليف لعلم القراءات والاحتجاج لها، كانت لها دوافعها، ويمكننا إيجاز أهم هذه الدوافع بما يلي:

أولاً: توضيح أركان القراءات المتواترة الثلاثة، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً¹، فتوجيه القراءات والاحتجاج لها يساهم بشكل

¹ ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13، ص205.

² ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص116، 117.

³ ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12، ص253.

⁴ ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج18، ص153.

كبير في توضيح هذه الأركان الثلاثة؛ لأنها القياس المتفق عليه من قبل العلماء لقبول القراءة أو ردها.

ولما كان الهدف من علم التوجيه؛ بيان وجوه القراءات واتفاقها مع قواعد اللغة ومعرفة السند اللغوي، فإن ذلك يعد تحقيقاً لأحد الشروط الثلاثة، وهو شرط موافقة العربية ولو بوجه؛ فإن توجيه القراءة قائم على إيجاد وجه لغوي تُخرَجُ فيه القراءة، وهذا فيه جهد كبير على المحتج، وهو بحد ذاته تحقيق لشرط اللغة في قبول القراءة.

ثانياً: الدفاع عن كتاب الله ضد من يتوهم وجود لحن في القراءات، ولا سيما المتواترة لتوضيح الوجوه اللغوية الأصلية للقراءات².

ثالثاً: الكشف عن وجوه القراءة وتسويغ الاختيار عبر أساليب التوجيه والاحتجاج من القرآن واللغة والشعر ونحو وغيرها.

الغاية المقصودة لعلم التوجيه هي الكشف عن وجه اختيار القراءة، وليس المراد توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية، ويُعد الكشف عن وجه القراءة نوعاً من الترجيح الذي يتيح لصاحب الاختيار، لا التوثيق لها أو إثباتها، فالقراءة سنة لا تُخالف، إنما ترجيح يتيح لصاحبه أن يختار من القراءات الكثيرة ما يطمئنُ إليه في صلاته، ويحقق عنده شرط القرآن³.

¹ قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، د عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقه سيبي، ص460.

² المصدر السابق، ص460.

³ القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير، المطبعة العلمية، دمشق، 1999م، ط1، ص206.

رابعاً: جاءت كتب التوجيه استجابة لحاجة ملحة؛ وهي فهم النص القرآني ودفع اللبس في التوفيق بين القراءات المختلفة¹، وصل عدد القراءات قبل أن يصنف ابن مجاهد كتابه إلى أكثر من خمسين قراءة، ولا شك أن هذا الأمر له أثره عند الناس فقد تولد اللبس لديهم، فكان لكتب الاحتجاج دورها في إزالة اللبس ودفع الشبهات، وهذا ما ذكره صاحب الفهرست، عن السبب الذي دفع الفراء لتأليف كتابه (معاني القرآن). وهو استجابة لطلب عمر بن بكير كاتب الوزير الحسن بن سهل، فكتب عمر بن بكير إلى الفراء: ((أن الأمير الحسن بن سهل ربما سألتني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه))².

خامساً: تطور علم القراءات ودخوله في مراحل متعددة حتى وصل إلى علم التوجيه، فقد كان البحث والتأليف في علم القراءات وجمعها ونسبتها، والبحث عن إسنادها. داعياً لعلماء اللغة أن يؤلفوا في الاحتجاج لها، فقد ساعدت هذه الجهود علماء اللغة في توجيه القراءات ومهدت لهم السبل، فكان الاحتجاج للقراءات خطوة ثانية بعد جمعها وإسنادها³.

سادساً: إن عصر ازدهار الحركة العلمية، وتشعب العلوم والفنون، ولا سيما المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته، اقتضى أن ينحى العلماء هذا المنحى من التأليف في كتب الاحتجاج⁴، ويعد ازدهار الحركة العلمية عنواناً لهذا العصر، فقد تنوعت مظاهر هذه الحركة وشملت جميع العلوم والفنون والآداب، وقد بدى اهتمام الخلفاء العباسيين بها مبكراً، إذ أنشأ الخليفة المنصور دار

¹ كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، د. أكرم على حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2006م، ص94.

² الفهرست، النديم، ص91.

³ المحتسب، ابن جني، ج1، ص10.

⁴ كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، د. أكرم على حمدان، ص110.

الحكمة¹، التي عُنيَتْ بحركة ترجمة الكتب من وإلى العربية، وشجَعَ الخلفاء العلماء واهتموا للعلوم، ولا عجب أن يكون الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه في مقدمة الأولويات العلمية، فقد أفرد اللغويون والمفسرون والأصوليون والعلماء المؤلفات في علوم القرآن الكريم، وتوالى النحاة على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم في إعراب القرآن الكريم وتدبر أساليبه ومعانيه.

¹ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج11، ص244

المبحث الثاني

توجيه القراءات القرآنية عند ابن مجاهد

يُعدّ ابن مجاهد من أهم العلماء الذين اهتموا بتوجيه القراءات القرآنية، وهو -أيضاً- من العلماء الذين شاركوا في ميدان الرواية، أي ألف بالميدانيين؛ بعد ما اقتصر بعض العلماء على الرواية فقط.

والناظرُ في كتاب السبعة، يجد أن المؤلف شرع في الاحتجاج للقراءات الواردة في كتابه، من سورة الفاتحة إلى آخر القرآن الكريم، إلا أنه أمسك بعد الفاتحة لاستطالته ذكر العلل، كراهة أن يتقل، قال ابن مجاهد بعد سورة الفاتحة: ((استطلت ذكر العلل بعد هذه السورة، وكرهت أن يتقل كتابي، فأمسكت عن ذلك، وأخبرت بالقراءة مجردة))¹.

ومع ذلك لم يلتزم ابن مجاهد فيما ذكر، فعاد ووجه بعض القراءات في السور التي ذكرها بعد الفاتحة، مما يؤكد أن المؤلف لم يلتزم بما ذكر، ولم يكن يسير على منهجية واحدة في توجيهه للآيات والسور. وقد اعتمد على الجانب اللغوي في توجيه القراءات.

وستتناول مواطن التوجيه عند ابن مجاهد في كتابه السبعة نحواً، وصوتاً، وصرافاً، محاولين بذلك استخلاص أهم الملامح العلمية في شخصية ابن مجاهد، ومدى تأثره بغيره من العلماء أو المدارس العلمية، متسلسلين وفق الترتيب القرآني.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 112.

المطلب الأول: التوجيه النحويّ

1- ضمّ ضمير الهاء وكسره من قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} (الفاحة:7)

اختلف القراء- رحمهم الله- في صلة الميم الجمع بواو وفي ضم ضمير الهاء قبلها

وكسره¹، فأما:

{عليهم} ففيها عشر لغات²، وكلها قد قرئ به: خمس مع ضم الهاء، وخمس مع كسرها،

فقرأ ابن كثير ونافع عن رواية إسماعيل بن جعفر، وابن جَمَاز، بوصل الميم بواو انضمت الهاء قبلها أو انكسرت³. فيقرأون: {عَلَيْهِمْ وَ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي بكسر الهاء وتسكين الميم، وحمزة ضم

الهاء وتسكين الميم. وإذا تبع الميم ساكن اختلف عنهم أبو عمرو والكسائي؛ فكان عاصم ونافع

وابن كثير وابن عامر يمشون على كسر الهاء ويضمون الميم إذا لقيها ساكن مثل قوله تعالى:

{عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}. وأما أبو عمرو فيكسر الهاء والميم -أيضاً-: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}، وحمزة والكسائي

يضمان الميم والهاء: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}⁴.

واحتج ابن مجاهد لمن قرأ بضم الهاء أو كسرها، ووجه قراءة من قرأ {عَلَيْهِمْ وَ} بكسر

الهاء ووصل الميم بواو: ((فإنه استنتقل ضمة الهاء بعد الياء فأتى بالكسرة، لأن الكسرة من جنس

الياء، والهاء مؤاخية للياء؛ لأن الهاء قد تقع في موقع الياء في بعض القوافي، وأتوا بالميم

¹ أفاض المؤلف الحديث عن صلة ميم الجمع بواو في هذا الموضع في القرآن الكريم تجنباً للتكرار في سور أخرى، وهذا ما أشرنا إليه في المقدمة عن طريقة عرضة للقراءات، فذكر -أيضاً- قوله تعالى سورة البقرة:7: {عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} والبقرة:61: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}.

² الإقناع في القراءات السبع، ابن البادش، ج1، ص298.

³ السبعة، ابن مجاهد ص108.

⁴ المصدر السابق، ص109.

موصولة بواو الجمع؛ لأنه أصل الكلمة، ألا ترى أنك إذا ثنيت الهاء قلت: عليهما، فأثيت بألف التثنية، كذلك إذا جمعت قلت عليهما، فأثيت بواو الجمع¹.

وحجة من كسر الهاء وأسكن الميم {عَلَيْهِمْ} وهم: عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي ونافع في رواية قالون: ((فإنهم أمنوا اللبس، إذ كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد. فلما لزم الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف إذ كان لا يُشكل. وأما الضمة في الهاء من: {عَلَيْهِمْ} وهو قول حمزة، فهي أصل الهاء، لأنها إذا ابتدأت كانت مضمومة كقولك: فتركت على حالها²)).

حركة الميم في: {عَلَيْهِمْ} إذا لقيها ساكن:

قرأ القراء بكسر الميم في {عَلَيْهِمْ}، ورفعها؛ إذا لقيها ساكن، كما في قوله تعالى: {عَلَيْهِمْ الذلّة}: (البقرة: 61)، وقوله: {مَنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ}: (القصص: 23)، فاحتجّ ابن مجاهد لمن ترك الهاء مكسورة وضمّ الميم عند لقائها الساكن عند عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر: ((فلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها، فُرِدَتْ لما احتيج إلى حركتها- إلى أصل قد كان لها، وهو الضم، وتركوا الهاء على حال كسرها، إذ لم تدعهم ضرورة كما دعت إلى ضم الميم؛ ولأن الهاء إنما تبعت الياء لأنها شُبِّهَتْ بها، ولم تتبّعها الميم لبعدها منها³)).

ويرى أن الحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها وترك الهاء مكسورة: ((فإنهم أتبعوا

الكسرَ الكسرَ لنقل الضم بعد الكسر، كما استنقلوا ضمة الهاء بعد الكسر كذلك استنقلوا ضمة

¹ المصدر السابق، ص110، 10.

² السبعة، ابن مجاهد، ص110.

³ المصدر السابق، ص110.

الميم بعد كسره الهاء))¹، وحجة من ضمّ الهاء والميم؛ للساكن الذي لقيهما، وهي قراءة الكسائي وحمزة: ((فإنه رد الميم إلى أصلها، وأتبع الضم الضم استتقالاً للخروج من الكسر إلى الضم))². ويجدر القول إنّ لهذه المسألة بعدين، صرفي، ولغوي، ناهيك عن أنها جاءت على لغات عدة، فتوسع النحاة في تناولها.

قال الفراء: ((عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ وهما لغتان لكل لغة مذهب في العربية))³، المذهب الأول حسب ما يرى قائم على الرفع فهو الأصل، مهما وقعت الهاء في الجملة؛ ففي حالة الرفع قولهم: ((هُم قالوا ذلك))، على الابتداء لا يجوز فتحها ولا كسرها، والنصب في قولك: ((ضربهم)) مرفوعة ولا يجوز كذلك فتحها أو كسرها، فتركت ((عَلَيْهِمْ)) على جهتها الأولي، أما المذهب الثاني فقرأها ((عَلَيْهِمْ)) لاستتقاله الضم في الهاء وقبلها ياء ساكنة، ولكثره دور الضمير في الكلام⁴)).

- وجّه الزجاج القراءات على النحو التالي⁵:
- حجة من قرأ: ((عَلَيْهِمْ)) بضمّ الهاء؛ لأنها على الأصل أن تكون مضمومة، والحجة لمن قرأ: ((عَلَيْهِمْ)) بكسر الهاء؛ لمجاورتها الياء التي قبلها؛ وهذا نوع من المماثلة.
- وقد وجّه ابن خالويه هذه القراءات على النحو التالي⁶:

¹ المصدر السابق، ص 110.

² المصدر السابق، ص 110، 111.

³ معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 5.

⁴ ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 5.

⁵ ينظر: معاني القرآن، أبو إسحاق الزجاج، ص 51.

⁶ ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين ابن أحمد بن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط 4، ص 63.

- من قرأ بكسر الهاء في (عَلَيْهِمْ) أنها جاورت الياء؛ فكره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنه مما تستنقله العرب وتتجافاه في أسمائها.
 - ومن قرأ بضم الهاء (عَلَيْهِمْ)؛ أنه أتى بها على أصل ماكنت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها.
 - ومن ضمّ الميم وألحقها الواو: (عَلَيْهِمْ و)؛ أنه جعل الواو علماً للجمع كما الألف للتنثية.
 - ومن أسكنها وحذف الواو (عَلَيْهِمْ)؛ لأنها وقعت طرفاً وقبلها حركة حذفها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها؛ لأنها زائدة، وليس قولك: قاموا كقولك: (عليهم).
 - توجيه القراءات عند عبد الرحمن بن محمد¹:
- قال عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: ((واعلم أن الأصل في -عليهم- بضم الهاء والميم والواو التي بعد الميم والدليل على ذلك أن هذه الهاء للمذكر وتضم وتشبع ضمتها فيتولد منها الواو نحو ضربته وإذا فُتحت كانت للمؤنث نحو رأيتها))².
- حجة من قرأ: (عَلَيْهِمْ) بضم الهاء وسكون الميم؛ أن أصل الهاء الضم، وحذف الواو والضمّة طلباً للخفة؛ فأسكن الميم، فأُتِيَ بأصل وهو ضم الهاء، وترك أصلاً وهو إثبات الواو وضمّ الميم.
 - حجة من قرأ: (عَلَيْهِمْ و) بكسر الهاء وضم الميم؛ أنه استنقل ضم الهاء بعد الياء فكسرها؛ لتكون محمولة على الياء، والميم مضمومة؛ للواو التي بعدها، فحمل كل حرف على ما يليه وهو أقرب إليه.

¹ ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص80،81،82.

² المصدر السابق، ص81.

- وعند التقاء الساكنين كما في قوله تعالى: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}: (البقرة: 61).
- حجة من قرأ بكسر الهاء والميم كأبي عمرو بن العلاء: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}; كسر الهاء كراهية النقل، فأتبع الكسر في الميم حين أراد تحريكها للساكن بعدها؛ كراهية الخروج من الضم للكسر¹.
- حجة من قرأ برفع الهاء والميم وهو الكسائي وحمزة: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}; لما أحتج إلى تحريكها من أجل الساكن؛ ردها إلى أصلها وهو الضم، فلما انضمت غلبت على الهاء وأخرجتها في حيز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها².
- حجة من قرأ بكسر الهاء ورفع الميم، وهم باقي القراء: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}; كسروا الهاء لمجاورتها الياء، ورفعوا الميم لتحريكها من أجل الساكن، فردوها إلى أصلها مرفوعة³.
جاءت أقوال العلماء وحججهم مطابقةً لحجج ابن مجاهد في كتابه؛ فقد اتفق القراء على كسر الهاء في (عَلَيْهِمُ) -إلا حمزة رفعها- وتطابقت الحجج في سبب كسر الهاء؛ وهو مجاورتها الياء فاستنقل ضمها بعد الياء أو بعد الكسرة؛ لأن الكسرة من جنس الياء. واتفقوا مع ابن مجاهد في توجيه قراءة حمزة برفع الهاء؛ لأنها الأصل وعلى الابتداء. وذهب الفراء في أحد قوليه أن الهاء مرفوعة مهما وقعت في الجملة.
- وفي استخلاص الحجج من قوله: {عَلَيْهِمُ وَ} أجمعوا في ضم الميم والواو الموصولة على الجمع، ويذهب بن زنجلة أنها الأصل، قال أبو إسحاق الزجاج: ((ويجوز عليهم بالواو - والأصل في هذه الهاء في قولك: ضربتهو..)). وأضاف: ((وزعم سيبويه أن الواو زيدت على

¹ حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة، ص 81.

² ينظر: المصدر السابق، ص 81.

³ ينظر: المصدر السابق، ص 82.

الهاء في المذكر كما زيدت الألف في المؤنث في قولك: ضَرَبْتُهَا ومررتُ بِهَا؛ ليستوي المذكرُ والمؤنث في باب الزيادة.

والقولُ في هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدتُ لخباءِ الهاءِ، وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت، وتسقط في الوقف¹. واختلفوا في إسكان الميم، ما لم يلق بها ساكن، فذهب ابن مجاهد لتعليق قراءة من قرأ بإسكانها؛ أمناً للبس، لما كانت الألف تدل على التثنية والميم على الجمع، حُذفت الواو وأسكنت الميم طلباً للتخفيف إذ كان لا يشكل.

واحتجّ ابن خالويه لمن أسكن الميم؛ أنه بعد حذف الواو، وقعت الميم طرفاً، وقبلها حركة حذفتها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها؛ لأنها زائدة، ويرى ابن زنجلة في إسكان الميم طلباً للخفة والأصل عنده في ضمها وإلحاق الواو بها.

وعند النقاء الساكنين؛ احتجّ ابن مجاهد لمن كسر الهاء ورفع الميم؛ أن الميم رُفعت للساكن الذي لحق بها فردت إلى أصلها، والهاء مكسورة لعدم وجود ضرورة لردّها إلى أصلها كما الميم. ويتفق عبد الرحمن بن زنجلة مع ابن مجاهد في رفع الميم، ويختلف معه في كسر الهاء؛ لأن الهاء جاورت الياء وهي مكسورة لذلك، والأصل في كسر الهاء هو لمجاورتها الياء. وهذا ما يشير إليه ابن مجاهد نفسه، فقد علل قراءة من قرأ: {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}:(البقرة: 61)، برفع الهاء والميم وهي قراءة حمزة والكسائي؛ عللها برد الميم للأصل؛ ورفع الهاء استئقلاً للخروج من الكسر للضم²، كما علل لمن كسر الهاء والميم {عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ}؛ أنه استنقل الضم بعد الكسر، فكسر الميم، فكيف نوازن بين ما ذكره من حجج؟ أليس استئقال الخروج من الكسر إلى الضم أو

¹ معاني القرآن، أبو إسحاق الزجاج، ج1، ص50.

² ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص111.

من الضم إلى الكسر عنده يعد ضرورةً يُؤخذ بها وحجة؛ لأن العرب استنقلت ذلك وتتجاهه في أسماعها. هذا من ناحية، ومن أخرى، فإن الهاء جاءت مكسورة لمجاورتها الياء، فكيف تظل الهاء مكسورة؟ ويعلل ذلك بعدم توافر الضرورة. أليست مجاورة الياء ضرورةً يُؤخذ بها عنده، كما أن استنقال الخروج من الضم إلى الكسر -أيضاً- ضرورة.

يتضح مما تقدم، أن ابن مجاهد وافق من سبقه في التوجيه، واتفق اللاحقون معه -كأبي البقاء العكبري¹، والمعاصرون؛ كالدكتور محمد عبد الخالق عزيمة: ((أصلها الضم، وإن كان قبل الهاء ياء أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضمتها كسرة))².

2- إعراب {غَيْر} في قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}: (الفاتحة:7)

قرأ القراء: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} بخفض الراء، إلا ابن كثير فقد اختلفوا عنه؛ قال ابن مجاهد: ((حدثني أبو حمزة الأندلسي أنس بن خالد بن عبد الله بن أبي طلحة بن موسى بن أنس بن مالك، قال حدثنا نصر بن علي قال خبرنا بكار بن عبد الله بن يحيى العوزي عن الخليل بن أحمد قال: سمعت عبد الله بن كثير المكي أنه كان يقرأ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} وقال الخليل: وهي جائزة على وجه الصفة للذين أنعم الله عليهم يعني بصفة القطع من ذكر الذين))³.

¹ ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2،

1987م، ج1، ص11،12

² دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث،

القاهرة، ج8، ص23

³ السبعة، ابن مجاهد، ص11،112

يكمن الاختلاف في نصب (غَيْرٍ) وكسرها (غَيْرٍ)؛ وقد أجاز ابن مجاهد القراءتين. وقد تناول ابن مجاهد القراءات في (غير) محتجاً لها، على وجه النصب أو الخفض، وجاء احتجاجه على التالي:

- حجة من قرأ: {غَيْرٍ} وهم نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وابن كثير في غير رواية بكار بن عبد الله: ((من كسر غير فلانه نعت للذين، ويجوز على التكرير))¹.

- حجة من قرأ: {غَيْرٍ} وهو ابن كثير في رواية بكار بن عبد الله؛ لأنها صفة بالقطع،² قال ابن مجاهد: ((يجوز نصب غير على الحال)).

وذكر سيبويه في كتابه استعمال (غير) في غير الاستثناء: ((وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنَا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

أنيخت فألقت بدةً فوق بلدةٍ قليل بها الأصواتُ إلا بغامها³

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها، إذا كانت غير غير استثناء، ومثل ذلك قوله عز وجل: ((صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم))⁴. وأضاف: ((وإذا قال: ما أتاني

¹ المصدر السابق، ص 112،

² ذكر ابن مجاهد قول الخليل أنها صفة، ثم أضاف (يجوز أن يكون نصب غير على أنها حال)، أي أجاز الوجهين، المصدر السابق ص 112.

³ البيت من بحر الطويل، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط 1، 1982م، ص 104، ورد في خزنة الأدب، ج 3، ص 418، الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 332، المقتضب، المبرد، ج 4، ص 409.

⁴ الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 333، 332.

أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً، وإن شئت جعلته صفة، ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيداً وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، إنما يجوز ذلك صفة¹.

وكانت الحجة عند الفراء لمن قرأ: (غَيْرِ) بكسر الراء؛ ((لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من «عَلَيْهِمْ»))، وإنما جاز أن تكون نعتاً؛ لمعرفة لأنها قد أضيفت لاسم فيه ألف ولام وليس بمصمود له)). ويجوز خفضها على التكرير: ((بعد أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيف))²، والحجة لمن قرأ: (غَيْرِ) على النصب: ((والنصب جائز في «غَيْرِ» تجعله قطعاً من عَلَيْهِمْ))³؛ والمقصود من القطع، أنه منصوب حالاً من الهاء في عليهم.

ويرى أبو إسحاق الزجاج أن من قرأ: (غَيْرِ) على الخفض: ((فيخفض غير على وجهين، على البديل من الذين كأنه قال: صراط غير المغضوب عليهم، ويستقيم أن يكون (غير المغضوب عليهم) من صفة الذين))⁴.

ووجه قراءة من قرأ بالنصب فقال: ((ويجوز نصب (غير) على ضربين: على الحال وعلى الاستثناء فكأنك قلت: إلا المغضوب عليهم، وحق غير من الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلا منصوباً. فأما الحال فكأنك قلت فيها: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم))⁵.

وجه نصر بن علي الشيرازي (غير) على ما يأتي:

- حجة من قرأ: (غير) خفضاً، على وجهين الأول البديل والآخر الصفة. فأما الوجه الأول ((: أن يكون على البديل من: {الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}، وجاز ذلك؛ لأن بدل النكرة من

¹ الكتاب، سيبويه، 2، ص 334.

² معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 7.

³ المصدر السابق، ج 1، ص 7.

⁴ معاني القرآن، الزجاج، ج 1، ص 53.

⁵ معاني القرآن، الزجاج، ج 1، ص 53.

المعرفة جائز، فإن: {الذين} معرفة، و{غير المغضوب} نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأن غيراً ومثلاً وشبهها لا يتعرف بالإضافة¹.

وذهب أبو مريم إلى أن غير تُجري -أيضاً- على الصفة لـ{الذين أنعمت عليهم}. وفيه تأويلان: ((أن يجري: {الذين} ههنا مجرى النكرة؛ لأنه واقع على من ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه، والآخر: أن يجعل: {الذين} معرفة ويوصف بغير على أن غيراً ههنا مع ما أضيفت إليه معرفة؛ لأنها مضافة إلى ضد شيء له ضد واحد، فأردت إثباته ونفي ضده²)).

والحجة لمن قرأ: (غير) بفتح الراء، على النصب عند أبي مريم: ((أن يكون على الاستثناء كأنك قلت: إلا المغضوب عليهم، ويجوز أن يكون حالاً على تقدير: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم، ويجوز أن يكون على إضمار أعني³، (غير) على الخفض قراءة الجمهور، وجهها ابن مجاهد على النعت والتكرير⁴، وعلى النصب؛ لأنها حال أو صفة بالقطع. وهو قول الخليل وذهب إليه أبو على الفارسي -أيضاً-: ((ويجوز عندي النصب -أيضاً- على أعني، وقد حكي عن الخليل نحو هذا، وأنه أجاز به على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجيء المدح⁵، ورجح قراءة الخفض: ((والاختيار الذي لا خفاء به الكسر، ألا ترى أن ابن كثير قد اختلف عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار⁶)).

¹ الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي أبي مريم، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص154.

² الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص154.

³ المصدر السابق، ص155.

⁴ استعمل ابن مجاهد التكرير، وهو مصطلح كوفي يقابله البذل.

⁵ الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسي، ج1، ص143.

⁶ المصدر السابق، ج1، ص143.

وقد خطأً ابن مجاهد قراءة الأخفش نصباً على الاستثناء: ((وقد قال الأخفش نصب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط))¹. وسبق ابن مجاهد إلى ذلك الكوفيان الفراء وثعلب²، قال الفراء في معانيه: ((وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إن معنى "غير" في "الحمْدُ" معنى سوى، وأنَّ "لا" صلة في الكلام))³. وذهب البصريون ومن تأثر بهم بنصب على الاستثناء، كأبي إسحاق الزجاج، وابن السراج⁴، والمازني، ويظهر الخلاف بين طرفيه في وجود (لا) بعد (غير) من قوله تعالى: {وَلَا الضَّالِّينَ}. ولا يستقيم عطفها على الاستثناء. كتب أبو حيان الأندلسي: ((وإذا كانت (غير) استثناء، ففي العطف بعدها (بلا) خلاف، ذهب الفراء وثعلب إلى أنه لا يجوز فلا تقول: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ولا عمرو، كما لا تقول: جاءني القومُ إلا زيداً، ولا عمراً. وذهب أبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج والفارسي، والرماني إلى جواز ذلك على زيادة (لا)، أو على الحمل على المعنى، إذ المعنى في قام القومُ إلا زيداً: قام القومُ لا زيداً، كما تقول: أنت غير القائم ولا القاعد معناه أنت لا القائم ولا القاعد))⁵.

وقال مكي: ((وقد روى نصب (غير) عن ابن كثير وغيره، ونصبها على الحال من الهاء والميم في عليهم أو من الذين إذ لفظهم المعرفة وأن شئت نصبته على الاستثناء المنقطع

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص112.

² ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج2، ص275.

³ معاني القرآن، الفراء، ج1، ص8.

⁴ ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ص281، 282.

⁵ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1998م، ج3، ص1544، 1545.

عند البصريين. ومنعه الكوفيون؛ لأجل دخول لا؛ وإن شئت نصبته على إضمار أعني¹.
ومعنى غير يتضمن النفي؛ فأجاز النحويون: أنت زيدًا غير ضارب، لأنه بمنزلة أنت زيدًا لا
تضرب، ولا يجيزون قولك: أنت زيدًا مثل ضارب؛ لأن زيدًا من صلة ضارب فلا يتقدم عليه².
وأجاز محمد عبد الخالق عضيمة الوجهين واحتجّ لهما: ((النصب على الحال، وذو الحال
الضمير في {عليهم}، والعامل {أنعمت} أو على الاستثناء، والجر نعت للذين أو بدل))³.

ووجه ابن مجاهد القراءتين؛ فاحتجّ لمن قرأ خفضًا؛ لأنها نعت للذين ويجوز بدل ولمن
قرأ نصبًا؛ لأنها صفة بالقطع ويجوز حال؛ فوافق غيره من السابقين، وانفق معه اللاحقون، إلا
فيما ذهب إليه الأخفش -والبصريون- بأن غير منصوبة على الاستثناء؛ فخطأ ذلك: ((وقد قال
الأخفش نصب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط))⁴؛ فتأثر ابن مجاهد بالكوفيين الذين منعوا
الاستثناء المنقطع، على عكس البصريين، والقراءتان متواترتان، فقرأ القراء جمعًا بالخفض،
وابن كثير في إحدى روايته بالنصب، وهي قراءة النبي -ﷺ- وقد أجاد النحاة الاحتجاج لهما.
والباحث يأنس لقراءة الخفض في: {غير}، فعليها إجماع القراء، وجاءت بالرسم القرآني.

3- رفع نائب الفاعل من قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾:

(البقرة: 58)

¹ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،
ط2، 1405هـ، ج1، ص72.

² ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص54.

³ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ج2، ص212، 213.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص112.

من قوله تعالى: {نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ}: [البقرة:58]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي وعاصم: {نَغْفِرْ لَكُمْ}. وقرأ نافع: {يُغْفِرْ لَكُمْ}. وقرأ ابن عامر: {تُغْفِرْ لَكُمْ}¹. اختلف القراء في الآية السابقة من سورة البقرة في قوله تعالى: {نَغْفِرْ} عرض ابن مجاهد القراءات في الآية السابقة مبيناً الاختلاف فيها؛ واكتفى بتوجيه قراءة نافع المدني: {يُغْفِرْ لَكُمْ}، أنها نائباً للفاعل: ((مرفوعة على مالم يسم فاعله))²، كما في توجيه لقراءة عاصم في رواية أبي بكر: {مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ}: (الحجر:8).

وقوله تعالى: {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ}: (طه: 102)، وهي قراءة القراء جمعياً إلا أبا عمرو، ولعله سكت عن باقي القراءات لوضوحها وبيانها ولم يخطئ شيئاً منها. ووجه ابن خالويه القراءة السابقة على النحو التالي: ((قوله تعالى: {يُغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ}، تقرأ بالتاء والياء وضمهما، وبالنون. فالحجّة لمن قرأها بالتاء والياء ما قدمناه في قوله: {ولا تقبل منها شفاعة} والضمّ دلالة على بناء الفعل لما لم يسم فاعله))³. ويرى أبو على الفارسي أنّ قراءة نافع: {يُغْفِرْ لَكُمْ}، بالياء مضمومة على ما لم يسم فاعله، فذنوب المكلفين لا يغفرها إلا الله، ومن قرأ: {يُغْفِرْ} لم يثبت علامة التأنيث بالفعل لتقدمه⁴؛ أي أنه احتجّ لبناء الفعل للمبني المجهول، لمعرفة الفاعل بالضرورة. فالذنوب لا يغفرها إلا الله تعالى، لذلك جاز بناء الفعل على المجهول للمعلومية بالفاعل.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 157.

² المصدر السابق، ص 157.

³ الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 79.

⁴ ينظر: الحجّة للقراء السبعة، أبو على الفارسي، ج 2، ص 85.

وجّه مكي بن أبي طالب قراءة نافع: {يُغْفَرُ لَكُمْ}، على الوجه التالي: ((ووجه القراءة بالياء أنه نكّر، لما حال بين المؤنث وفعله، والعلل المذكورة في: {ولا يقبل} تحسن في هذا على قراءة من قرأ بالياء، وحسن فيه الياء والتاء))¹.

ووجه أبو مريم الشيرازي قراءة نافع: ((وهذا على إسناد الفعل إلى المفعول به؛ لأنه معلوم أن خطايا العباد لا يغفرها إلا الله سبحانه وتعالى، وتذكير الفعل إنما هو على حدّ تذكيره في قوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ} (يوسف:30). إذ كان جمعاً وقد تقدم فعلة، وزاده الفصل ههنا جوازاً وحسناً))².

وكتب السمين: ((وقرى (غفر) بالنون وهو جارٍ على ما قبله، من قوله: (وإذ قلنا)، و(تغفر) مبنياً للمفعول بالتاء، والياء و(خطاياكم) مفعولٌ لم يُسم فاعله. فالتاء لتأنيث الخطايا، والياء؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وللصل -أيضاً- بكم، وقرى (يغفر) مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءة الأولى، إلا أنّ فيه التفتاً، و(لكم) متعلق بنغفر³، وعند أبي البقاء العكبري: ((تغفر لكم، بالتاء على ما لم يُسمّ وبالياء كذلك))⁴.

حجة ابن مجاهد لقراءة نافع: {يُغْفَرُ لَكُمْ}؛ على ما لم يسمّ فاعله؛ واضحة بيّنة. فالذنوب والخطايا لا يغفرها إلا الله تعالى، لذلك جاز بناء الفعل على المجهول للمعلومية بالفاعل، وهو ما ذهب إليه ابن مجاهد وغيره من العلماء والنحاة في توجيه القراءة.

¹ الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، تحقيق د. محي الدين رمضان، ج1، ص243.

² الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن محمد بن علي الشيرازي، ج1، ص277.

³ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1، ص376.

⁴ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج1، ص66.

4- في إعراب: {الله} من قوله تعالى: {إلى صراط العزيز الحميد (1) الله}: {إبراهيم: 2}

اختلف القراء في قوله: {الله}، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي:

{الحميد (1) الله} على البدل¹، وقرأ نافع وابن عامر: {الحميد (1) الله} على الرفع.

احتج ابن مجاهد لقراءة الخفض، بأنها على البدل؛ أي أن لفظ الجلالة بدل من (الحميد)،

ولم يحتج لمن قرأ رفعا؛ وإن كانت حجتهم ظاهرة على الابتداء.

ولم ترد هذه الآية ضمن شواهد سيبويه القرآنية، ولعل أول من تناولها الفراء: ((يخفض

في الإعراب ويرفع، الخفض على أن تتبعه (الحميد) والرفع على الاستئناف))².

ووجه الزجاج الآية الكريمة: ((الحميد خفض من صفة (العزيز)، ويجوز الرفع على

معنى الحميد الله، ويرتفع (الحميد) بالابتداء وقولك "الله" خبر الابتداء، ويجوز أن يرفع الله

ويخفض (الحميد) على ما وصفنا، ويكون اسم الله يرتفع بالابتداء))³.

قال ابن خالويه: ((فالحجة لمن رفع: أنه جعل الكلام تاما عند: (الحميد)، ثم ابتدأ قوله:

(الله الذي) فرفعه بالابتداء، وإنما حسن ذلك؛ لأن الذي قبله رأس آية، والحجة لمن خفض: أنه

جعله بدلا من قوله: (الحميد)، أو نعتا له))⁴.

وقال أبو علي الفارسي: ((من جرّ جعله بدلا من الحميد، ولم يكن صفة؛ لأنّ الاسم، وإن

كان في الأصل مصدرا، صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان

هذا الاسم في الأصل (الإله)، ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. وقال أبو زيد: تأله

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص362.

² معاني القرآن، الفراء، ج2، ص67.

³ معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص154.

⁴ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص202.

الرجل: إذا نسك))¹. واحتج مكي بن أبي طالب لمن قرأ خفضاً: ((وقرأ الباؤون بالخفض على
البدل من "العزير")²، -أي أن لفظ الجلالة بدل من العزير-، فيما وجهها الثعلبي على النعت:
((قرأ أهل المدينة والشام: الله، برفع الهاء على الاستئناف وخبره: "الذي" وقرأ الآخرون:
بالخفض نعتاً للعزير الحميد))³.

احتج العلماء لمن قرأ خفضاً: {الله} وجاءت حججهم محصورةً بين البدل والنعت.
وأصل التباين بالآراء بين النحاة ينعكس عن اختلافهم في جواز تقديم الصفة على الموصوف؛
ينقل السمين الحلبي نصاً لأبي الحسن بن عصفور في إعراب الآية الكريمة السابقة، يقول ابن
عصفور⁴: ((ولا تُقدّم صفة على موصوفٍ إلا حيث سُمِع، وهو قليل، وللعرب فيه وجهان،
أحدهما: أن تتقدّم الصفة بحالها، وفيه إعرابان للنحويين، أحدهما: أن تُعرب صفة متقدمة،
والثاني: أن يُجعل الموصوف بدلاً من صفته، الثاني من الأولين: أن تُضيف الصفة إلى
الموصوف، فعلى هذا يجوز أن يُعرب: {العزير الحميد} صفةً متقدمةً))⁵.
ومن مجيء تقديم الصفة قوله:

والمؤمن العائدات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند⁶

¹ الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسي، ج5، ص26، 25.
² الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج2، ص25.
³ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد إبراهيم الثعلبي، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحياء
التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ج5، ص305.
⁴ ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج22، ص166.
⁵ الدر المصون في علوم الكتاب المكون، السمين الحلبي، ج7، ص66، 67.
⁶ من بحر البسيط، ديوان النابغة الذبياني، شرح عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3،
1996م، ص15، وورد من شواهد تفسير القرطبي، ج18، ص46، تفسير الثعلبي، ج9، ص287.

فالعائدات صفة للطير، فلما تقدمت؛ أُعرب الطير بدلاً من العائدات، فهو منصوب إذا كان العائدات منصوباً بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إذا كان العائدات مجروراً بالإضافة.

وتقدم الصفة في قوله تعالى: {الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}، على الموصوف لفظ الجلالة، أجاز إعراب: {الله} بدلاً، وهو أحد الوجهين كما يرى ابن عصفور، وتقديم الصفة على الموصوف ليس محل اتفاق بين العلماء والمدارس كما هو معلوم، بل محل اختلاف بين مدرستي النحو، فالبصريون منعوا هذا التقدم، وأجازه الكوفيون. قال السمين الحلبي: ((لو قلت "جاء زيداً رجلٌ يضرب" لم يجز عند البصريين؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوز تقديمه؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والكوفيون يجيزون تقديم معمول الصفة على الموصوف))¹. ويذهب الزمخشري مذهب الكوفيين في جواز تقدم معمول الصفة على الموصوف، في قوله تعالى: {وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً} (النساء:63)، قال: ((فإن قلت: بم تعلق قوله: {في أنفسهم}؟ قلت: بقوله: {بليغاً}، أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم))².

ونحا أبو حيان الأندلسي منحى البصريين في منع تقدم معمول الصفة على الموصوف، ويظهر ذلك من رده على ما ذكره الزمخشري، فقال: ((بليغاً لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف، لو قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً لم يجز أن تقول: هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ؛ لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت؛ لأنه تابع. والتابع في ذلك بمذهب الكوفيين. وأما ما ذكره

¹ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي ج4، ص17.

² الكشاف، الزمخشري، ج1، ص527.

الزمخشري بعد ذلك من الكلام المسهب فهو من نوع الخطابة، وتحميل لفظ القرآن ما لا يحتمله، وتقويل الله تعالى ما لم يقله¹.

وما يهمننا بعد عرض الحجج التي اعتمدها العلماء في توجيه قوله تعالى: {الْحَمِيدِ (1) اللَّهُ}، ليس الموازنة بينها، فتلك الموازنة تنعكس بالضرورة على التبحر في الاختلاف بين مدرستي النحو البصرية والكوفية، وليس هذا مجالاً للنظر في ذلك، ما يهمننا هو مدى تأثير تلك المدارس على العلماء في توجيه الآية الكريمة. ومن ذلك نخلص إلى أنه كما تأثر أبو حيان بمذهب البصرة، تأثر الزمخشري بالكوفة، التي كان تأثيرها على ابن مجاهد جلياً -أيضاً-، فقد أجاز تقدم الصفتين: {العزیز} و{الحميد} على لفظ الجلالة وأعربه بدلاً.

المطلب الثاني: توجيه القراءات صرفياً وصوتياً

1- في قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}: (الفتحة: 6، 7)

اختلف القراء في قوله: {الصِّرَاطَ}، في السين والصاد والزاي والإشمام²، فقرأ ابن كثير: (السِّراط)؛ بالسين في القرآن كله، عن رواية القواس وعبيد بن عقيل. وقرأ: (الصِّراط)؛ بالصاد في القرآن كله، عن رواية البرزّي وعبد الوهاب بن فليح³.

وروى هارون الأعمور عن أبي عمرو بن العلاء، أنه ربما قرأ بالسين، وربما قرأ بالصاد. وروى الأصمعي عن أبي عمرو: (الزراط) بالزاي خالصة. وفي رواية عريان بن أبي

¹ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3، ص691، ينظر: مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة، على بن محمد بن سعيد الزهراني، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص557، 558

² الإشمام يكون في الحروف الحركات وفي الحروف؛ بحيث يذيق ناطق الحرف صوت حرف آخر كإذاعة الصاد صوت الزاي، السبعة، ابن مجاهد، ص105.

³ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص105.

سيفان، عن أبي عمرو بن العلاء؛ أنه كان يقرأ بين الصاد والزاي. وقرأ الباقون: (الصراط) بالصاد. غير أن حمزة كان يُشَمُّ الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي¹.

احتجَّ ابن مجاهد لقراءات القراء في قوله تعالى: {الصِّراطُ}؛ فمن قرأ بالسين²؛ قرأ على الأصل، والكتاب بالصاد: ((وإنما كُتِبَ بالصاد ليقرَّبوها من الطاء؛ لأن الطاء لها تصعُّد في الحنك، وهي مطبقة، والسين مهموسة، وهي من حروف الصفير، فَتَقُلُّ عليهم أن يعمل اللسان منخفضاً، ومستعلياً في كلمة واحدة؛ فقلبوا السين إلى الصاد؛ لأنها مؤاخية للطاء في الإطباق ومناسبة للسين في الصفير؛ ليعمل اللسان فيهما متصعداً في الحنك عملاً واحداً)).³

واحتج ابن مجاهد لمن قرأ بإشمام الصاد؛ فلفظ بها بين الصاد والزاي؛ لعلة الهمس والجهر: ((وأما إمالة الصاد إلى الزاي؛ فلأن الصاد، وإن كانت من حروف الإطباق، فهي مهموسة، والطاء مجهورة، فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخ للصاد بالصفير؛ ليكون مجهوراً كالطاء، وكذلك القول في: (قَصْدٌ) و(يُصِدِرُ) و(يَصْدِفُونَ) من نحو الزاي فلعلة الهمس والجهر))⁴، والطاء مجهور عند القدماء، ومهموس عند المحدثين، ورأي المحدثين أولى؛ لأنه قائم على الأجهزة وما فيها من دقة.

ورجح الأخفش قراءة الصاد على السين: ((الصراط فيه لغتان، السين والصاد؛ إلاً أننا نختار الصاد؛ لأن كتابها على ذلك في جميع القرآن))⁵. قال الأزهري: ((من قرأ بالسين فهو الأصل؛ لأن العرب تقول: سرطتُ اللقمة سرطاً، أي: بلعتها بلعاً، ومن قرأ بالصاد؛ فلأن مخرج السين والصاد من طرف اللسان فيما بينه وبين الثنايا، والسين والصاد يتعاقبان في كل حرف فيه

¹ ينظر: المصدر السابق، ص106،105.

² من قولهم سرط اللقمة إذا ابتلعها، سرطَ الطعام: أي بلعه، ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم، جمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج7، ص313.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص107.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص108.

⁵ معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص17.

غين، أو قاف، أو طاء، أو خاء... فالطاء مثل: (بسطة) و (بصطة)، ومثل: (مُصَيِّطِر) و (مُصَيِّطِر)، والحاء مثل: (سلخ الجلد) و (صلخه)، والغين مثل: (مُصدغة) و (مُصدغة)¹.

وينتصر أبو علي الفارسي لقراءة الصاد: ((الحجّة لمن قرأ بالصاد أنّ القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم، ألا ترى أنّهم تركوا إمالة "واقد" ونحوه كراهة أن يصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة؟... فإن قلت: إنّ السين الأصل بدلالة قولهم: سرطم، والأخذ سُرَيْط؛ قيل: الألف -أيضاً- أصلها ألاّ تمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء؛ فأريد مجانسة لصوتين وملاءمتهما؛ أميلت، وتُرك الأصل الذي هو التفتيح والتحقق لها))². ويُضعف أبو مريم قراءة السين ولا يردّها: ((إذ في السين تسفيل، وفي الطاء استعلاء، ففيه تصعيد بعد تسفيل، كما كرهوا إمالة "واقد" إذ تصعدوا بالقاف بعد التسفيل بالإمالة؛ إلاّ أنهم احتملوا هذا الثقل؛ لأنه أصل))³.

وردت ظاهرة الإبدال عند القدماء فتنبهوا إليها ولدواعيها؛ فجاء عند سيويه: ((اعلم أنّ الهمزة تكون في ثلاثة أشياء، التحقيق، والتخفيف، والبدل))⁴. والإبدال عند علماء العربية؛ هو أن تتفق كلمتان في المعني، وفي جميع الأصوات، عدا صوت واحد له موضع الترتيب، والغالب أن يكون بين صوتين مشتركين في المخرج أو الصفة⁵، وإذا أمن اللبس؛ ونقل ابن خالويه عن أبي بكر ابن السراج هذا: ((والاختيار عند الصاد، للخفة، والحسن في السمع، وهو غير ملبس؛ لأنّ من لغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنّ السين كأنها مهملة في

¹ معاني القراءات، الأزهرى، ج1، ص111.

² الحجّة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج1، ص53، 52.

³ الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص151.

⁴ الكتاب، سيويه، ج3، ص541.

⁵ ينظر: كتاب الإبدال، أبو يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1978م، ص78.

الاستعمال عنده مع الطاء. وإنما يقع اللبس لو التبست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين))¹، فحروف السين والصاد والزاي، جميعها من مخرج واحد، وتتشرك بظواهر لغوية، ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى ضمها في محيط واحد². وبالإضافة إلى اشتراكها بالمخرج؛ تُعرف هذه الأصوات، بأصوات الصفير: ((وأعلاها صفيراً هي السين والزاي والصاد، مما يمكن أن يبرر تسميتها في كتب القدماء بأصوات الصفير، وقصر هذه الصفة عليها))³.

ومما تقدم؛ نرى أن ابن مجاهد احتج لمن قرأ بالسين والصاد والزاي، ولم يخطئ أيّاً من هذه القراءات، ولم يرجح إحداها كما عند أبي علي الفارسي وأبي مريم الشيرازي؛ فقد رجحوا قراءة الصاد دون أن يردوا قراءة من قرأ بالسين.

والباحث يأنس: {الصراط}، بالصاد؛ لأنها على الكتاب؛ مطابقة للمصحف، وللمماثلة الصوتية. فمن قرأ بالصاد؛ لأن السين حرف مستقل غير مطبق، فلما وقع بعده الطاء، وهي مطبقة مستعلية؛ صعب أن يخرج اللفظ من تسفل إلى تصعد، إضافة إلى المعنى الدلالي، فصراط تأتى بمعنى طريق، أو سبيل، أو مسلك؛ أي الطريق المستقيم.

2- الهمز في: {بئيس}، من قوله تعالى: {فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ

السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ}: {الأعراف: 165}

اختلف القراء في قوله: {بئيس}، في الهمز وتركه وكسر الباء وفتحها، كتب ابن مجاهد: ((وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: {بئيس} على وزن فعيل، وقرأ نافع: {بيس} بكسر الباء من غير همز أو هل ينون أم لا؟ وقرأ ابن عامر {بئس} على وزن فعل مثل نافع غير

¹ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص56.

² الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، ص49.

³ المصدر السابق، ص67.

مهموز، ورؤى عن عاصم: (بَيَّس) على وزن فَيْعَلُ بفتح الهمز¹، وقد رُوي عن عاصم أنه قرأ: (بَيَّس) على وزن فيعل بكسر الهمز².

يرى الفرّاء أن العربَ تقرأ في قوله تعالى: ((بعذاب بئيس" يقولون: (بيس) و(بييس) يجمعون بين ساكنين، والقراء يُحركون الياء الأولى إلى الخفض؛ فيقولون: (بييس) ثم نفى الفرّاء أن يكون ذلك من كلام القراء؛ لأنّ تحريك الياء والواو أنقل من ترك الهمزة، فلم يكونوا ليخرُجُوا من ثقلٍ إلى ما هو أثقل منه³). فالفرّاء بذلك ينفي أن يكون تحريك الياء الأولى إلى الخفض من كلام القراء.

واحتج ابن خالويه لقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي: {بَيَّس}، على وزن فَعِيلٍ⁴؛ ببيت من الشعر، قال الشاعر⁵:

حَقًّا عَلَيَّ وَمَا تَرَى لِي فِيهِمْ أَثْرًا بَيِّسًا⁶

والشاهد فيه قوله: بَيِّسًا؛ بكسر الهمز على وزن فَعِيلٍ، واحتج ابن خالويه لقراءة نافع

وعاصم: ((وقرأ نافعُ) بعذابِ بيس)؛ بكسر الباء بغير همز، وينشد:

لَمْ تَرَوْ حَتَّى بَلَّتِ الدَّبْيِيسَا ولقى الذى أدأه أمرًا بَيِّسَا

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص296.

² ينظر: المصدر السابق، ص296، المحتسب، ابن جني، ج1، ص264.

³ معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص130.

⁴ ينظر: إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص211.

⁵ حرثان بن محرث المعروف بذي الأصبع العدواني، شاعر جاهلي، توفي 22 قبل الهجرة، ينظر: الأغاني،

للأصفهاني، ج3، ص79، خزانة الأدب، البغدادي، ج4، ص348.

⁶ البيت من بحر الكامل، ديوان ذي الأصبع، جمع وتحقيق عبد الوهاب محمد العدواني، محمد الدليمي، مطبعة

الجمهور، الموصل، العراق، 1973م، ص44، وورد من شواهد تفسير الطبري، ج13، ص201، الشاهد

في مجاز القرآن، ج1، ص231.

وروى حفص عن عاصم: (بعذابٍ بئيس) على وزن فَعِيلٍ بكسر العين، وروى أبو بكر

عنه: (بئيس) على فَعِيلٍ بفتح الهمزة وهو الاختيار مثل صَيَّرَفٍ وَصَيَّقَلٍ))¹.

ذكر أبو منصور الأزهري: ((من قرأ (بئس) على وزن (فَعَلٍ) فالأصل (بئس) فخففت

همزتها، ومن قرأ (بئس) على (فَعَلٍ)؛ فهو من بئس من بئسُ فهو بئس، ومن قرأ (بئس) فهو

من (فَعَلٍ) من بئسَ بئسُ، كما يقال: عطل، من عَطَلٍ يَعْطَلُ. ومن قرأ (بئس) فهو على

(فَعِيلٍ)؛ ومعناه: الشديد، يقال: بؤس، بئوسُ، فهو بئيس، وإذا اشتد وشجّع، وبئسَ بئسُ، إذا

افتقر، فهو بئيسٍ وبئيسٍ -أيضاً-))².

وقال مكي بن أبي طالب: ((قوله "بعذابٍ بئيس" من قرأ بالياء من غير همزة؛ فأصله

بئسَ، على وزن فَعِلٍ، ثم أسكن الهمزة، لغة في حرف الحلق إذا كان عيناً بعد أن كسر الباء،

لكسرة الهمزة على الإتياع، كما يقول في شَهْدٍ: شَهْدٌ وشَهْدٌ، ثم أبدل من الهمزة ياء، وقيل: إنه

فعل ماضٍ منقول إلى التسمية، ثم وصف به، مثل ما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إن الله -

عزّ وجلّ- ينهى عن قيل وقال" فأصل الياء همزة، وأصله بئسَ مثل عَلِمَ ثم كسرت الباء للإتياع،

ثم أُسْكِنَ على لغة من قال في عَلِمَ: عَلِمَ، ثم أبدل من الهمزة ياءً، فأما من قرأ بالهمز على فَعِيلٍ

فإنه جعله مصدر: بئسَ بئسُ، وحكي أبو زيد بئسَ بئسُ بئيساً، فهو مثل النذير والنكير،

والتقدير على هذا: بعذابٍ ذي بئسٍ، أي ذي بؤس، فأما من قرأ على فَعِيلٍ فإنه جعله صفةً

للعذاب، كضَيْغَمٍ))³.

¹ إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، ج1، ص212.

² معاني القراءات، الأزهري، ج1، ص428.

³ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1، ص304.

وأوصل أبو حيان القراءة بقوله: {بعذاب بئيس} إلى اثنتين وعشرين قراءة، وأنها قرئت ثلاثية اللفظ، ورباعية. فالثلاثي اسماً: بئس، وبئس، وبأس، وبئس، وفعلاً: بئس، وبأس، وبئس، وبئس، والرباعية اسماً: بيأس، وبيئس، وبيئس، وبئس، وبئس، وفعلاً: بئس¹.

وذهب السمين الحلي إلى ست وعشرين قراءة في قوله: {بعذاب بئيس}. وأسند كل قراءة لصاحبها، ثم ذكر أن أبا البقاء العكبري أضاف أربع قراءات أخر، وختم بقوله: ((فهذه ست وعشرون قراءة في هذه اللفظة، وقد حررت ألفاظها وتوجيهها بحمد الله تعالى))². ويرى الدكتور زيد القرآلة، أن الهمزة في (بئس) سهلت إلى الياء (بيس) ولم تسقط، أو أنها سقطت ومطلت كسرت الباء³.

أخلص مما تقدم؛ أن ابن مجاهد احتج للقراءات في قوله: {بئيس}، ولم يخطئ شيئاً منها، - كما خطأ مكي قراءة عاصم⁴ - أو يفاضل فيما بينها؛ فهي سبعة، صح نقلها وتواترها عن النبي

- ﷺ - .

¹ ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج5، ص250

² الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلي، ج5، 499، 496

³ ينظر: الحذف الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المد واللين، زيد القرآلة، مجلة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، حزيران (2009م)، ص11

⁴ ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1، ص241

الفصل الثالث

انتقاد القراءات عند ابن مجاهد

مدخل: انتقاد القراءات عند ابن مجاهد:

نحدد فيه مفهوم الانتقاد عند ابن مجاهد في كتابه السبعة، ونُفرِّق فيه بين انتقاد الرواية وانتقاد اللغة، ونبحث أثر البُعد المدرسي في ظاهرة الانتقاد؛ فهل اختصت مدرسة بعينها بذلك وامتازت به؟ فهل كان موقف أعلام المدرسة من ظاهرة الانتقاد جامع مانع، أم أنه لم يكن هناك أثر مدرسي حقيقي يشمل جميع أعلام المدرسة؟

المبحث الأول: الانتقاد النحوي للقراءات:

ونعرض فيه تخطئة ابن مجاهد للقراءات، والأحكام النحوية التي أطلقها ودوافعه في تخطئة قراءات تواتر نقلها، ونوضح إذا كان أقرب للبصريين أم للكوفيين في تلك التخطئة.

المبحث الثاني: انتقاد القراءات صوتياً وصرفياً:

نطرح فيه أحكام ابن مجاهد في مسائل صرفية وصوتية، والعلل التي ساقها لتخطئة القراءات المتواترة وفق علمي الصرف والصوت؛ مستخلصين أهم الآراء التي ذكرها في تخطئته، ومدى اتفاقه مع من سبقه ومع اللاحقين، لمعرفة إن كان قد تأثر بغيره من العلماء والمدارس.

مدخل:

تمثل الدراسات القرآنية جانباً مهماً لدى المنشغلين بالبحث اللغوي، بل ربما تُعدّ الأهم عند بعضهم؛ فالقرآن ودراساته والشعر ودواوينه هما الجانبان اللذان شغلا الباحثين على مر العصور، والناظر في حجم الدراسات التي أنصبت عليهما يوقن ذلك، ولا شك أنها كانت على حساب غيرها من الروافد، ألم يكن توسع الاهتمام بالشعر على حساب توأمه النثر؟؟

لقد تفاوتت أهمية الفنون الأدبية بحسب ورودها في البحث اللغوي، فمجيء الأشعار بوصفها شواهد على صحة القاعدة النحوية أعطاها فضاءً أرحب للانتشار والذيع، وهذا - حتمًا - لا يقلل من أهميتها. فللشعر ميدانه، فهو ديوان العرب. لكن لا يمكن بالمقابل إنكار دور التقعيد النحوي في انتشاره. ولا أدري ما الذي منع النحاة من الاستشهاد بالفنون النثرية كالخطب، والوصايا مثلاً؛ خاصةً إذا علمنا أن كثيرًا من الشعراء الواردة أسماؤهم في كتب الاحتجاج كانوا خطباء -أيضًا-.

وبالعودة إلى الدراسات القرآنية واهتمام العلماء بها، فلا شك أنها لم تقتصر على النحاة وحدهم، بل أُلّف فيها المفسرون والمفكرون والشرعيون؛ كلٌ فيما يهيمه، وتناول اللغويون القرآن وقراءاته بالبحث والدراسة؛ فتباينت مواقفهم حولها، فمنهم من توسع في التوجيه للقراءات، ومنهم من انتقدها، وفي رأيي أن أصل هذا التباين يعود لأمرين، أولهما: أن منهم من فرق بين القرآن والقراءات، فحمل القراءات على أنها طريقة تأدية كلام الله -عزّ وجل-، والطريقة والأداء محل انتقاد؛ لأنها عمل بشري قد يشوبه القصور. والأمر الآخر أنّ فريقاً منهم أجرى الأقيسة اللغوية على القرآن الكريم لا العكس، وبالغوا في المحافظة على أقيستهم؛ فتولدت لديهم أحكام بانتقاد القراءات أو تضعيفها أو ردّها. وقد تناولنا القراءات القرآنية في التمهيد منذ نشأتها؛ وكان الغرض من ذلك سبر أغوارها، وتتبع جذورها، للوصول لعصر ابن مجاهد، وتبين فيما تقدم؛ أن النحاة انتقدوا القراءات القرآنية ولم يكن انتقاداً مقصوراً على فئة منهم، وذهب كثير من الباحثين إلى القول؛ إن البصريين أشد نقداً للقراءات من غيرهم، ولهم في ذلك حجج لعل أهمها؛

أنهم لم يتوسعوا بالسمع، أو الأخذ بالشواذ؛ فتلقوا اللغة عن العرب الفصحاء؛ ورحلوا إلى منازلهم وسمعوا منهم، فقد كان هذا المبدأ السائد عند اللغويين القدامى، مع تمسكهم بأقيستهم اللغوية، فما يتفق منها مع القرآن خرجوه، وما خالفه انتقدوه وردوه¹. على عكس الكوفيين الذين توسعوا في الأخذ والسمع، واعتدوا بالشواذ -أيضاً-، ونظروا إلى القراءات القرآنية باحترام شديد، إيماناً منهم بأن هذه القراءات يحكمها السند².

فهل كانت الكوفة أخف وطأة وأكثر رحمة من البصرة؟ وهل كانت ظاهرة النقد سمة فارقة بالمدرسة البصرية دون الكوفية؟ يذهب الدكتور شعبان صلاح -وهو رأى الباحث أيضاً- يذهب لمقابلة هذا الرأي برأي آخر؛ فليس هناك أي أثر مدرسي في مواقف النحاة من القراءات؛ فصحيح أن بعض نحاة البصرة ردوا قراءات متواترة، إلا أن مواقف البصريين منها لم تكن واحدة: ((وتوقف نفرٌ منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة))³. فالقول الشائع بأن المدرسة الكوفية أقرب إلى القراء، وأكثر تقبلاً للقراءات، لا يعنى أنهم لم ينتقدوها؛ فالكسائي والفرّاء وثعلب، وهم من أعلام مدرسة الكوفة، لهم مواقفهم المخالفة للقراءات، وقبولهم للشاذ لم يكن لمبدأ قبول القراءات، إنما كان تابعاً لرضاهم

¹ ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، مطابع مقهى، الكويت، 1974م، ص47.

² أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، بشير راشد الزعبي، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، ص22.

³ المدارس النحوية، د شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص19.

بالمثال الواحد والاعتداد بالقليل، فتمكنوا وفق ذلك من توجيه القراءات¹. وفي المقابل لم يثبت على جميع البصريين الطعن، فسيبويه وابن السراج ومالهما من مكانة، قل طعنهما في القراءات بالمقارنة مع غيرهم من ناقدتي القراءات من جهة، وعلى ما ضمت كتبهم من شواهد قرآنية كثيرة من جهة أخرى، فلم يكن هناك أثر مدرسي شامل لجميع أعلام المدرستين، أي أنها هي مبادئ عامة اتسمت بها المدراس، ولم تعدم المخالفة.

وأما موقف ابن مجاهد من ظاهرة الانتقاد، فلم يختلف كثيراً عمّن سبقوه؛ فعلى الرغم من أنه أول من سبّ السبعة، وصنّف فيها كتاباً، -مما يوحى لنا قبوله لها- إلا أن كتابه وجّه في مواضع انتقادات مع تأكيد أنه القراءة سنة لا تخالف. ومع وضعه لشروط الأخذ بالقراءة، من تواتر، وموافقة العربية لو بوجه، والرسم العثماني ولو احتمالاً؛ إلا أن مظاهر النقد في كتابه واضحة جلية، وانقسم النقد في كتابه قسمين، نقد للروايات، ونقد للغة؛ فقد أجرى معيار اللغة العربية في القراءة تضعيفاً وتخطئاً. وقد اختلفت وتفاوتت ألفاظه النقدية، بين ما هو صريح بعدم القبول والرد، وما هو مضعّف من غير ردّ. ولعل أكثر الألفاظ الواردة عنده (غلط) و(خطأ). فطبيعتها تؤكد أنه ردّ العديد من القراءات التي انتقدها. وكذلك ألفاظ مثل (لا يجوز)، و(غير جائز)، و(وهم)، و(لحن)، ومنها -أيضاً- ما يوحى بالتضعيف من غير ردّ كـ(رديء)، و-أيضاً- حكمه على بعض القراءات مثل (خلاف ما عليه العامة)، أو (خلاف المعروف عمّن نقلت عنه). وقد عرضتُ بعضاً من القراءات المنتقدة عنده أثناء تتبعنا ظاهرة النقد بشكل موجز في التمهيد، وسيأتي ذكرها بشكل مفصّل.

¹ ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د شعبان صلاح، دار غريب، مصر، 2005، ص 287.

وأشير إلى أن الانتقاد عند ابن مجاهد، انقسم بين انتقاد الرواية وانتقاد اللغة. مما يدل على أنه كان عالماً بالمجالين. وأعلم أن هذا ليس ميداناً أو مجالاً للحديث عن انتقاد الرواية؛ فهي خارج مجالنا، ولها أهلها وباحثوها، إلا أنني أجد لزاماً عليّ التطرق لها والنظر فيها ولو بشكل يسير؛ وذلك لسببين مهمين، الأول: لما كان هدف الباحث من هذه الدراسة النظر في منهجية ابن مجاهد، ومعرفة مدى تأثيره بغيره من العلماء والمدارس، وموقفه من القراءات؛ فإن ذلك يتطلب إماماً واسعاً بكتابه، فلا يمكن إغفال أي أمر يساعد في الوصول للغاية المنشودة. والثاني: وهو الأهم، أن طبيعة كتاب السبعة تتطلب مثل هذا البحث؛ فالمؤلف في أغلب الأحيان كان ينتقد القراءة، ولا يشير إلى موطن الانتقاد، بل يكفي بالحكم، وكثيراً ما كانت القراءة صحيحة لغويّاً، وهذا ما دفع المحقق -رحمه الله- إلى توضيح بعض جوانب الانتقاد في الهامش.

ومن الدلائل على علم ومعرفة ابن مجاهد بالرواية وتخطئة القراءات وفقها؛ ما ذكره عندما تناول قول الله تعالى: {إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ}:(الأعراف:128)، فقد خطأ قراءة الخزاز أحمد بن علي، عن عاصم، فقال في هذا الموضع: ((وأخبرني الخزاز أحمد بن علي، عن هبيرة، عن حفص، عن عاصم: (يُورِثُهَا) مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن حفص التخفيف))¹.

وفي سورة يوسف، ومن قوله تعالى: {الذِّبُّ}:(يوسف:14)، تناول الهمز وتركه؛ فكتب شارحاً اختلاف القراء: ((وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو: أنه لا يهمز وروى ورش عن نافع: أنه لا يهمز، وقال: ابن جمار: أبو جعفر وشيبة ونافع لا يهمزون الذيب، قال أبو بكر: وهذا وهم، إنما هو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمزه، كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم))².

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص292.

² المصدر السابق، ص346.

وبلغت الأحكام النقدية للراوية عنده أكثر من هذا، ففي سورة سليمان، تناول اختلاف القراءة من قوله تعالى: { إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ } (سليمان: 88)، تناول اختلاف القراء بين الياء والتاء في تفعلون، فمنهم من قرأ: (بِمَا يَفْعَلُونَ) بالياء، ومنهم من قرأ: (بِمَا تَفْعَلُونَ)، قال أبو بكر: ((وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط))¹.

وفي عرضه لاختلافات القراء في سورة البقرة، في قوله تعالى: { يُبَيِّنُهَا } (البقرة: 230)، كتب ابن مجاهد: ((حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر، عن عاصم: (نُبَيِّنُهَا)، قال أبو بكر: وهو غلط))². وقد أشار المحقق إلى أصل الخطأ فيها وهو في روايتها عن يحيى بن أبي بكر، وجاءت إشارته في أكثر من موضع يوضح فيه أصل الخطأ عن طريق الرواية³، وكان المحقق حريصاً -أيضاً- في الاستعانة بكتب أخرى تساعد في شرح السبعة، ولما كان حجة الفارسي امتداداً للسبعة؛ أورد رأيه، واعتمد عليه في أن أصل الخطأ مرده الرواية، والقراءة صحيحة ولها وجه في العربية، وجاءت في مواضع عدة⁴.

هذا ما يدعم ما ذهب إليه بعض الدراسات الحديثة⁵، من أن ابن مجاهد، كان مولعاً بانتقاد القراءات وردّها. ويتضح -أيضاً- من عرض المواطن المنتقدة في كتابه ورصدها، أنه لم يعتمد منهجاً واضحاً، فلم يفرق بين انتقاد الرواية وانتقاد اللغة، من ناحية، ولم يبين ماهية الخطأ من ناحية أخرى؛ ففي كثيرٍ من الأحيان يكتفى بالتخطئة، دون توضيح منشأ ذلك أو ميدانه.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 487.

² المصدر السابق، ص 183.

³ ينظر: المصدر السابق، ص (653، 650، 518، 495، 493، 183، 179).

⁴ ينظر: المصدر السابق، ص (646، 479، 467، 3699).

⁵ القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه السبعة عرض ودراسة، د السالم محمد محمود أحمد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، تاريخ النشر: 5/ 12/ 2012م.

المبحث الأول

الانتقاد النحوي

1- علة النَّصْب من قوله تعالى: {وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (البقرة: 117)

قرأ القراء: (فيكون) رفعا، إلا ابن عامر وحده؛ فقد قرأ: (كُنْ فَيَكُونُ) بنصب النون. قال أبو بكر ابن مجاهد: ((وهو غلط))¹، وعدّ قراءته وهما في موضع سورة آل عمران، وخطأ في موضع سورة مريم، وسكت عن آيتي النحل ويس².

ولم يبين ابن مجاهد منشأ الغلط في قراءة ابن عامر، ولعله يعود لأمرين كما ذكر السمين الحلبي، فقال: ((وأكثر ما أجابوا بأنّ هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصحّ لوجهين: أنّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخير نحو: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرّحمن}، والثاني أنّ من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاء نحو: «أنتني فأكرمك»، تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وههنا لا يصح ذلك إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيتحدّ فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما إلا يلزم أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال))³.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 169،

² ينظر: المصدر السابق: في السور: آل عمران ص 206، النحل ص 373، مريم ص 409، يس ص 544.

³ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج 2، ص 89، 90.

وقد كتب سيبويه في كتابه: ((وقال -عزّ وجل-: {فلا تكفر فيتعلمون} فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالوا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون، ومثله: {كن فيكون}، كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون))¹

واستشهد سيبويه من النص القرآني على مجيء الفعل المضارع مرفوعاً لأن الفاء ليست للسببية، فتوجيه سيبويه للرفع قائم على أن الفاء عطفت (يتعلمون) على الفعل (كفروا) في قوله تعالى: {ولكن الشياطين كفروا}، ويصح الرفع على الاستئناف، ويصح أن يكون عطفاً على (يعلمان)². وأجاز النصب في الواجب في الشعر اضطراراً، وضعفه في الكلام واستشهد بقول الشاعر³، وهو المغيرة بن جبناء بن عمرو الحنظلي

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحاً⁴

(فأستريحاً) في قول الشاعر، جاء منصوباً بأن المضمر بعد فاء السببية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قال الفراء فيها: ((وقوله: {فإنما يقولُ لهُ كُنْ فيكونُ}، رفع ولا يكون نصب، إنما هي مردودة على {يقولُ}، (فإنما يقول فيكون)، وكذلك قوله: {ويومَ يقولُ كُنْ فيكونُ قوله الحق} رفع

¹ الكتاب، سيبويه، ج3، ص39، 38.

² الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء، د تهاني بنت محمد سليم الصفدي، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد21، 1436 هـ، ص412.

³ الكتاب، سيبويه، ج3، ص39.

⁴ البيت من بحر الوافر، نسبة البغدادي للمغيرة، ينظر: خزائن الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، ج3، ص600، واستشهد به ابن جني في المحتسب غير منسوب، ج1، ص197، وورد في الأصول، ابن السراج، ج2، ص183.

لا غير، وأما التي في النحل: { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } فإنها نصب، وكذلك التي في يس نصبٌ لأنها مردودة على فعل قد نصب بأن¹

أما المبرد فقد منع النصب في غير آيتي النحل ويس، إذ قال: ((النصب ههنا محال؛ لأنه لم يجعل "فيكون" جوابًا، هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط، إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، و"كن" حكاية))²

ووافق الفارسيّ ابن مجاهد في الرفع: ((وأما قوله كُنْ، إن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير يَكُونُ فيكون وقد قالوا: أكرم يزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدا، فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل، ومما يدل على امتناع النصب في قوله: {فيكونُ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء، ويدل على ذلك أنه

يؤول في المعنى إليه، ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيك، فلا يجوز: اذهب فتذهب، لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد))³، ووافق سيبويه في تضعيف قراءة ابن عامر ولم يُخطئها: ((إلا ما روي عن ابن عامر وهو الضعف بحيث رأيت، فالوجه في {يكونُ} الرفع))⁴

¹ معاني القرآن، الفراء، ج1، ص74،75.

² المقتضب، المبرد، ج2، ص18.

³ الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج2، ص205.

⁴ المصدر السابق، ج2، ص207.

وضَعَف مكي قراءة ابن عامر: ((فوجه النصب مُشكل ضعيف، وذلك أنه جعله جواباً بالفاء للفظ "كن"، إذا كان لفظه لفظ أمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف، لأن "كن" ليس بأمر، إنما معناه الخبر))¹

ولم تعدم قراءة ابن عامر من ينتصر لها، ويذكر أن تغليطها غلط، كأبي الحسن السخاوي، إذ قال: ((فهذا التغليط لا وجه له؛ مع أن ما أنكروه من كونه أمراً من قيل أنه لا بد من مأمور، والمأمور هنا إن كان موجوداً، فلا معنى لأمره بالكون، وإن كان معدوماً فلا يُومر؛ قد أُجيبوا عنه بأنه مخصوص في موجود))²

وأبو حيان الأندلسي: ((وهذا خطأ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بانها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر عن كتاب الله تعالى))³

يتضح أن ابن مجاهد خطأ قراءة ابن عامر في سور البقرة، وآل عمران، ومريم، وسكت في سورتي النحل ويس، فقد جاءت الآيتان مسبوقتان فيهما بفعل مضارع منصوب وهما قوله تعالى: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (النحل 40)، وقوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (يس 82)، من قراءة ابن عامر والكسائي، وسبب سكوته واضح جلي، لأنهما سبقتنا بفعل مضارع منصوب بأن الناصبة، وأظن أنه خطأ القراءات في سور أخرى، لأن {كن} وإن كانت بلفظ الأمر فهي على الخبر، و-أيضاً- لانعدام شرط

¹ الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج 2، ص 261.

² فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، ج 3، ص 662.

³ البحر المحيط، أبو حيان، ج 1، ص 366.

الجزاء والتغاير، وهو مذهب الكوفيين، قال صاحب الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينصب بالخلاف؛ وقالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالف لما قبله. ألا ترى أنك إذا قلت: "إيتنا فنكرمك" لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت "لا تتقطع عنا فنجفوك" لم يكن الجواب نهياً))¹.

من السابق، يتضح أن ابن مجاهد خطأ قراءة ابن عامر. وهو بذلك أقرب إلى منهج الكوفيين. فلما ذهبوا إلى نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وفي الآية الكريمة: {وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (البقرة: 117)، وُجد اللفظ بصورة أمر؛ وليس أمراً، لذلك قام ابن مجاهد بتخطئة القراءة.

2- علة منع الخفض من قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ}: (آل عمران: 97)

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر: {حِجُّ الْبَيْتِ}، بفتح الحاء². وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: {حِجُّ الْبَيْتِ}، بسكر الحاء، وقال حفص عن عاصم: الحِجُّ الاسم، والحِجُّ الفعل، قال أبو بكر: ((وهذا غلط، إنما الحِجُّ بالفتح الفعل والحِجُّ الاسم بالكسر))³.

¹ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص454.

² السبعة، ابن مجاهد، ص214، المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص168.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص214.

غلط ابن مجاهد قراءة حفص عن عاصم، وكتب المحقق - رحمه الله - ما يريد ابن مجاهد، وهو أن الحج بالفتح المصدر من حج، والحج بالكسر من النهوض بشعائر الحج، وهما لغتان في الكلمة¹.

ويرى سيبويه أن الحج بكسر الحاء مصدر. وقد تناول المصادر في حديثه عن بناء الأفعال، فقال فيه: ((وقالوا: لعب، يلعب، لعبا، وضحك يضحك ضحكاً كما قالوا الحلف، وقالوا: حج حجاً، كما قالوا: ذكر ذكرًا))².

وعند الزجاج الأصل الفتح: ((يقرأ بفتح الحاء وكسر الحاء والأصل الفتح: يقال: حجبت الشيء، أحجه حجاً إذا قصدته، والحج اسم العمل بكسر الحاء))³، وتقرأ بالفتح على المصدر عند الأزهري: ((حججت حجاً))، وبكسر الحاء: عمل السنة⁴.

ووافقت المعاجم كتب القراءات؛ في أنهما لغتان. يقول ابن دريد في جمهرته: ((والحج: مصدر حج البيت يحج حجاً، والحج بكسر الحاء: الحجج لغة نجدية⁵. قال جرير:

وكان عافية النسور عليهم
حجج بأسفل ذي المجاز نزول⁶

¹ المصدر السابق، ص 214.

² الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 10.

³ معاني القرآن، الزجاج، ج 1، ص 447.

⁴ معاني القراءات، الأزهري، ج 1، ص 269.

⁵ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1987م، ج 1، ص 86.

⁶ البيت من بحر الكامل، ديوان جرير، د عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط 1، 1997م، ص 390، من شواهد التفسير البسيط، الشافعي، ج 1، ص 333، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص المالكي، ج 3، ص 538.

والشاهد في البيت قوله (حج) بضم الحاء، والمشهور في رواية البيت: حجّ بالكسر، وهو

اسمُ الحاج¹.

وجاء عند الفارسيّ: ((فالحجج اسم السنين كما قدمه. وقولهم: حجّ في الحجّاج يجوز أن

يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر، فيكون كزور وعدل، ويجوز أن يكون اسماً صيغ

للجمع كقوم ورهط))². وعند أبي مريم لغتان: ((وهما لغتان؛ الحج كالرد والحج كالذكر،

وكلاهما مصدر، وقيل: إن الكسر فيه لغة نجد، والفتح لغة أهل العالية))³.

ولم تختلف بقية المصادر كثيراً عما سبق، فلم أفر في بحثي على تخطئة لهذه القراءة إلا

عند ابن مجاهد؛ فمعرفة لهجات العرب من أهم الأمور الواجب توافرها في الباحثين والمشتغلين

بالقرآن الكريم.

3- حذف النون من قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ وَلَئِن رُدَّ

بِأَسْنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾: (يوسف: 110)

قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء.

وقرأ الباقر: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ﴾ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة وتخفيف الجيم وسكون

الياء⁴.

قال أبو بكر: ((وروى نصر بن علي عن أبيه، عن أبي عمرو: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ﴾، يدغم.

قال أبو بكر: وهذا غلط في قوله يدغم، ليس هذا موضعاً يدغم فيه، إنما أراد أنها محذوفة النون

الثانية في الكتاب، وهي في اللفظ بنونين: الأولى متحركة والثانية ساكنة والساكن لا يدغم فيه

¹ لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص226.

² الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج3، ص71.

³ الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ج2، ص243.

⁴ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص352، المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص248.

متحرك، وكذلك النون لا تدغم في الجيم، فمن قال يدغم فهو غلط، ولكنها حُذفت من الكتاب أعنى النون الثانية؛ لأنها ساكنة، وتخرج من الأنف، فحُذفت من الكتاب وهي في اللفظ مثبتة¹. وجاء مثله في سورة الأنبياء، قال تعالى: {وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ}:(88)؛ فقال فيها: ((وروى عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: {نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ}، قالوا: مدغمة وهو وهم، لا يجوز ههنا الإدغام؛ لأنّ النون الأولى متحركة والثانية ساكنة. والنون لا تُدغم في الجيم، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فهو غلط))².

خطأ ابن مجاهد قراءة أبي عمرو بن العلاء في سورتَي يوسف والأنبياء؛ لإدغامه النون الأولى في الثانية وهو موضع لا يجوز فيه الإدغام بحسب ابن مجاهد؛ بل الحذف. والنون في سورة يوسف تخرج من الأنف، وفي سورة الأنبياء تخرج من الخياشيم، والقراء يقرؤونها بنونين، وجاءت بنون واحدة في الرسم في الموضعين، بإجماع علماء الرسم³. للقراءة بعدان؛ صوتي ونحوي، فأبن مجاهد أنكر الإدغام في تعليقه. وقال: إنها على الحذف أو الإخفاء في سورة الأنبياء، وقوله تعالى: {الْمُؤْمِنِينَ} على ما لم يسم فاعله⁴.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص352.

² المصدر السابق، ص430.

³ دليل الحيران على مورد الظمان، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المالكي، دار الحديث، القاهرة، ص172.

⁴ وجه ابن مجاهد القراءة على صيغة المبني للمجهول، وهذا من الصعب لأن كلمة المؤمنين منصوبة، وليست مرفوعة، ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص430.

قال الفراء إنها كُتبت بنون واحدة، والقراء يقرؤونها بنونين، لأن الساكنة لا تظهر على اللسان: ((أما الذين قرؤا بنونين فإن النون الثانية، تخفى ولا تخرج من موضع الأولى، فلما خفيت حذفت))¹.

وفي سورة الأنبياء احتج الفراء لقراءة عاصم معللا لها: ((...كأنه احتمال اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك لأن ما لم يسم فاعلة إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر في نُجِّي فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيِّداً، ثم تُكنى عن الضرب فنقول: ضُربُ زيِّداً وكذلك نُجِّي النجاءُ المؤمنين))².

وكتب الزجاجُ في معانيه، أن من قرأ (فَنَجِّي)، كانت قراءته على الاستقبال؛ فالنون الأولى نون استقبال، ومن قرأ (فَنَجِّي) بإسكان الياء؛ حذف النون الثانية؛ لاجتماع نونين، كما تقول: أنت تَبَيَّنَ هذا الأمرَ، تريد تَبَيَّنَ، ومن قرأ (فَنَجَا مَن نَشَاءُ)، فهو معطوف على قوله: جاءهم نصرنا فنجا من نشاء على لفظ الماضي، ومن قرأ (فَنَجِّي مَن نَشَاءُ)، فعلى ما لم يسم فاعله³.

وأما في حديثه عن سورة الأنبياء، فقد ردَّ الزجاج ما ذهب إليه الفراء في قراءة عاصم: {نُجِّي المؤمنين}، دون أن يشير إليه، وقال معلِّقاً: ((..ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأن ما لا يُسمَّى فاعله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم: نُجِّي النجاءُ المؤمنين،

¹ معاني القرآن، الفراء، ج2، ص56.

² المصدر السابق، ج2، ص210.

³ ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص132، 133.

وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضَرْبُ زيدًا، تريد ضرب الضرب زيدًا؛ لأنك إذا

قلتَ ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضُرِبَ ضَرْبًا، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل))¹.

وردّ ابن جنّي على رأي الفراء: ((وأما قراءة من قرأ: (وكذلك نُجّي المؤمنين) فليس

على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح؛ لأنه عندنا على حذف إحدى

نوني (نُجّي) كما حُذِفَ حرف المضارعة في قوله سبحانه: (تذكرون) أي تتذكرون، ويشهد -

أيضًا - لك سكون لام (نُجّي) ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام إلا في الضرورة وعليه قول المثقّب

العبدّي:

لمن طُعُنَ تطالِعُ من ضَبِيبٍ فما خَرَجَتْ من الوادي لِحِينٍ²

أي تتطالع؛ فحذف الثانية))³.

وحاول مكّي الاحتجاج للقراءة: ((وكان يجبُ أن يفتح الياء؛ لأنه فعلٌ ماضٍ لم يسمَّ

فاعله، ويجب أن ترفع المؤمنين على هذه القراءة؛ لأنّ (المؤمنين) منصوبٌ على المفعولية فهو

أولى بالنيابة عن الفاعل، وعند عدم وجود المفعول به ينوب المصدر أو الظرف المختص أو

الجار والمجرور كقولك: سيرَ بي، وسيرَ اليوم، وسيرَ المسير))⁴.

أخلص مما سبق إلى أنّ ابن مجاهد يخطئ التعليل أكثر من القراءة، فقله تعالى:

{فَنُجِّيْ}، لا يجوز فيه الإدغام بل الحذف، والأولى أن تكون بنونين ولكنها جاءت في الخط بنون

¹ معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص403.

² البيت من بحر الوافر، ديوان المثقّب العبدّي، شرح حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، 1971م، ص142، ينظر: المفصليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ص288.

³ الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص399.

⁴ مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، ج2، ص482، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص324.

واحدة على الإخفاء وليس على الحذف، أما في توجيه ابن مجاهد لقوله تعالى: {المؤمنين} على ما لم يسم فاعله؛ فمن الصعب توجيه هذه القراءة على صيغة المبني المجهول؛ لأن كلمة المؤمنين بعدها منصوبة وليست مرفوعة.

4- كسر الميم: {ثم} من قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ آتُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى} (طه:64)

قرأ السبعة: {ثم آتوا} بفتح الميم، وهمزة مقطوعة بعد الألف، وفي رواية عن عبيد بن شبل عن ابن كثير: {ثم آتوا} بكسر الميم، بغير همز ثم يأتي بالياء¹. قال ابن مجاهد: ((وهذا غلط؛ لأنه كسر الميم من "ثم" وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، إنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلفت الهمزة))². جاء حكم ابن مجاهد بتغليب القراءة على كسر الميم من "ثم"، في قراءة ابن كثير عن بن شبل، فليس لها قياس والأصل في الميم الفتح.

قال أبو علي الفارسي: ((وهذا غلط، لا تكسر الميم من ثم، وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم، وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: {ثم آتوا}، مفتوحة الميم وبعدها ياء، وهذا هو الصواب))³.

وافق الفارسي ابن مجاهد في الحكم والعلّة، ولعلمهم أشاروا إلى أن منشأ الغلط في هذه القراءة قائم على الأداء؛ ولا وجه لابن كثير في كسر ميم "ثم"، وهي شاذة. وذهب الأزهرى

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص420.

² المصدر السابق، ص420.

³ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص233.

لتضعيف القراءة: ((أما ما روى خلف عن عبيد، عن شبل (ثمَّ إيتوا) بكسر الميم وقطع الألف فهو وهم؛ لأن معنى(آتوا): أعطوا، ولا معنى له ها هنا))¹.

ويرى ابن خالويه العكس، وأنَّ كسر الميم من لغات العرب: ((وله عندي وجه، وذلك أنَّ حركة الميم في ثم تكسر لالتقاء الساكنين، والعرب تجيز في مثل هذا نحو فُظَّ وُثَّمَّ ومُدَّ وُغُضَّ وزُرَّ عليك قميصك ثلاثة أوجه:

مُدَّ، ومُدُّ، ومُدُّ قال الشاعر، وهو جرير:

فغُضَّ الطرف إنَّك من نُمَيْرٍ فلا كَعَبًا بَلَغْتَ ولا كِلاباً²

روى: (غُضُّ)، و(غُضُّ)، و(غُضُّ)، فكذلك لو قرئ، (ثُمَّ)، و(ثُمَّ)، و(ثُمَّ)، لكان صواباً، كما قرئ (أَفَّ) و(أَفَّ) و(أَفُّ)³.

ونجد أبا حيان الأندلسي يعرض مختلف الآراء في هذا الموضوع، دون أن ينتصر لرأي من الآراء أو يلمح إلى تبني الآخر، فيقول: ((قال أبو علي وهذا غلط ولا وجه لكسر الميم من ثم، وقال صاحب اللوامع: وذلك لالتقاء الساكنين كما كانت الفتحة في العامة كذلك))⁴.

هذه جُلُّ آراء العلماء الذين تطرقوا إلى قراءة ابن كثير في هذا الموضوع. فمنهم من وافق ابن مجاهد كأبي علي والأزهري، وابن خالويه نصرَ القراءة، وخرَّج لها وجهاً؛ بأنَّ الميم كُسرَتْ لالتقاء الساكنين، وأنه من لغات العرب، وله وجه في ذلك.

¹ معاني القراءات، الأزهري، ج2، ص153.

² البيت من بحر الوافر، ديوان جرير، د عمر فاروق الطباع، ص9، ورد من الشواهد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص40، وخزانة الأدب، للبغدادي، ج1، ص34، شرح شواهد المغني، السيوطي، ص258.

³ إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص41.

⁴ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج7، ص351.

ونجد أن الميم متحركة بالأصل؛ فحقها الفتح، وجاءت تخطئة ابن مجاهد؛ لأنها قرئت على الكسر، فما ذهب إليه ابن خالويه في رأيه لا يستقيم، أما حديثه أنها كانت لهجة من لهجات العرب، فهو كلام عام لا يقيم الحجة، أما كان أولى بأصحاب كتب الاحتجاج عند استشهادهم بالمنظوم والمنثور. أما كان أولى لهم وللدارسين ذكر القبيلة أو الشاعر محل الاستشهاد؛ حتى يزال اللبس، مع أنّ الاحتجاج وزمانه ومكانه وأركانه، لا يحظى بإجماع النحاة. والخلاف بين المدارس فيه لا يخفى على أحد؛ بين التوسع والحذر، والأخذ والرد. ونخلص مما تقدم؛ أنّ القراءة شاذة وليست متواترة، ولم يجد الباحث في كتب الاحتجاج من احتج لها، عدا ابن خالويه، والكسر على غير قياس باللغة.

5- كسر لام الأمر من قوله تعالى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ}: (النور: 31)

قال ابن مجاهد: ((روى عباس بن الفضل عن أبي عمرو: {وَلْيَضْرِبْنَ} على معنى كي. قال أبو بكر: ولا أدري ما هذا، والباقون: {وَلْيَضْرِبْنَ}، على الأمر ساكنة اللام))¹. يحمل النص انتقاداً لقراءة أبي عمرو بن العلاء: {وَلْيَضْرِبْنَ}، ويدل -أيضاً- أن الأمر أشكل عليه؛ لوجود اللام مكسورة وقبلها واو.

وكتب المحقق -رحمه الله- في الهامش، أنّ ابن مجاهد يريد لا وجه لأن تُقرأ الآية بلام كي التعليلية الناصبة؛ لأنّ قبلها أوامر ونواهي، فهي لام الأمر². وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه،

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 454.

² ينظر: المصدر السابق، ص 454.

فهي لام الأمر عنده على معنى (كي)، وكُسرت اللام على الأصل¹. قال أبو علي الفارسي شارحاً هذه القراءة: ((تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بعد؛ لأنه ليس المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: (قل للمؤمنين يغضوا)، و(قل للمؤمنات يغضضن)، و(ليضربن بخرهن على جيوبهن ولا يبيدين زينتهن). فهذا كله على الأمر والنهي، والمراد: مرهم بهذه الأشياء، فإن كسر أبو عمرو اللام في (وليضربن)، فإنما كسرهما؛ لأن أصل هذه اللام الكسر في نحو: ليذهب زيد. كما أن أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضم، وإنما تسكن مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بعضد وكتف، ونحو ذلك))².

ويرى أبو منصور الأزهري، أن هذه اللام مكسورة على الأصل: ((روى عباس عن أبي عمرو (وليضربن) بكسر اللام؛ يجعلها لام كي، ومن قرأ بالكسر فلأن اللام في الأصل مكسورة قبل دخول الواو عليها))³.

وذهب ابن عطية -أيضاً- أنها على الأصل: ((وقرأ أبو عمر في رواية عباس (ليضربن) بكسر اللام على الأصل؛ لأن أصل لام الأمر الكسر في (ليذهب وليضرب)، وإنما تسكينها كتسكين عضد وفخذ))⁴.

جاءت لام الأمر مكسورة في اختلاف القراء بغير هذا الموضع؛ فمثلاً في سورة الحج، والنص هنا من كتاب السبعة: ((وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (ثُمَّ لِيَقْطَعْ)، (ثُمَّ لِيَقْضُوا)، مكسورتي اللام، وزاد ابن عامر: (وَلِيُوفُوا)، (وَلِيُطَوِّفُوا) بكسر لام الأمر في الأربعة الأحرف))⁵.

¹ ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص104

² الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص317،318

³ معاني القراءات، الأزهري، ج2، ص206

⁴ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج4، ص178

⁵ السبعة، ابن مجاهد، ص434

ولم يعترض على كسرها في هذا الموضع، ويرى الباحث أنها قد تكون أشكلت على ابن مجاهد؛ فظن أنها لام التعليل الناصبة، فأنكر كسرها، ويقوي هذا الرأي، أنه فسر معناها على كي، ولام التعليل تأتي بهذا المعنى عند النحاة جمعياً؛ قال الزجاجي: ((اعلم أن لام كي تتصل بالأفعال المستقبلية وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار (أن) وعند الكوفيين اللام بنفسها ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبين متضمنة معنى كي))¹. وهذا ما عليه رأى العلماء، وهو الأقوى في تفسير نص ابن مجاهد؛ فوجود (كي) بالنص دل على توهمه بأنها لام التعليل الناصبة. يقول ابن الأنباري: ((فإن لام الجر التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة، غير لام الأمر، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لا بد من أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، نحو: جئتكم لتقوم وما أشبه ذلك، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها، ألا ترى أنك تقول: ليقم زيد وليذهب عمرو، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل، فبان الفرق بينهما والله أعلم))².

ولما كانت لام الأمر تأتي على أكثر من حركة، فلا يُقدم القول إن ابن مجاهد قصد إنكار حركة الكسر في رواية عباس بن الفضل. وهو ضعيف بالنظر إلى السياق؛ فهي لا تحمل معنى كي؛ إلا أنها تحمل وجهاً بالعربية؛ فسيبويه يعلل تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء بكثرة الاستعمال، فكتب في معرض حديثه عن تسكين الحروف استخفافاً، ولكثرة استعمالها:

¹ اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط—2، 1985م، ص66.

² الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج2، ص579.

((وَفَعَلُوا بِالْأَمْرِ مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ

(هُوَ-هِيَ) فِي أَنَّهَا لَا يَلْفِظُ بِهَا إِلَّا مَعَ مَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فَلْيَنْظُرْ، وَلْيَضْرِبْ))¹.

وَحَكَى الْفَرَّاءُ أَنَّ فَتْحَهَا لُغَةٌ عَنِ بَنِي سَلِيمٍ²، وَبِحَسَبِ الْمُرَادِيِّ فِي تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ

وَالْمَسَالِكِ فَإِنَّ تَسْكِينَهَا أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيكِهَا: ((يَجُوزُ تَسْكِينُ لَامِ الطَّلَبِ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ،

وَتَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيكِهَا))³.

وَيُرَى -أَيْضًا- أَنَّ السُّكُونَ هُوَ الْأَصْلُ: ((وَرَدَهُ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِجْرَاءٌ مُنْفَصِلٌ مُجْرَى

مُتَّصِلٌ، وَمِثْلُهُ لَا يَكَادُ يَوْجَدُ مَعَ قَلْتِهِ إِلَّا فِي الْإِضْطِرَارِ، وَهُوَ عِنْدَ رَجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ لِهَذَا

الْلامِ الْأَصَالَةَ فِي السُّكُونِ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مُشْتَرِكٌ، وَهُوَ كَوْنُ السُّكُونِ مُقَدِّمًا عَلَى الْحَرَكَةِ،

وَالثَّانِي: مُخْتَصٌّ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ لَفْظُهَا مُشَاكِلًا لِعَمَلِهَا كَمَا فَعَلَ بِيَاءُ الْجُرِّ))⁴.

أَخْلَصَ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ إِلَى أَنَّ الرَّأْيَ الْقَرِيبَ الرَّاجِحُ؛ هُوَ أَنَّ الْأَمْرَ أَشْكَلٌ عَلَى ابْنِ مَجَاهِدٍ،

فَظَنَّ أَنَّهَا لَامُ التَّعْلِيلِ النَّاصِبَةِ، وَهِيَ لَامُ الْأَمْرِ كَمَا مَرَّ. وَكَمَا ذَهَبَ الْمُعَاصِرُونَ مِثْلَ مُحَمَّدِ عَبْدِ

الْخَالِقِ عَظِيمَةَ⁵، وَيُدْعَمُ هَذَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرَهُ بِأَنَّهَا لَامٌ عَلَى مَعْنَى كَيْ، مَعَ تَوَالِي الْأَوْامِرِ

وَالنَّوَاهِي فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ، مِمَّا يَعِدُّ دَلِيلًا آخَرَ عَلَى أَنَّهَا لَامُ الْأَمْرِ.

¹ الكتاب، سيبويه، ج4، ص152،151.

² ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج1، ص285.

³ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي، ج3، ص1268.

⁴ المصدر السابق، ج3، ص1268.

⁵ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، ج11، ص337.

6- عله منع إسكان الهمزة: {سبأ}، والقول في صرفها من منعه من قوله تعالى: {فَمَكَتْ غَيْرَ

بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنِيًّا يَقِينٌ: (النمل: 22)

قال ابن مجاهد: ((فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: {من سبأ}، غير مجرأة، هذه رواية البيزي. وقرأت على قنبل عن النبال: {من سبأ بنياً}، ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: {لسبأ في مسكنهم}، وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي زيد، عن شبل عن ابن كثير، وهو وهم والصواب رواية البيزي: {من سبأ} مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وكذلك: {لسبأ} في سورة سبأ))¹.
يكمن الاختلاف بين القراء في سورتي النمل وسبأ؛ حول صرف (سبأ) والعلّة لعدم صرفها، ويتضح أن ابن مجاهد وهم من أسكن الهمزة في (سبأ)، والصواب عنده على الفتح كما هي براوية البيزي.

ويذكر سيبويه في كتابه أن (سبأ) تعد قبيلة مرة وحياً مرة أخرى: ((فأما ثمود وسبأ، فهما مرةً للقبيلتين، ومرةً للحيين، وكثرتهما سواء، وقال تعالى: ((وعادًا وثمودًا))، وقال تعالى: ((ألا إن ثمودًا كفروا ربهم)) وقال: ((وآيتنا ثمود الناقة مبصرة))، وقال: ((وأما ثمود فهديناهاهم))². ويرى سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء منع صرف (سبأ)؛ لأنه جعلها اسم قبيلة³، ومنه قول الشاعر؛ وهو النابغة الجعدي:

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يئنون من دُونِ سَيْلِهَا العَرَمَا⁴

وإذا كانت (سبأ) حياً فهي مصروفة -أيضاً-، ومنه ما جاء عند النابغة الجعدي نفسه:

أَضَحَتْ يُنْفِرُهَا الولدانُ مِنْ سَبَا كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دُفْيِهَا دَحَارِيحُ⁵

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 480.

² الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 252، 253.

³ ينظر: المصدر السابق، ج 3، ص 253.

⁴ البيت من بحر المنسرح، ديوان النابغة الجعدي، د واضح الصمد، دار صادر، ط 1، 1998م، ص 149، ومن شواهد الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج 2، ص 410.

⁵ البيت من بحر البسيط، المصدر السابق، ص 50، ومن شواهد الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 253.

ونقل الفراء في معانيه، معنى سبأ أنه اسم رجل فأجازوا الإجراء، أو اسماً لجبل، وينقل عن أبي عمرو بن العلاء سبب عدم إجرائه لعدم معرفته باسم سبأ؛ كتب الفراء: ((وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو عنه فقال: لست أدري ما هو، وقد ذهب مذهباً إذ لم يدُر ما هو؛ لأن العرب إذا سمّت بالاسم المجهول تركوا إجراؤه كما قال الأعشى:

وتُدْفِنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا¹

فكانه جهل الككبب، وسمعت أبا السقاح السلولي يقول: هذا أبو صعُرور قد جاء، فلم يُجره لأنه ليس من عادتهم في التسمية، قال الفراء: الصعورور شبيهه بالصمغ))²، وذهب الزجاج إلى تخطئة من قال إن (سبأ) اسم رجل؛ لأن (سبأ) هي مدينة تعرف (بمأرب) من اليمن وبينها وبين صنعاء ثلاثة أيام³، ووافق أبو جعفر النحاس سيوييه؛ في صرفها إن دلّت على الحي، ومنعه عند دلالتها على القبيلة، لعلتين؛ التأنيث والعلمية⁴

وبين الإجراء ومنعه؛ يوافق مكي ابن مجاهد في انتقاد قراءة السكون؛ ويضعفها: ((ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقف وقيل أسكن لتوالي سبع حركات استخفافاً وهو بعيد كله))⁵.

وقراءة السكون ثابتة عند ابن كثير؛ ولا يمكن استبعادها⁶، فقد تواتر نقلها عنه، هذا ما وجدناه في كتب التواتر، وألمح أبو مريم الشيرازي إلى غير ذلك؛ معللاً قراءة الهمز بأنها من توهم الراوي: ((والوجه أن يكون بين بين على ما ذكرنا في تخفيف الهمز، لكن الراوي لم يُؤدّه

¹ البيت من بحر الطويل، ديوان الأعشى الكبير، (محمد حسين)، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ص113.

² معاني القرآن، الفراء، ج2، ص289،290.

³ معاني القرآن، الزجاج، ج4، ص114.

⁴ ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ج3، ص141.

⁵ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج2، ص533.

⁶ ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، ص331.

كما وجب، فقرأ بإسكان الهمزة، فإن تخفيف الهمز في مثله هو أن تجعل بين بين، ولا يكون بأن تُسكَّن¹)).

واحتج لها ابن خالويه: ((والحجة لمن أسكن الهمزة: أنه يقول: هذا اسم مؤنث، وهو أثقل من المذكر، ومعرفة، وهو أثقل من النكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل، فلما اجتمع في الاسم ما ذكرناه من الثقل خفف بالإسكان²)).

ويذهب أبو عمرو الداني إلى أن الإسكان على نية الوقف، وأجرى الوصل مجراه، ولم يخطئ القراءة³، ويتضح أن العلم المؤنث الدال على القبيلة فيه لغتان: الأولى تمنعه من الصرف، والثانية تجيز صرفه. فقد ورد في القراءات المتواترة من صرف: (ثمود) و(عاد)، واختلاف النحاة في توجيه القراءات؛ فمن صرف فلأنه اسم للأب أو للحي، ومن منع فلأنه اسم للقبيلة: ((فأما ثمود وسبأ، فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء⁴)).

فصرف العلم المؤنث الدال على اسم القبيلة يمثل لغة فصيحة من لغات العرب⁵. ويؤكد ذلك ما ذكره النحاة: ((وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة⁶))، وقد حكى هذه اللغة الأخفش والكسائي⁷.

¹ الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو مريم الشيرازي، ص 642.

² الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 270.

³ ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ص 167.

⁴ الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 252، 253.

⁵ ينظر: صرف الممنوع من الصرف، صالح فليح زعل المذهبان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، أيار، 2010م، ص 54.

⁶ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م، ج 3، ص 375.

⁷ المصدر السابق، ج 3، ص 375.

هذه أهم الحجج التي وقفتُ عليها في تطوافي بين الكتب؛ وأغلب العلماء تباحثوا في علل
الصراف وعدمه، ولم يتعرض لقراءة الإسكان إلا القليل منهم، نقدًا كان أم توجيهًا، ويمكننا
حصص الآراء فيما تقدم عرضه، فمن احتج كانت حجته على الوقف، أو توهم القارئ، ومن انتقد
لأنها على غير قياس.

المبحث الثاني

انتقاد القراءات صرفاً وصوتاً

1- علة منع كسر الهاء والهمز، من قوله تعالى: {قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ}: (البقرة: 33)

قرأ الجميع: {أَنْبِئْهُمْ} بالهمز وضم الهاء¹، وجاء في السبعة ان ابن عامر قرأ في رواية ابن ذكوان: {أَنْبِئْهُمْ} بالهمز وكسر الهاء. قال ابن مجاهد: ((وزعم الأخفش، عن ابن ذكوان بإسناده، عن يحيى بن الحارث، عن ابن عامر: {أَنْبِئْهُمْ} مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإيهم))². ورويت عن ابن عباس بالهمز وكسر الهاء: {أَنْبِئْهُمْ}³.

ورد ابن مجاهد قراءة ابن عامر عن ابن ذكوان وخطأها، وأشار إلى عدم جواز اجتماع الكسر مع الهمز، وجاء مثله -أيضاً- في قوله تعالى: {أَرْجِهْ وَأَخَاهُ} (الأعراف: 111)، قال ابن مجاهد: ((وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: {أَرْجِئْهُ}، بالهمز وكسر الهاء. وقول ابن ذكوان هذا وهم؛ لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمزة فلا))⁴.

فعلة المنع في الآيتين واحدة؛ فلا يجوز كسر الهاء الضمير وقبلها همزة ساكنة، وقد حكم بالخطأ في: {أَنْبِئْهُمْ}، والوهم في: {أَرْجِئْهُ}. وقد وردت هذه اللغة عند سيبويه، وهي من لغات العرب: ((واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: منهم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة، وإذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنك قد تجري

¹ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، الذاني، ص 391.

² السبعة، ابن مجاهد، ص 154.

³ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج 1، ص 240.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص 288.

على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة¹، كذلك يوردُ أبو زيد الأنصاري حكايةً في كتابه لرجلٍ من بني وائل قال: ((أخذت هذا منه يا فتى، ومنهما، ومنهمي، فكسر الاسم المضمّر في الإدراج والوقف))².

وقد خطأ الفراء الكوفي هذه القراءة: ((إن همزت قلت أنبئهم ولم يجر كسر الهاء والميم؛ لأنها همزة وليست بياء فتصير مثل (عليهم)، وإن ألقيت الهمزة فأثبت الياء أو لم تثبتها جاز رفع (هم) وكسرها على ما وصفت لك في: عليهم))³.

وضَعَف الأَخْفَش هذه اللغة: ((وذلك قبيح ولا يكاد يعرف، وهي لغة لبكر بن وائل سمعناها من بعضهم))⁴. وفي الحجة قال الفارسي: ((وجه قراءة من قرأ أنبئهم فكسر الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فإن لكسرة الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم، أحدهما: أنه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للاتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين))⁵.

والوجه الآخر الذي يراه الفارسي: ((أنه لم يعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء، فكأن الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت الهاء كسرت، نحو: به، ويكون تركهم الاعتداد، في: أنبئهم)، بالسكون كتركهم الاعتداد به في قولهم: وهو ابن عمي دنيان وقنية))⁶.

¹ الكتاب، سيبويه، ج4، ص196.

² النوار في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، ص472.

³ معاني القرآن، الفراء، ج1، ص26.

⁴ معاني القرآن، الأَخْفَش ج1، ص30.

⁵ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2، ص11.

⁶ المصدر السابق، ج2، ص11،12.

ويرى في رواية ابن ذكوان: {أرجئة}، عكس ما يراه في قوله: {أنبئهم}، مع أن علة المنع في الموقعين واحدة. ويرى عدم جواز كسر الهاء مع الهمز، وفصل في ذلك معللاً: ((كسر الهاء مع الهمز غلط، لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ولو خففت الهمزة فقلبها ياء فقال: أرجيه، فكسر الهاء، لم يستقم؛ لأنّ هذه الياء في تقدير الهمزة؛ فكما لم يدغم نحو: رؤيا، إذا خففت الهمزة؛ لأنّ الواو في تقدير الهمز، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز))¹.

وسأضع نصاً لأبي الفتح ابن جني يبيّن هذه المسألة؛ وهل يُعد الساكن حاجزاً حصيناً لديهم؛ يقول ابن جني: ((والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلاً، وكان كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: ((أنبئهم)، ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن يكون حاجزاً حصيناً قولهم: قنّية، وهي من قنوت، وصيّبة وهي من صبوت، فقلبت الواو في ذلك كله للكسرة قبلها، ولم يعتد الساكن بينهما حاجزاً، فكذلك الهمزة في (أنبئهم) لا تحجز على هذا النحو الذي ذكرناه))².

يتضح مما تقدم؛ من العلماء من انتصر لقراءة من قرأ: (أنبئهم) و(أرجئه) ولم يجمعوا على التخطئة، فحق الهاء الضم على الأصل، وقد مر بنا في توجيه سورة الفاتحة أن منهم من أجاز كسرها في قوله: (عليهم)، وهم فيها على خلاف، على هذا احتجوا لها، ومنهم -أيضاً- من احتج بتوهم القارئ إبدال الهمزة ياء في قوله: {أرجئه}، كأبي حيان الأندلسي³.

¹ المصدر السابق، ج4، ص62.

² المحتسب، ابن جني، ج1، ص71، 70.

³ ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص117.

2- منع الإظهار من قوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ

بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}:(البقرة:256)

روى المسيبي عن أبيه عن نافع أنه قرأ: {قَدْ تَبَيَّنَ} بإظهار الدال عند التاء، قال ابن مجاهد: ((وهذا مما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جداً لقرب الدال من التاء))¹. وأورد ابن مجاهد الآية الكريمة في حديثه عن الإدغام واختلافهم فيه، ولم يذكرها في موضعها سورة البقرة، وهي من المواضع التي أشار فيها إلى سبب تضعيف القراءة، ولم يكتفِ بالحكم ويسكت كما هي عادته في أغلب الأحيان.

روى المسيبي عن أبيه، أن نافعاً قرأ: {قَدْ تَبَيَّنَ}، بإظهار الدال عند التاء؛ والإظهار عكس الإدغام، فتعريفه: النطق بكل من الحرفين بعد صيرورتها جسماً واحداً على كمال زنته، وتمام بنيته². وتعريف الإدغام: اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مُشَدِّداً³. وعلّة التضعيف إظهار الدال عند التاء، وهو موضع تدغم الدال فيه بالتاء؛ لأنهما من المخرج نفسه، قال المبرد في مقتضيه: ((ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعداً إلى الحنك مخرج الطاء والتاء والدال))⁴. وابن جني قال نفسه⁵، ويتقارب الحرفان في الصفات -أيضاً-، فلا فرق بينهما، سوى ان التاء مهموسة والدال نظيرها مجهور⁶.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص115،

² القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر الحلبي، ص45.

³ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1، ص274.

⁴ المقتضب، المبرد، ج1، ص193.

⁵ ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص60.

⁶ الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، ص53.

وذهب سيبويه إلى ضرورة الإدغام بين الحرفين: ((كذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحد منهما إطباق ولا استطالة ولا تكرير))¹. وقال ابن الجزري حول وجوب الإدغام: ((كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة))²، أبو حيان: ((والجمهور على إدغام دال قد، في: تاء، تبين، وقرئ شاذًا بالإظهار))³.

فمن شروط الإدغام أن يتفق الحرفان بالمخرج ويختلفان في بعض الصفات الأساسية، مثل حرفي الدال والتاء؛ فهما من مخرج واحد، ولكنهما يختلفان في صفتي الجهر والهمس؛ ولهذا يحصل الإدغام كأنه صوتان متماثلان. ويؤدي هذا إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، ويكون عمل اللسان من وجه واحد، ويتحقق الانسجام الصوتي في الكلمة أو الكلمتين⁴.

ومن احتج للقراءة فقد احتج أنها على غير قياس؛ قال أبو عمر الداني: ((سألت أبا الفتح⁵ عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره فأبى ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنما ذلك في هذا الموضع خاصة))⁶. قال ابن مجاهد: ((كان نافع لا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجًا من كلام العرب إلا حروفًا يسيره))⁷.

¹ الكتاب، سيبويه، ج4، ص460.

² النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص19.

³ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص616.

⁴ الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيّات دراسة وصفية وظيفية، أمّنه شنتوف، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 210م، ص41، ينظر: الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، عبد الله بوخلال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000م، ص13.

⁵ فارس بن أحمد الحمصي، مقرئ ثقة ضابط، قال عنه الداني: ((لم ألق مثله في حفظة وضبطه)) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص65.

⁶ جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمر الداني، ص276.

⁷ السبعة، ابن مجاهد، ص113.

مما تقدم، أخلصُ إلى أن ابن مجاهد وافق من سبقه - واتفق معه اللاحقون - في انتقاد قراءة نافع: {قد تبين} بإظهار الدال عند التاء؛ وحقها الإدغام؛ لأن الدال والتاء من المخرج نفسه. ومن احتج للقراءة، احتج بأنها على غير قياس.

3- منع ضم الهمزة في: {أوتمن}، من قوله تعالى: {فليؤد الذي أوتمن أمانته وليتق الله ربه} ولما تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم: (البقرة: 283)

قال ابن مجاهد: ((قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر وحفص، عنه: {الذي أوتمن}، بهمزة ورفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضم، قال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلاً. وروى خلف وغيره عن سليم، عن حمزة: {الذي أوتمن} يشم الهمزة - أيضاً - الضم، وهذا خطأ لا يجوز إلا تسكين الهمزة. وقرأ الباقر: {الذي أوتمن} ساكنة الهمزة وهو الصواب الذي لا يجوز غيره: الذال مكسورة وبعدها همزة ساكنة بغير إشماء الضم))¹.

أشار ابن مجاهد إلى الغلط في قراءة حمزة، هو ضم الهمزة وحقها الإسكان، ووافق ابن خالويه أستاذه: ((روي عن عاصم، وحمزة أنهما قرآ بإشمام الهمزة الضمة في الوصل، وهذا وهم؛ لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل، ووزن أوتمن: أفتعل من الأمانة))².

وتناولها الفارسي بشيء من التفصيل: ((لا تخلو الحركة التي أشمّوها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، وأن تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها. فلا يجوز أن تكون الحركة للحرف نفسه الذي هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكن لاحظ له في الحركة، وذلك أن أوتمن افتعل من الأمان، والفاء من افتعل ساكنة في جميع الكلام صحيحة ومعتلة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها؛ لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه. ولو جاز ذلك في كلامهم،

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 194.

² الحجة السبع في القراءات، ابن خالويه، ص 105.

لم يلزم في هذا الموضع من الإدراج؛ وذلك أنّ همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت؛ سقطت حركتها، لم تبق الحركة بعد سقوط الحرف، فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدّر إلقاء حركة ما قبلها عليها؛ لأنها ليس قبلها شيء وإذا لم يجز ذلك، تبيّن أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها))¹.

وتبعهم في تخطئة القراءة ابن عطية². وأبو البركات الأنباري: ((ولا يجوز أن تُشَمَّ الهمزة في (أوتمن) شيئاً من الضمة اعتباراً بضمة همزة الوصل في الوصل؛ لأن أصله أوتمن لوجهين، أحدهما: أن الهمزة تسقط في الدّرج، فنقل الحركة عنها محال، والثاني: أن هذا على خلاف كلام العرب؛ لأنهم إنما ينقلون حركة الحرف إلى ما قبله لا ما بعده، فلا وجه لإشمام الهمزة من (أوتمن)؛ لأنها لا حركة لها أصلاً))³.

وعند أبي حيان فيه نظر⁴، وكذلك عند السمين الحلبي⁵. ولم أجد من ذكر لها وجهاً أو قام بتخريبها أو احتج لها، ولعل مخالفتها لقياس معلوم من الصرف، دفع النحاة إلى تضعيفها وتخطئتها.

فيتضح انتقاد القراءة من قبل ابن مجاهد؛ لأن الهمزة مضمومة وحقها الإسكان، وانتقدها بن خالويه للعلة نفسها، وحاول الفارسيّ توجيهها مع تأكيده أنّ الهمزة حرف ساكن لاحظ له بالحركة؛ وينبغي عدم التعجل في الحكم على القراءة؛ فهي سبعية، ثابتة عن حمزة وعاصم براويه أبي بكر وحفص.

¹ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج2، ص451،450.

² ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1، ص388.

³ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ج1، ص185.

⁴ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، ج2، ص745.

⁵ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2، ص683.

4- القول في كسر هاء السكت من قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَّا

أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا نَذْرٌ لِّلْعَالَمِينَ}: (الأنعام:90)

قرأ الحرميان وأبو عمرو وعاصم: {أقْتَدِهِ قُلْ}، بثبوت الهاء في الوصل والوقف، وقرأ

الكوفيان حمزة والكسائي: {أقْتَدِ قُلْ} بغير هاء في الوصل، ويقفان بهاء، وتفرّد ابن عامر

الشامي؛ فقرأ: {أَقْتَدِهِ قُلْ} بكسر الدال ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء¹. وقد ردّ أبو بكر ابن

مجاهد قراءة ابن عامر معللاً ذلك بقوله: ((وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء، هاء وقف لا تُعرب في

حال من الأحوال وإنما تدخل؛ لتبين بها حركة ما قبلها))².

غلط ابن مجاهد قراءة ابن عامر لكسره الهاء وحقها السكون؛ لأنها هاء السكت، زيدت

على فعل الأمر المبني على حذف حرف العلة اقتد؛ لأن العرب لا يقفون على متحرك.

وأنكر ابن خالويه كسر الهاء: ((فأما من كسر هذه الهاء في الوصل فقد وهم؛ لأنها إنما

جاء بها في الوقف؛ ليبين بها حركة ما قبلها وليست بهاء الكناية))³. وضَعَقها ابن عطية:

((وهذا ضعيف، ولا يجوز عليه القراءة بإشباع الياء))⁴. على هذا الأمر خطأ ابن مجاهد ومن

تبعه من النحاة كسر الهاء.

يقول الداني: ((والقراء والنحويون يستحبون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله -

عزّ وجل - نحو: {لَمْ يَتَسَنَّهَ}: (البقرة:259). وقوله: {مَالِيَهَ}: (الحاقة:28)، و{سُلْطَانِيَهَ}:

(الحاقة:29)، وشبهه؛ لأن الهاء في ذلك إنما جاء بها لمعنى الوقف وقاية للفتحة التي قبلها.

¹ السبعة، ابن مجاهد: ص262.

² المصدر السابق، ص262.

³ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص145.

⁴ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2، ص320.

ولولا ذلك لم يحتج إليها، ولا جيء بها، وإذ كان ذلك كذلك لزم القطع عليها في كل مكان، ومن وصلها من القراء فإنما هو واصل بنية واقف¹.

واحتج أبو البركات الأنباري للقراءتين: ((فمن أثبتها ساكنة جعل الهاء للسكت ودخلت بياناً للحركة وصيانة لها من الحذف، ومن قرأ بكسر الهاء جعلها كناية عن المصدر، أي اقتداء الاقتداء))².

ولأبي علي الفارسي رأي يختلف؛ فالهاء عنده كناية عن المصدر، وكسرُها صحيح: ((وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه، ومثل ذلك قول الشاعر³:

هَذَا سِرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءَ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِن يَلْقَاهَا ذَيْبٌ⁴

فالهاء كناية عن المصدر، ودلّ يدرسه على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره⁵.

ويرى أبو حيان أن الهاء هاء كناية، وليست سكت، فخطأ من خطأ القراءة: ((وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه، وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف))⁶. وقال غيرهم: إنها

¹ المكتفي بالوقف والابتداء، عثمان بن سعيد الذاني، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط1، 2001، ص68.

² البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1، ص330.

³ ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج7، ص327.

⁴ البيت من بحر البسيط، ورد في شرح الرضي على الكافية، ج4، ص97، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص512.

⁵ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص352، 353.

⁶ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4، ص578.

هاء السكت أُجريت مجرى هاء الضمير، كما أُجريت مجراها في السكون، وقد ضعّف هذا القول السمين الحلبي¹، والأنباري².

الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة، وأن تسقط بالوصل، وتثبت بالوقف؛ لأن العرب لا يقفون على متحرك، ومن أحكامها أن تلحق جوازاً في فعل الأمر المعتل الآخر سواء كان حذف للجزم أم للبناء نحو: (اقتده)، وعلّة إلحاقها عند سيبويه في هذا الموضع: ((وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك، وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف، واغز، واخش، حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس وهذه اللغة أقل اللغتين))³.

واتفقت الدراسات الحديثة مع ما قاله القدماء عن أهمية هاء السكت، فهي تلحق المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمات التي لا يجوز إسقاط الحركات القصيرة من أواخرها عند الوقف، وهو رأى الدكتور إبراهيم أنيس⁴، والدكتور فوزي الشايب⁵؛ وذلك لأن العربية تغلق المقاطع الصوتية المفتوحة عند الوقف، وأشير إلى أمر مهم؛ فلا بد مجاهد كتاب في الهاءات، ومع الأسف لم يصل إلينا، فلربما مكّننا من معرفة منهجه في هاءات القرآن الكريم، هذا أمر، والأمر الآخر وجود مؤلف للهاءات، يدلنا بالضرورة على اهتمامه بها، وأظن أن الهاء في قوله: {اقتده} هاء سكت، والقول فيها: إن ابن مجاهد أجرى أصلاً واستثنى آخر، ألا ترى أنه سكت عن قراءة من قرأ بإثبات الهاء في الوصل، وحقها الإثبات في الوقف؛ لأنها جاءت لوظيفة صوتية صرفية،

¹ ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5، ص33.

² ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1، ص330.

³ الكتاب، سيبويه، ج4، ص159.

⁴ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص96،97.

⁵ ينظر: ضمائر الغيبة، فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 1987م، ص28.

قال ابن مجاهد: ((واختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله: {لَمْ يَتَسَّنْه}، و{اَقْتَدَه}، و{مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ}، وإسقاطها في الوصل، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصل، وكان حمزة يحذفهن في الوصل، وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: {لَمْ يَتَسَّنْه}، و: {اَقْتَدَه}، ويثبت الهاء في الوصل والوقف في الباقي))¹. وقد ذكر منشأ الغلط صراحة في قراءة ابن عامر: ((وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء، هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال إنما تدخل؛ لتبين بها حركة ما قبلها)). فمردّ الغلط، تحريك الهاء عنده، لا إسقاطها أو وصلها، وقد كتب ابن يعيش في المفصل عن هذا، فنقل عن بعض النحاة جواز تحريكها وإثباتها في الوصل؛ فقال: ((وحقها أن تكون ساكنة، وتحريكها لحن، ونحو ما في إصلاح ابن السكيت من قوله من الرجز:

يا مرحباه بحمار عفراء²

والشاهد فيه: أن هاء السكت تُروى بالضم حيناً، وبالكسر حيناً آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أن تثبت هاء الوقف ساكنة، في الوقف فقط، وإثباتها في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورة أو لغة كما قلنا عند البصريين، والزمخشري يُخطيء من يحركها))³.

وتعددت أقوال العلماء فيها، فجاء -أيضاً- عند أبي عمرو الداني: ((والقراء والنحويون يستحبون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله -عزّ وجل- نحو قوله: {لم يتسنه}، و{ماليه}، و{سلطانيه}، و{ما هيه}، وشبهه؛ لأن الهاء في ذلك إنما جيء بها لمعنى الوقف وقاية للفتحة التي

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص188،189.

² ينظر: خزائن الأدب، عبد القادر البغدادي، ج7، ص272.

³ شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص175.

قبلها. ولو لا ذلك لم يحتج إليها، ولا جيء بها، وإذا كان ذلك لزم القطع عليها في كل مكان، ومن وصلها من القراء فإنما هو واصل بنية واقف¹، أي أنّ الهاءَ في: {اقتد}؛ لبيان حركة الدال التي قبلها، وليست بها إضمار، أي سدت مسد مصدر تقديره: اقتد الاقتداء، فيكون الوقف عليها لبيان حركة الدال قبها²، وفيها عند العلماء كلام كثير.

5- همز الياء الأصلية من قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ}: {الأعراف: 10}

قرأ السبعة: {مَعَايِشَ}، بغير همز ولم يختلفوا فيه، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزاه³، {مَعَائِشَ} قال أبو بكر: ((وهو غلط))⁴. ولم يذكر ابن مجاهد -على عادته في أغلب القراءات- منشأ الغلط في هذا الموضع، ولعله سكت للعلم به، فالياء الأصلية لا تُهمز ويكون الهمز في الياء الزائدة، وهذه من القضايا الصرفية الظاهرة؛ وقد وصف النحويون هذه القراءة باللحن، والغلط، والرداءة، جاء عند سيبويه: ((ولم يهمزوا مقول ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل، فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة، وأما قولهم: مصائب بالهمز فإنه غلط) منهم؛ وذلك أنهم توهموا أنّ مصيبة فعيلة، وإنما هي مفعلة))⁵.

وقال الفرّاء: ((لا تُهمز؛ لأنها مفعلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنّما يُهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل))⁶. وقال الأخفش: ((فالياء غير مهموزة وقد همز بعض القراء وهو رديء؛ لأنها ليست بزائدة، وإنما يُهمز ما كان على مثال

¹ المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني، ص 68.

² ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمر الداني، ص 68.

³ المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981، ص 207.

⁴ السبعة، ابن مجاهد، ص 278.

⁵ الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 355، ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ص 87.

⁶ معاني القرآن، الفرّاء، ج 1، ص 373.

"مفاعل" اذا جاءت الياء زائدة في الواحد والألف والواو التي تكون الهمزة مكانها نحو "مدائن"؛ لأنها "فاعيل" ¹. ولم يجمع بعض أئمة اللغة في ردّ القراءة فحسب؛ بل نقدوا قارئها، قال المازني: ((فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز، فهي خطأ فلا يلتفت إليها، إنما أخذت من نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا))².

وأضاف المبرد: ((فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غلط))³، وعزا الزجاج تخطئتها إلى جميع البصريين: ((وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو صحيفة وصحائف))⁴، ووافق الفارسي من سبقه النحاة في تغليط القراءة: ((معائش ممدود مهموز وهذا غلط))⁵، وبالرغم من اتفاق بعض النحاة بالحكم على رد قراءة نافع، وعلى علة الرد، إلا أنها لم تعد المناصرين، فمنهم من أجتهد لتخريج القراءة، والدفاع عن صاحبها؛ ومما قاله الفرّاء: ((وربما همزت العربُ هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة)؛ شبه بفعيل، وهو مفعول، وقد همزت العرب مصائب وواحدتها مصيبة؛ فشبهت بفعيله؛ لكثرتها في الكلام))⁶. وفت النظر السمين الحلي على أنها قراءة جماعة جلة مع نافع، كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية وزيد بن علي، والأعمش والأعرج⁷. ودافع أبو حيان عن القراءة، وإن

¹ معاني القرآن، الأخفش، ص320.

² المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح ابن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ص307.

³ المقتضب، المبرد، ج1، ص123.

⁴ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص320.

⁵ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص7.

⁶ معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص373.

⁷ ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلي، ج5، ص259.

كانت على غير قياس، لتقته برواتها: ((معائش بالهمزة وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله وشدّ هذا الهمز، كما شدّ في منائر جمع منارة، وكان قياس مناور))¹. فنقبل القراءة؛ لأن ثقات قدر رووها ممن لا يجوز الطعن فيهم؛ ففي إشارة لتفضيله الرواية على القياس: ((ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة؛ فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا))². ومن جهة أخرى خالفت الكثير من كلام العرب؛ فأنت على لهجة غير شائعة؛ فلا تبني عليها قاعدة.

رد ابن مجاهد قراءة نافع؛ لأنها خالفت المعلوم من قواعد الصرف، وهذا ما يفسر تخطئة النحاة لها بهذا الشكل، وعلى اختلاف مدراسهم، ومن وجهها؛ فقد احتج على أنها ربما كانت لغة قبيلة ما، فصحيفة وصحائف من كلام العرب، وهي بالمقابل هي ثابتة عن النبي -ﷺ-
6- علة منع الإدغام من قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَتَاعُوا لَهُ

نَقَبًا}: (الكهف: 97)

قال ابن مجاهد: ((كلهم قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا} بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: {فَمَا اسْطَاعُوا}، مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز في العربية، لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة))³. لم يجز ابن مجاهد قراءة حمزة بتشديد الطاء، وهذه القراءة متواترة عن النبي -ﷺ- وقد وافق عدد من النحاة ابن مجاهد فيما ذهب إليه.

يضع سيبويه لنفسه ولمدرسته البصرية مبدأً عاماً حول هذه الظاهرة، فقال: ((وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواء، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن

¹ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص15.

² المصدر السابق، ج5، ص15.

³ السبعة، ابن مجاهد، ص401.

شئت أخفيت، وكان بزنته))¹. واستشهد بعدم جواز التقاء الساكنين: ((وأما قول بعضهم: {إن الله نعمًا يعظكم به}، فحرك العين فليس على لغة من قال: (نعم) فأسكن العين. ولكنه على لغة من قال: (نعم) فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لعب²، وقال طرفة:

ما أقلتُ قدمٌ ناغِها نِعمَ الساعُونِ في الحِىِّ الشُّطر³

وقال الزجاج: ((أما من قرأ فما استطاعوا-إدغام السين في الطاء-فلاحنّ مخطئ، زعم ذلك النحويون، الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحُجَّتْهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين))⁴، وكذلك الأزهرى⁵، والعكبري حيث قال: ((ويُقرأ بتشديدها وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين))⁶.

وتتابع انتقاد النحاة للقراءة؛ لأنها خالفت قياساً صوتياً، وجاء النقدُ عند ابن عطية: ((وقرأت فرقة بشد الطاء، وفيها تكلف الجمع بين ساكنين، وهي قراءة ضعيفة الوجه))⁷. وقد وردت مثل هذه القراءة مثل قوله تعالى: {فَنِعْمًا هِيَ}: (البقرة:271)، وقوله: {نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ}: (النساء:58)، فسكت في البقرة، والنساء، وخطأها في الكهف. وخطئت عند النحاة لعلة خالفت القياس الصوتي من قوله: (استطاعوا)، فأدغم التاء في الطاء، وهما متقاربان، فالتقى الساكنان مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس بحرف مدّ.

¹ الكتاب، سيبويه، ج4، ص438.

² المصدر السابق، ج4، ص440.

³ البيت من بحر الرمل، ديوان طرفة بن العبد، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م، ص45، خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ج3، ص386.

⁴ معاني القرآن، الزجاج، ج3، ص312.

⁵ ينظر: معاني القراءات، الأزهرى، ج2، ص127.

⁶ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج2، ص862.

⁷ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3، ص544.

انبرى عدد من العلماء للدفاع عن القراءة، قال سفيان الثوري: ((ما قرأ حمزة من كتاب الله - عزّ وجل - إلاّ بأثر))¹. وقال ابن خالويه مدافعاً عن القراءة: ((لا عيب عليه؛ لأنّ القراءة قد قرؤوا بالتشديد قوله: { لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ }، فإن قيل: فإنّ الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة، إنّما السكون عارض فقل: إنّ العرب تشبه الساكن (بالساكن)؛ لاتفاقهما في اللفظ، والدليل على ذلك: أنّ الأمر للمواجهة مبنيّ على الوقف والنهي مجزوم بلا، واللفظ بهما سيان. فالسين في استطاعوا ساكنة، كلام التعريف ومن العرب الفصحاء من يحركها فيقول: اللبكة، والأحمر، فجاوز تشبيه السين بهذه اللام، و-أيضاً-، فإنهم يتوهّمون الحركة في الساكن، والسكون في المتحرك))².

وعند أبي علي الفارسيّ: ((فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أنّ الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مدّ، ومما يؤكّد ذلك أنّ سيبويه أنشد:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابِ كَاسِرِ³

والحذف في: ما استطاعوا، والإثبات فيما استطاعوا، كلّ واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه))⁴.

والشاهد أنّه يريد ((ومسحه))، فأدغم الحاء في الهاء بعد أنّ قلبَ الهاء حاء؛ وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين، ويقول ابن الجزري في إجازة التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع: ((والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقوي ذلك

¹ معرفة النقاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، ص 76.

² الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 233.

³ لم أقف على قائله، من شواهد سيبويه، وورد في الدر المصون، ج 7، ص 550.

⁴ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، ج 5، ص 181، 182.

ويسوغُه أن الساكن الثاني لما كان اللسانُ عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعه واحدة صارت بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً، وقد تقدم ذلك في إدغام أبي عمرو، وقراءة أبي جعفر وقلون والبيزي وغيرهم، فلا يجوز إنكاره¹.

وفي توجيه القراءة ودفع الشبهات عنها، احتج بعض علماء التوجيه لالتقاء الساكنين بالحديث النبوي، كابن زنجلة؛ فقال: ((حجة من أسكن قوله -ﷺ- لعمرو بن العاص: "يَعْمَا بالمال الصالح للرجل الصالح"²، نعمًا بفتح النون وكسر العين، فكسروا النون لكسرة العين ثم سكنوا العين؛ هرباً من الاستئثار))³.

ومن المعلوم أن الحديث النبوي الشريف، لم يكن من مصادر الاحتجاج عند النحاة-عدا ابن مالك- فلم يسلم -أيضاً-، من نقدهم، قال الزجاج: ((ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا))⁴.

ويقف الدكتور عبد الصبور شاهين في صف القراء وينصر قراءة حمزة؛ بأنها لهجة قریش، فهي البيئة التي شاعت فيها ظاهرة تجاور الصوامت، وله في ذلك مبررات؛ من أهمها أن لغة قریش تتوارد كثيراً من لغة هذيل، فإن كانت (نِعم) بلغة هذيل؛ فإن (نِعم) هي لغة قریش المشهورة، هذا بالإضافة لحديث النبي -ﷺ-: ((نِعمًا المال الصالح للرجل الصالح)، فلغة النبي -ﷺ- هي لغة قریش؛ كذلك كون مصادر القراء الذين روى عنهم النطق بالساكنين، هم جميعاً

¹ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص316.

² مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، رقم الحديث177763، ج29، ص299.

³ حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة، ص147.

⁴ معاني القرآن، الزجاج، ج1، ص354.

من مكة، فهي مركز القراء الحجازيين¹، ومع ما جاء عن العلماء، أنّ القارئ قرأ بها ولم يقولوا كتبها؛ ومعنى ذلك أن الناطق بها يستطيع النطق بالتقاء الساكنين² وعليه؛ فالقراءة متواترة من النبي -ﷺ- وهو أفصح العرب، وسُمت نثرًا وشعرًا.

7- منع همز: {سأقيها} من قوله تعالى: {قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ

عَنْ سَأْقِيهَا قَالَتْ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ فَوَارِيرٍ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ

سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}: {النمل:44}

قرأ القراء- عدا ابن كثير- قوله تعالى: {سَأْقِيهَا} {النمل:44}، و: {بِالسُّوقِ} {ص:33}، وقوله تعالى: {عَلَى سُوْقِهِ} {الفتح:29}، قرؤوا في السور الكريمة من غير همز³. واختلف الرواة عن ابن كثير بين الهمز وعدمه. يقول ابن مجاهد في ذلك: ((همز ابن كثير وحده: {عَنْ سَأْقِيهَا} في رواية أبي الإخريط، و{بِالسُّوقِ}، و{عَلَى سُوْقِهِ}. قال أبو بكر: ولم يهمز: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}: {القلم:42}. ولا وجه له، وقرأتُ على قُنْبِلٍ عن النبال: بغير همز، وحدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا البزّي، قال: كان وهب يهمز، قال البزّي: وأنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فُلَيْحٍ لا يهمز من هذا شيئاً))⁴.

يبين النصُّ لنا اختلافًا بين الرواة عن ابن كثير، وبيِّنَ -أيضًا- انتقاد ابن مجاهد لقراءة الهمز في هذه المواضع فلا وجه لها، ويوضح ما يريد بعد ذلك في موضع آخر وهو سورة (ص) فكتب فيها: ((قرأ ابن كثير وحده: {بِالسُّوقِ} بهمز الواو، وقرأ البزّي عنه بغير همز، وقال

¹ ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م، ص407،408.

² التعليل الصوتي لما أشكل في القراءات القرآنية، زيد القراه، بحث مخطوط، وغير منشور.

³ ينظر: السبعة، ابن مجاهد، ص(482،553،605).

⁴ المصدر السابق، ص483.

البيزي: سمعت أبا الإخريط يهزها ويهزم {عَن سَأْفِيهَا}، وأنا لا أهمز شيئاً من هذا، وقال على بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: {بِالسُّوقِ} بواوٍ بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بأسناده عن أبي عمرو كذا في أصله، ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب، من قبل أن الواو انضمت فهُزمت، لانضمامهما والأولى لا وجه لها¹.

ولعله يقصد بالأولى قوله تعالى: {عَن سَأْفِيهَا}، و{بِالسُّوقِ}، وجاءت الأقوال في الهمز في هذا الموضع على خلاف بين النحاة والقراء، فأبو منصور الأزهري لا يرى وجهاً لها: ((روى قنبل عن ابن كثير (سَأْفِيهَا) بالهمز. لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز (سَأْفِيهَا)، وهو وهمٌ. فإياك وهمزه، فإنه ليس من باب الهمز))²، كذلك قوله تعالى: {بِالسُّوقِ}³: (ص:33)، وقوله تعالى: {على سُوْقِهِ}⁴: (الفتح:29)، فعدّهما وهماً.

ونجد لهذه القراءة وجهاً عند ابن خالويه، فاحتج لها بأن العرب تشبهه ما لا يهمز بما يهمز، فتهمزه تشبيهاً به، وكذلك أن العرب تُبدل من الهمز حروف المد واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المد واللين همزة تشبيهاً بذلك⁵.

وحاول الفارسيّ الخروج بوجه للقراءة، بعد ما نظر فيها جميعاً في سورة النمل، فكتب فيها: ((أما الهمز في ساقِها و(ساق)، فلا وجه له، وأما (على سُوْقِهِ) و(بِالسُّوقِ) فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي))⁶. ثم قال في موضع آخر معللاً الهمز: ((وأما ما يروى عن ابن كثير من همز (سَأْفِيهَا)، فوجه الشبه فيه أن

¹ المصدر السابق، ص553،554.

² معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص241.

³ ينظر: المصدر السابق، ج2، ص327.

⁴ ينظر: المصدر السابق، ج3، ص23.

⁵ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص272.

⁶ الحجة للقراء السبعة، أبو على الفارسيّ، ج5، ص392،391.

من قال: سوق، في جمع ساق، فكان مثل: لابة ولوب، ودار ودور، وكان (سوق) كحول وحوؤل،
وجاز الهمز في الجمع على القولين¹.

ونظر ابن جنى في هذه المسألة، وتناولها في خصائصه تحت باب (شواذ الهمز)، وقد
علل لها بتنزيل الألف منزلة المتحرك، على الحركة التي قبله؛ وإذا تحركت الألف، صارت
همزة، حيث يرى أنّ ((ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في باز وساق وتأبل ونحو ذلك إنما
هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطاً هكذا من غير مسكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة
أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير
لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في الألف نفسها.
فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محرّكة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة، ومن ذلك قراءة
أيوب السخثياني: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)².

ويهمنا التفريق بين موضعين بهمز الألف؛ فهناك الألف المهموزة المتبوعة بساكن، وهو
الموضع الأول. ومنه قراءة السخثياني، وينقل ابن جنى في المحتسب أصل الهمزة في الآية
الكريمة: ((بدل من المدة لالتقاء الساكنين، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على
غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف
واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحواً من تحريك
الألف؛ وذلك أن الحرف يزيد صوتاً بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته³)).

¹ المصدر السابق، ج5، ص392.

² الخصائص، ابن جنى، ج3، ص149.

³ المحتسب، ابن جنى، ج1، ص46.

والموضع الثاني، همز الألف المتبوعة بمتحرك؛ وعليها قراءة ابن كثير. ومنها ما جاء

بالشعر، وما قاله العجاج من أنه كان يهمز: العالم، والخاتم، في شعره:

مُبَارِكٌ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمٌ فَخَنَدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

نخلص مما تقدم إلى أن قراءة ابن كثير بهمز: {سَأَقِيهَا}، و{بِالسُّوقِ}، وجدت من يحتج

لها بين القراء والنحاة، فلم ينفرد بها ابن كثير؛ فهي قراءة أيوب السخيتاني، وذهب النحاة -

أيضاً- إلى توجيه القراءة، ولو كانت على غير قياس، وهذا ما وجدناه عند ابن جني، وهي لهجة

من لهجات العرب.

8- منع الإشمام في الوصل من قوله تعالى: {إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا

بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}: (العصر: 3)

قال ابن مجاهد: ((حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو: {بِالصَّبْرِ}، يُشِمُّ الباء شيئاً من

الجر ولا يشبع، قال أبو بكر بن مجاهد: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه

ينقل كسرة الراء إلى الباء))¹.

وهي من القراءات التي تعتمد على أداء القارئ، ومنشأ النقد فيها إشمام الباء شيئاً من

الجر، يؤدي إلى كسر الباء وحققها السكون، ولا يكون هذا إلا في الوقف صحيحاً كما ذكر ابن

مجاهد. وأحوال الحرية الإعرابية بين الوصل والوقف عديدة، وكانت حديث النحاة منذ القدم،

فوجدتها حاضرة عند سيبويه؛ فحددها على أربعة أضرب عند حديثه في باب (الوقف في أواخر

الكلم المتحركة في الوصل التي تلحقها زيادة في الوقف)².

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص 696.

² الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 170، 171.

وهذه الحالات في الوقف؛ وهي نتيجة حتمية وطبيعة لقواعد العربية؛ في عدم جواز الوقف على متحرك، وقبل الشروع في تناول قراءة أبي عمرو بن العلاء، لا بد لنا من النظر في المصطلحات ومفاهيمها. وهي مصطلحات متعلقة بعلم القراءات، ولها أهمية كبيرة، تنعكس على فهم النص القرآني وتفسيره، و-أيضاً- على بنية اللفظ وتركيبية، وعلى مخارج الأصوات. ومن أهم هذه المصطلحات، الإشمام، والاختلاس، والإشباع، والإمالة والتلين، والتمكين، وجميعها وردت في كتاب السبعة¹.

فالإشمام لغة، جاء عند ابن منظور: ((شامت فلاناً إذا قاربته وتعرفت ما عنده بالاختيار والكشف وهي مفاعلة من الشم، وشامت العدو إذا دنوت منهم حتى يروك وتراهم، والشم: الدنو))².

وجاء عند الخليل بن أحمد: ((الشم من قولك: شممت الشيء أشمّه، ومنه التشمّم كما تشم البهيمة إذا التمست رعياء، والمشامة: المفاعلة من الشم، في قولك شامت العدو يعنى الدنو))³. فهو عبارة عن ضم الشفتين من غير صوت بعيد النطق بالحرف الأخير ساكناً؛ ولذلك إن الإشمام عند اللغويين ليس بصوت، وإنما تهيئة العضو لإخراج الصوت⁴، وعليه فقد يدركه الأعمى بالتعلم بأن يضم شفثيه إذا وقف على حرف الحرف، ولا يكون الإشمام إلا في الرفع، لا في الجر والنصب. ويعلل سيبويه لذلك؛ ((وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم، وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع

¹ ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد عرضاً ودراسةً، أحمد بن سعد المطيري، ص(233،234،235).

² لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص326.

³ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م، ج6، ص223.

⁴ ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص169، أثر القراءات، عبد الصبور شاهين، ص370.

لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن))¹.

وبالعودة للآية الكريمة من قوله تعالى: {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}، وتخطئة ابن مجاهد لقراءة أبي عمرو بن العلاء، لإشمامه الباء شيئاً من الكسر؛ وحققها السكون، أنكر أبو منصور الأزهرى هذه القراءة، فقال عند تناولها: ((يُشَمُّ الباء جرّه، كان هذا من اختلاس أبي عمرو ولم يروَ هذا لأبي عمرو والقراء يسكنون الباء))².

وكتب الفارسي: ((أما إشمام أبي عمرو الباء الكسر فهو مما يجوز في الوقف ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف ولا يكون في القراءة))³. وذهب ابن خالويه لقراءة أبي عمرو وأطلق -أيضاً-: ((نقل حركة الراء إلى الباء يحتاج إلى أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يُسكن فيجمع بين ساكنين، وذلك لغة شائعة وليست بشاذة، بل مستفيضة، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصال من التقاء الساكنين، وتأدية حق الموقف عليه من السكون))⁴. وعند ابن عطية -أيضاً-: ((وروي عن أبي عمرو: (بالصبر) بكسر الباء إشماماً، وهذا -أيضاً- لا يكون إلا في الوقف))⁵.

فربما كان اعتراض ابن مجاهد على القراءة، اعتراضاً مشروطاً؛ لأنه اشترط الوقف، واعتراضه دليل على أن أبا حاتم ربما أراد الوصل، فلو كان يريد الوقف لما ذكر المسألة من الأصل، ومنه ما نقله ابن مجاهد من السورة نفسها، في قراءة سلام أبي المنذر الكوفي، أنه قرأ: {

¹ الكتاب، سيبويه، ج4، ص171.

² معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج3، ص161.

³ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص439.

⁴ إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ص179.

⁵ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج5، ص520.

وَالْعَصْرِ، بكسر الصاد، قال ابن مجاهد عنها: ((وهذا لا يجوز إلا في الوقف، لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن الراء))¹.

ويفرّق مكي بن أبي طالب بين مفهومي الإشمام والروم عند البصريين والكوفيين: ((والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن؛ نحو إشمامك ضمة الدال من: (نعبد) بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى من: (تأمنأ) وهي ساكنة؛ لأنّ أول المدغم لا يكون إلا ساكناً، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة روم؛ لأنه لا يُسمع، نحو ترجمتهم الإشمام في: ((سنت، وقيل)) وشبهه، هذا إشمام لا يسمع، فهو كالروم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يسمع بالروم، ويترجمون عن الروم الذي لا يُسمع بالإشمام الذي لا يسمع فكان الروم عندهم من قولك: رُمت فعل كذا، وأنت لم تفعله، والإشمام من قولك: شممت كذا، إذا وجدت ريحه))². وبالعودة للآية الكريمة؛ فالأولى أن يكون ما جاء في صوت الباء هو اختلاس؛ وهو نطق بعض الحركة، قال الأزهرى: ((يَشم الباء جرّة، كان هذا من اختلاس أبي عمرو ولم يروَ هذا لأبي عمرو والقراء يسكنون الباء))³.

¹ السبعة، ابن مجاهد، ص696.

² الكشف عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب، ج1، ص122، 123.

³ معاني القراءات، الأزهرى، ج3، ص161.

الخاتمة:

ألّف ابن مجاهد كتابه السبعة في بداية القرن الرابع، ويُعدّ الكتاب عملاً عظيمًا؛ فما رصده واستودعه لقراءات القراء السبعة الذين اختار قراءاتهم، مستوعبًا رواياتها، وضبطها، وطرقها، وتحريرها، بعد ما وصلتْ قبله إلى خمسين قراءة، يُعدّ خدمة جليّة لكتاب الله تعالى. وقد انقسمتْ القراءات القرآنية مع ظهور الكتاب إلى متواترة وشاذة؛ فأركان القراءة التي لا يمكن ردّها -هي نفسها التي اعتمدها ابن مجاهد في اختيار القراءات-، وهي التواتر، ومطابقة المصحف العثماني، وموافقة العربية لو بوجه.

وفيما يأتي أهم النتائج التي أسفرت عنها دراسة منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات

القرآنية وانتقادها:

1- احتج ابن مجاهد للقراءات وبينّ أوجه تخريجها، وقد اعتمد -في أغلب تلك الاحتجاجات-

الجانب اللغوي على الرغم من قلة حروف التوجيه لديه بعد سورة الفاتحة.

2- انتقد ابن مجاهد القراءات القرآنية في كتابه ووصفها (خطأ)، و(غلط)، و(لحن)، و(الرداءة)،

و(لا يجوز)، و(ليس من العربية بشيء)، على الرغم من تأكّده بأنّ القراءة سنة لا تُخالف.

3- غالبًا ما كان يُحكم على قراءة بالغلط، دون أن يشير إلى موطن الغلط فيها؛ فأغلب ما أخذه

كان منصبًا على الرواية لعدم ثبوتها عنده.

4- تأثر ابن مجاهد بالمنهج الكوفي، ويمكننا التّدليل على نزعه الكوفية بالآتي:

أ- الأحكام النحويّة: انتصر ابن مجاهد للمنهج الكوفي في كثير من القضايا التي عرضها في

كتابه، فمثلاً؛ في قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}؛ (الفاتحة: 7) كتب ابن مجاهد:

((وقد قال الأخفش نصب (غير) على الاستثناء، وهذا غلط)). لم يخطئ ابن مجاهد قراءة

الخفض؛ بل خطأ التعليل. فالكوفيون منعوا الاستثناء المنقطع على عكس البصريين، وفي قوله

تعالى: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهُ}: {إبراهيم:2} تقدمت الصفة في قوله: {الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}. على الموصوف لفظ الجلالة، فوجّه ابن مجاهد: {اللَّهُ} بدلاً، والبصريون منعوا هذا التقدم وأجازوه الكوفيون.

وأيضاً مما يدل على تأثر ابن مجاهد بالكوفيين، ما جاء بحديثه في سورة البقرة: {وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}: (البقرة:117)، خطأ ابن مجاهد قراءة ابن عامر (فيكون) بالنصب، وهو أقرب لمنهج الكوفيين؛ فلماً ذهبوا لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وفي الآية الكريمة: {وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}: (البقرة:117)، وُجد اللفظ بصورة أمر؛ وليس أمراً، لذلك قام ابن مجاهد بتخطئة القراءة.

ب-المصطلحات النحوية: وردت عند ابن مجاهد عدد من المصطلحات الكوفية، فمثلاً، المكني¹، ويقابله الضمير عند البصريين، والتكرير² ويقابله البدل عند البصريين، والنعت³، وما لم يسم فاعلة⁴، والخفض⁵، والإجراء⁶.

ج-البيئية: كانت بغداد ملتقى النحاة والعلماء والشعراء، ففيها دار الخلافة وبيت الحكمة، ولا عجب أن يتوافد عليها العلماء والنحاة وأعلام مدرستي البصرة والكوفة، ولعل هذا الالتقاء ساهم في تشكيل النحو البغدادي كما دلّت دراسات المعاصرين مثل خديجة الحديثي، وشوقي ضيف،

¹ ينظر: السبعة، ص111.

² ينظر: المصدر السابق ص112.

³ ينظر: المصدر السابق ص122 وتقابله الصفة عند البصريين.

⁴ ينظر: المصدر السابق ص157، ويقابله المبني للمجهول عند البصريين.

⁵ ينظر: المصدر السابق، ص362، يقابله الجر عند البصريين.

⁶ ينظر: المصدر السابق، ص480، ويقابله التثوين عند البصريين.

وإبراهيم السامرائي، إلّا أن ابن مجاهد تأثّر بالمنهج الكوفي، ولم يجمع بين المذهبين، وهذا ما ذكره محقق الكتاب - رحمه الله - عند تأثّر ابن مجاهد بأساتذته الكوفيين.

5- صنّف أكثر أهل العلم ابن مجاهد ضمن المشتغلين بالقراءات وعلومها، فقوته ومكانته في علم القراءات ليست على مكانته نفسها في اللغة والنحو؛ لذلك قبلوا روايته لثقتهم وعدالته.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطابع مكتبة نهضة مصر.

إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت 1349هـ)، دليل الحيران على

مورد الظمان، دار الحديث، القاهرة.

إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم

الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، (1988م).

ابن أبي دواد، كتاب المصاحف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، (1405هـ).

أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، شوقي ضيف،

كتاب السبعة في القراءات، دار المعارف، الطبعة الرابعة، مصر.

أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت 749هـ)، مسالك

الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، الطبعة الأولى، أبو ظبي (1423هـ).

الأردني، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: (رمزي منير

بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت (1987م).

الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر، فهرسه ما رواه ابن خير عن شيوخه من

الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، مطبعة قوش، الطبعة الثانية،

سرقسطة، (1997م).

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت 381هـ)، المبسوط في القراءات العشر،

تحقيق (سبيع حمزة حاكمي)، مجمع اللغة العربية - دمشق (1981).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، الإتيان في مسائل الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، (2003).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، تحقيق (طه عبد الحميد طه)، الهيئة

المصرية العامة للكتاب (1980م).

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق

(صدقي محمد جميل)، دار الفكر، بيروت، لبنان(1420هـ)

ابن بادش، أحمد بن علي بن أحمد المعروف (ت540هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار

الصحابة للتراث.

البغدادي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، فضائل القرآن للقاسم بن سلام، تحقيق

(مروان العطية، محسن خرابية، وفاء تقي الدين)، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق،

(1995).

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت463هـ)، تاريخ بغداد،

تحقيق (بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت (2002م).

البغدادي، لأبي بكر أحمد بن ثابت، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، تصحيح ومراجعة عبد

الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية(1985م).

بوخلخال، عبد الله، الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان

المطبوعات الجامعية، (2000م).

ابن تيمية، تقي الدين، مجموع فتاوى ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة القرآن(1995م).

الثعلبي، أحمد بن محمد إبراهيم ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق (محمد بن عاشور)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2002م)

الجابري، محمد طه ، تاريخ النقد الأدبي والمذاهب الأدبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت(1982م).

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق (محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت (1992م).

الحديثي، خديجة ، المدراس النحوية، دار الأمل، اردب، الأردن(2001م) .
الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، مطابع مقهوي، الكويت(1974م).

أبو حسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق (هدى محمود قراعة) مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، (1990م).

الحسن بن أحمد الهمداني العطار، كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، تحقيق (سليمان بن حمد الصقري)، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.

الحسين بن أحمد بن خالويه(ت 370هـ)، المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

الحموي الحلبي، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا ، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق (عبد الكريم بن محمد الحسن بكار)، دار القلم، دمشق(1986م).

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب عثمان محمد)، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى مصر، (1998م).

بن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، دار الشروق، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، (1401هـ).

بن خالويه، عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، (1992م).

خاوي، علم الدين علي بن محمد، تحقيق (مروان العطيّة، محسن خرابة)، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، بيروت، (1997م).

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت444هـ)، الأحرف السبعة للقرآن تحقيق الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت444هـ)، الأرجوزة المُنبهة على أسماء القراء والرّواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات تحقيق (الجزائري) دار المغني، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية (1999م)،

الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة الشارقة، الامارات، (2007م)

الدينوري، محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق (إبراهيم شمس الدين) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ديوان المثقب العبدى، شرح (حسن كامل الصيرفي)، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية (1971م).

- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق (واضح الصمد)، دار صادر، الطبعة الأولى (1998م).
- ديوان النابغة الذبياني، شرح (عباس عبد الستار)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان، (1996م).
- ديوان جرير، تحقيق (عمر فاروق الطباع)، دار بيروت للطباعة والنشر (1986).
- ديوان ذي الرمة، شرح (أبي نصر الباهلي)، تحقيق (عبد القدوس أبو صالح) مؤسسة الإيمان، الطبعة الأولى، جدة، (1982م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح (على حسن فاعور)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1988م).
- ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق (كارين صادر)، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، (2000م).
- ديوان طرفة بن العبد، شرح (مهدي محمد ناصر الدين)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت (2002م).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق (عمر عبد السلام التدمري)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية (1993م).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، (1985م).
- ذي الأصبع، جمع وتحقيق (عبد الوهاب محمد العدوان، محمد الدليمي)، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق (1973م).

الرومي الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (ت626هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق (إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، (1993م).

الزبيدي، سعيد جاسم ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، (1997م).

أبو زرعة ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (ت403هـ)، حجة القراءات، تحقيق (سعيد الأفغاني) دار الرسالة.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق (محمد أبو الفضل)، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، (1957م).

الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (ت1396هـ)، الأعلام، دار العلم(2009م).

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق (أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي) دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى، مصر.

ابن زكي القضاعي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين (ت742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق (بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، (1980م).

الزمخشري، محمد بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، أساس البلاغة تحقيق: (محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1998م).

أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، تحقيق د محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت.

زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق (يوسف الشيخ محمد)، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة، صيدا ، (1999م).

السامرائي، إبراهيم ، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، الطبعة الأولى(1987).
السراج ، محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، **الأصول في النحو** تحقيق (عبدالحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

سليمان بن أحمد الشامي أبي القاسم الطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق (حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة (1994م).

السندي، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور ، **صفحات في علوم القراءات**، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى(1415هـ).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر **الكتاب**، (ت180هـ) مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، (1988م).

سيسي، عبد الباقي ، **قواعد نقد القراءات القرآنية**، دار كنوز أشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السيوطي ، عبد الرحمن أبو بكر جلال الدين (ت911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن** تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب(1974م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، **المزهر في اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد جاد المولي، محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، **بغية الوعاة في طبقات**

اللغويين والنحاة، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، **تاريخ الخلفاء، تحقيق (حمدي**

الدمرداش)، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى البنا (2004م).

الشافعي، محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية**

ابن مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1997م).

شاهين، عبد الصبور ، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي مكتبة الخانجي، الطبعة**

الأولى، القاهرة، (1987م).

الشايب، أحمد ، **أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية (2006م).**

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل ، **المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، مكتبة وهبة، الطبعة**

الثانية، القاهرة، مصر.

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833 هـ)، **النشر في**

القراءات العشر، تحقيق (علي محمد الضباع)، المطبعة التجارية الكبرى.

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، **غاية النهاية في**

طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.

شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، **منجد المقرئين**

ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1999م).

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، **معرفة**

القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1997م).

شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي
(ت 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق (إحسان عباس)**، دار صادر،
بيروت.

شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلي (ت 756هـ)، **الدر
المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق (أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق.
صغير، محمود أحمد، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى،
دمشق، (1999م).

صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفي (ت 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد
الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (2000م).
ضيف، شوقي المدراس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة.

أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي
الأزدي، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع**، تحقيق (عبد الحميد هندراوي)، المكتبة التوفيقية، مصر.

عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، **اللامات**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر،
الطبعة الثانية، دمشق، (1985م).

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري
(ت 577هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق (إبراهيم السامرائي)، مكتبة
المنار، الزرقاء، الأردن.

أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وغيرهم، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت (1421هـ).

أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (2009م).
عبد المهيم طحان، مكتبة المنارة، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، (1408هـ).

عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق (محمد الصادق قمحاوي)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني محيي الدين عبد الرحمن رمضان، المكتفى في الوقف والابتداء، دار عمار، الطبعة الأولى (2001م).

عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت، (1992م).

ابن عساكر، علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت 571 هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق (محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب)، دار الريان للتراث (1986م)
عضيمة، محمد عبد الخالق (ت 1404 هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق (علي محمد الجاوي)، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1998م).

أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت 444هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق (أوتوتريزل)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، (1984م).
غلبون، أبو الطيب عبد المنعم، الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة تحقيق (باسم السيد، جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين)، الطبعة الأولى (1432هـ).

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق (بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي)، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية، بيروت (1993م).

أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وال-أيضاً-ح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (1999م).
أبو فداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير، فضائل القرآن، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، (1987م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق (مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، سلسلة المعاجم والفهارس.

أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم، (ت 438هـ)، الفهرست، تحقيق (إبراهيم رمضان)، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، (1997م).

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، **البلغه في تراجم أئمة**

النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع (2000م).

أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي

شامة (ت 665هـ)، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق

(طيبار آلتى قولاج) دار صادر، بيروت (1975م).

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت 671هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق

(أحمد البردوني وإبراهيم أطفش)، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة،

(1964م).

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر ، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق مركز

الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية

السعودية.

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت 646هـ)، **إنباة الرواة على أنباء النحاة**، المكتبة

العنصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (1424هـ).

القيرواني، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق عبد

الفتاح إسماعيل شلبي)، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر

مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار،

المعجم الوسيط، دار الدعوة.

محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، **معاني القراءات**، مركز

البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية،

(1991م).

محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلائي، **الإنتصار لصحة نقل القرآن**، تحقيق

(محمد عصام القضاة) دار الفتح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (2001م)

محمد بن مكرم بن علي بن منظور، **لسان العرب**، دار الصادر، الطبعة الثالثة. بيروت،

محمد سالم محيسن، **في رحاب القرآن الكريم**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،

مصر (1400هـ).

محمد، أحمد سعد، كلية التربية، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، جامعة عين شمس، مكتبة

الآداب، القاهرة، مصر، (1997).

محمود بن عمرو بن أحمد، **الزمخشري جار الله (ت 538هـ)**، **الكشاف عن حقائق التنزيل**

وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت،

(1407هـ).

محيسن، محمد محمد سالم (ت 1422هـ)، **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ**، دار الجيل، الطبعة

الأولى، بيروت (1992م).

المرادي المصري المالكي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت 749هـ)، **توضيح**

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق (عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر

العربي، الطبعة الأولى (2008م).

المطيري، أحمد بن سعد بن حسين، **لكرسي القرآن، كتاب السبعة لابن مجاهد عرضاً ودراسة**،

جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى (1436هـ).

مُغلطاي، علاء الدين، **اكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق (عادل بن محمد)، الفاروق

الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، (2001م).

المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت665هـ)،

إبراز المعاني من حرز الأمانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق

(محي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة (1987).

المنتوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع،

تحقيق (الصديقي سيدي فوزي) مطبعة النجاح الجديدة (2001م).

الموصلى، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، الطبعة الرابعة.

الموصلى، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي

عثمان المازنى، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى (1954م).

الموصلى، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، (2000م).

النحاس، أحمد بن محمد (ت338هـ)، معاني القرآن، تحقيق (محمد علي الصابوني) جامعة أم

القرى، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، (1409هـ).

الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهرى (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق (محمد عوض

مرعب)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت (2001م).

يوسف بن هشام، عبد الله بن يوسف أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية

أبن مالك، تحقيق (يوسف الشيخ البقاعي)، دار الفكر للطباعة والنشر.

الدوريات:

أحمد، السالم محمد محمود ، القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه السبعة عرض ودراسة، مركز تفسير للدراسات القرآنية، تاريخ النشر: 5/ 12/ 2012م.
الأنصاري، أحمد مكي ، سيبويه في الميزان، مجلة مجمع اللغة العربية، جزء(34)، القاهرة، (1974م).

بلحاج، المبروك أحمد ، موقف اللغويين من القراءات القرآنية، المؤتمر الدولي الأول (بيروت)، جامعة طرابلس، ليبيا، اذار (2012).

حمدان، أكرم على ، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني(2006م).

درويش، محسن هاشم ، موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1425، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو(2004م) .

السيف، محمد بن إبراهيم، مآخذ ابن مجاهد على قراءات السبعة بين الرواية وقياس العربية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، العدد2، مجلد2، رجب(1430هـ)

الشايب، فوزي ، ضمائر الغيبة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت(11987م).

الصفدي، تهاني بنت محمد سليم، الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد(21) سنة النشر(1436هـ).

عبد المجيد، أبو السعيد محمد ، التجديد، موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون(2012م).

عبد النبي، حبيب عبد الله -ﷺ-، حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد(14) سنة النشر(2012).

القرآن، زيد ، الحذف الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المد واللين، مجلة الآداب، جامعة منسوري قسطنطينية، حزيران، الجزائر، (2009م).

الرسائل الجامعية:

شنتوف، امنة ، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيّات دراسة وصفية وظيفية، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر(2010م).

على بن محمد بن سعيد الزهراني، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل

القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة، كلية اللغة

العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية(2000م).

المذهبان، صالح فليح زعل ، صرف الممنوع من الصرف، قسم اللغة العربية، كلية الآداب،

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، أيار(2010م).

Ibn Mujahed Methodology between Directing Quranic Readings and criticizing it

Submitted by
Abdelaziz Ayesh al-inizi
Supervisor
Prof. Zaid Al-qaraleh

This study is investigating the methodology of Ibn Mujahed in directing Quranic readings and criticizing it, in his book the seventh supported by grammar books, reading books, bibliographies and poetry books such as: Sibawayh Book (died: 180H), Quran meanings of Fara'a (died; 207H), Quran meaning of Akhfash (died:215H), Quran meaning and expression of Zajaj (died: 311), Clarification in Quran Expression as well as justice in differences issues of Abu Barkat Alanbari (died557H).

The study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion; as follows:

The first chapter contained three titles, the first was about the meaning of criticizing in language and idioms, the second followed the reading criticizing phenomenon since the prophet- peace be upon him- till Ibn Mujahed time. Meanwhile, the third chapter discussed Ibn Mujahed's affected by other critics.

The second chapter contained two titles; the first was about the emergence of directing Quranic readings, while, the second was about Ibn Mujahed's direction of Quranic readings within two sub-titles: grammatical directing and phonetic as well as morphologic directing .

Furthermore, the third chapter was devoted to the phenomenon of criticizing Quranic readings of Ibn Mujahed within two titles, the first criticizing Quranic readings grammatically and criticizing Quranic readings phonetically as well as morphologically.

The conclusion contained the most important findings and the effect of Ibn Mujahed between schools and scholars explaining his tendency to Kofi School in its direction and criticism.